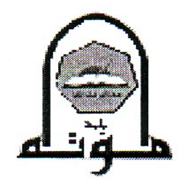


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

البنى الصرفية للمركّبات النحوية

إعداد الطالب
عبد ا   محمد خاف القرارعة

إشراف
الدكتور عادل سلمان بقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو ، قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2010 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

أهدي هذا العمل...

إلى أيادٍ لم تعرفِ التعب ولا الكلل...

إلى عيون لم تعرفِ لذةَ النوم...

إلى كل إنسان لم يبخلْ بوقته من أجل اللغة العربية...

إلى كل باحث في ميادين الدراسة اللغوية...

إلى كل نفسٍ تواقة للعمل من أجل العلم والمعرفة وخدمة طلاب العلم

إلى كل هؤلاء أُهديهم هذا العمل.

عبد ا محمد القرارعة

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً، وظاهراً وباطناً، ومن قبل ومن بعد الواحد الأحد، الفـرد الصمد، الذي لولا منّه وكرمه علي ما بلغتُ هذا المبلغ من العلم، ولولا رحمته تعالى لكنت نسياً منسياً، ولولا فضله لما أتممت هذه الدراسة.

ثم الشكر بعد ا تعالى لوالدي اللذين لم يكونا إلا نوراً ينير دربي، واللذين وقفـا معي بكل ما أوتيا من قوة من أجل أن أبلغ هذه المرحلة العلمية، واللذين كانا خيـر عون لي بعد ا سبحانه وتعالى، وحسبي فخراً أني بلغْتُ ما بلغْتُ بسبب دعوتهمـا لي ليلاً ونهاراً ، وهذا قليل في حقهما.

ثم الشكر لأستاذي الجليل، ودكتوري الفاضل الذي أشرف على رسالتي: الدكتور عادل البقاعين، الذي لم يبخلْ علي بوقته، ولا بجهده، وما زلت وسأبقى مـسترشداً بكلامه أمداً بعيداً.

والشكر كل الشكر للأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور: "محمد أمين " الروابدة، والدكتور: جزاء المصاروة، الذين قبلوا أن نزداد شرفاً بمناقـشتهم لهذه الرسالة.

والشكر أيضاً لأساتذة ومدرسي اللغة العربية وآدابها في قسم اللغة العربيـة فـي جامعة مؤتة على ما قدموه لي من مشورة طيبة، وإرشاد حسن، وأفاضوا علي مـن خير علمهم ، فجعلهم ا جميعاً هداة مهتدين.

والشكر كذلك لإخواني وأخواتي، ولأصدقائي وزملائي، وأصحابي وأحبابي، وكل من ساعدني ووقف إلى جانبي في هذه الدراسة، وكانوا لي عوناً في إتمام هذا العمل ، فحق علي أن أشكرهم.

عبد ا محمد القرارعة

فهرس المحتويات

الملخص

البنى الصرفية للمركبات النحوية

عبد ا محمد خاف القرارعة

جامعة مؤتة : 2010 م

تقوم هذه الدراسة ببحث البنية الصرفية للمركب النحوي، وهذه البنى للمركبات النحوية تتلخص بثلاث بنى هي: بنية المصدر الصريح، وبنية اسم الفاعل، وبنية اسم المفعول، وتتوزع المركّبات النحوية على هذه البنى الثلاث، فالخبر والفعل، والأمر ، والحال، والتمييز، والتوكيد، والبدل، والصفة، العطف في الفصل الأول، والفاعل، ونائب الفاعل، والماضي، والمضارع، والتابع، والجار في الفصل الثاني والمبتدأ ، والمفعولات، والمنادى، المستثنى، والمجرور، والمضاف، والمضاف إليه في الفصل الثالث.

وتبين الدراسة الرابط بين بنية المركب الصرفية ووظيفته النحوية أو التركيبة في أثناء إعرابنا للكلام.

وتقوم الدراسة في نهاية كل فصل ببيان أثر كل من المصدر الصريح، واسم الفاعل، واسم المفعول في البناء العميق للجملة ، كل منها حسب فصله، وقد تم وضع عنوان كل فصل بناء على هذه البنى الصرفية.

Abstract

The Morphological Structures of the Syntactic Constituents
Abdullah Mohammad Khalaf Alqarariah
University of Mu'tah – 2010

The study researches the morpholigical modules of the syntactic constituents, that branch into three categories: the morphological modules of the gerund, the agent noun, and the object noun, hence the syntactic constituents can be categorized on these three modules, i.e. the predicate, the verb, the qualifier, the distinction, the attribute, the apposition, the emphasis, and the conjunction in the first chapter; the agent, the agent apposite, the present tense, the past tense, the parsing corresponding constituents, and the prepositional particle in the second chapter; the subject, the syntactic structures under the objective case, the nouns after calling articles (called nouns), the elided nouns in the exclusion, the nouns after prepositions, the appendant nouns and the nouns that are appended to them (genitive case) in the third chapter.

The study demonstrates the link between the morpholigical modules and the syntactic or structural function of ae constituent while parsing.

The titles of the chapters were assigned in accordance with themorphological modules. The influence of the gerund, the agent noun, and the object noun in the deep structure of the sentence is explained at the end of each chapter.

المقدمة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف الرابط بين المركب النحوي في إعرابه، وبنية اسمه الصرفية، فلكل مركّب بنية صرفية مخصوصة لم توضع عبثاً، وإنما كانت ذات صلة بطبيعة وظيفته في الإعراب والجملة، وكما تكشف عن الأثر العميق الذي يؤديه كل من المصدر الصريح واسم الفاعل واسم المفعول في البناء العميق للجملة، وتربط في النهاية كل ذلك بكيفية تلقي العقل البشري لهذه الجمل المتكونة من المشتقات ذات الدلالات المختلفة على الحدث أو على صفة يتصف بها صاحب الحدث أو من وقع عليه الحدث.

وتتكون هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، يتضمن التمهيد نبذة تاريخية سريعة ومختصرة عن نشأة علم اللغة الحديث، وأبرز المدارس التي ظهرت في هذا العلم، وأبرز مبادئ هذه المدارس، ثم يتضمن تعريفاً للتركيب والمركبات عند القدماء والمحدثين.

ويتحدث الفصل الأول من الدراسة عن المركبات النحوية التي تُسمى بالمصدر الصريح، من مثل : الخبر، والفعل، والأمر، والحال، والتمييز وتوكيد والبدل والصفة، والعطف، وبيان الصلة بين بنية مسماها الصرفية ووظيفتها اللغوية، ثم في النهاية يتضمن كلاماً عن أثر المصدر الصريح في البنية العميقة للجملة.

ويتضمن الفصل الثاني المركبات النحوية التي تُسمى ببنية اسم الفاعل، من مثل: الفاعل، ونائب الفاعل، والماضي، والمضارع، والتابع والجار، ومحاولة للربط بين بنيته الصرفية وطبيعة وظيفته النحوية، ثم يتضمن تطبيقاً على أثر اسم الفاعل في البنية العميقة للجملة.

أما الفصل الثالث فيتضمن المركبات النحوية التي تسمى ببنية اسم المفعول، من مثل: المبتدأ، والمفعولات، والمنادى، والمستثنى، والمجرور، والمضاف، والمضاف إليه، ومن ثم نقوم ببيان الرابط بين طبيعة مسماه الصرفي ووظيفته في الجملة من ناحية نحوية وتركيبية، وفي نهاية الفصل تطبيق لبيان أثر اسم المفعول في البنية العميقة للجملة، وفي نهاية المطاف خاتمة تتضمن أبرز النتائج التي وصلنا إليها في هذه الدراسة.

لقد قمنا بترتيب الفصول في هذه الدراسة على أساس صرفي، فبـدأنا بالمـصدر الصريح؛ لأنه قبل اسم الفاعل واسم المفعول في الترتيب الصرفي الذي تعارف عليه اللغويون، وقمنا بترتيب مفردات الفصل بنـاء علـى الترتيـب النحـوي، فبـدأنا بالمرفوعات في كل فصل، ومن ثم المنصوبات، ومن ثم المجرورات، وهذا الترتيب أيضاً الترتيب الذي تعارف عليه اللغويون في أبواب النحو المختلفة.

إننا في بحثنا للمركّب النحوي إنما نقصد به اسمه في أثناء إعرابنا لـه، فـنحن حين نعرب نقول: خبر مرفوع؛ تمييز منصوب؛ فاعل مرفوع؛ جار؛ مبتدأ مرفوع ؛ مفعول به منصوب، فمدار بحثنا في هذه الدراسة كلمة " خبر "، وكلمـة" فاعـل "، وكلمة" مبتدأ "... الخ، وبحثنا في البنية الصرفية لهذه المصطلحات الإعرابية.

إن المشكلة الكبرى التي واجهتنا في هذه الدراسة هي قلة المراجع التي احتـوت هذه الفكرة، ولقد كانت هذه الفكرة قليلة الورود في كتب النحويين واللغويين، وكـان اعتمادنا في ذلك على ما هو لدينا من فكر.

لقد اتبعنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية، هذا المنهج الذي يقوم في أساسه على المنهج العلمي في الدراسة، والذي يبدأ بالملاحظة، ثم ينتقل إلى مرحلة التجريب، ومن ثم جمع المادة ذات الصلة بالدراسـة، وبعـد ذلـك يكـون الاستقراء لهذه المادة، لنخرج في النهاية إلى النتائج.

ولقد وجدنا ملحوظة واحدة في مرجع واحد ذكر فيها المؤلف زنـة المـصطلح للمركب النحوي، وهو كتاب" الكنـاش في فني النحو والصرف "، فهو الوحيد الذي ذكر بنية أحد المركبات النحوية، ولم تقع عيننا على كتاب أو دراسة تحـدثت عـن فكرة هذه الدراسة من قريب أو من بعيد؛ لذا فإن لدراستنا هذه الأهمية في أنها أول دراسة مفصلة لهذه الفكرة، وبذلك فهي لها الريادة.

التمهيد

لقد كانت الدراسة اللغوية في القرون التي سبقت القرن العشرين دراسة عشوائية غير منظمة، أضف إلى ذلك أنها كانت دراسة تختص بلغة بعينها دون النظر إلى لغات الأخرى، فاللغوي يركز في بحثه على لغة ما دون غيرها، ويقطع صلتها بما سواها من اللغات، أضف إلى ذلك أن اللغويين كانوا ينظرون للغات على أنها متباينة في صفاتها تبايناً واضحاً لا يكاد يجمعها جامع.

بقي الحال على ما هو عليه إلى أن بلغ علم اللغة المعاصر مبلغاً عظيماً، ووصل شأواً هائلاً، كل ذلك كان له عندما بدأت معالم علم اللغة المعاصر بالظهور في بدايات القرن العشرين، بفضل ما قام به العالم السويسري فريدينان دي سو سير (1913م) الذي يعد بحق رائد علم اللغة الحديث.

يمكن لنا من خلال نظرتنا على نشأة علم اللغة الحديث أن نَعد الاتجاه البنيوي، أوما اصطلح عليه بالمدرسة البنيوية الركيزة الأولى والمدرسة الأولى في علم اللغة الحديث، والبنيوية" هي في علم اللغة، مذهب يعد اللغة مجموعاً مركباً لعناصر مترابطة بحيث لا يمكن تعريف أو تحديد أي عنصر بمفرده، بل بعلاقاته مع العناصر الأخرى التي تؤلف هذا المجموع " [1].

يعد دي سو سير مؤسس البنيوية على الرغم من أن كلمة البنيوية لم ترد على لسانه، إلا أن المظاهر العامة للبنيوية يمكن لنا أن نتلمسها في فكره.

ويمكننا الميز في علم اللغة البنيوي بين ثلاث مدارس رئيسة هي: مدرسة براغ، ومدرسة كوبنهاجن، والوصفيون الأمريكيون.

إن ما تجتمع عليه هذه المدارس الثلاث وغيرها من الاتجاهات البنيوية هو فهم اللغة على أنها نظام علائقي وعلى أنها بنية داخلية، وفهم كيف اتخذت نموذجاً لدى دي سو سير في أفكاره وهي أن موضوع علم اللغة ليس إلا اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وأن اللغة شبكة من العلاقات التزامنية.

---

[1] التونتجي، محمد. والأسمر، راجي. المعجم المفصل في علوم الغة(الألسنيات)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: 1، 1993 م، ج: 1، ص: 134.

وتشترك اتجاهات الدراسة في علم اللغة البنيوي بدراسة الفونولوجيا والنحو، ويشكل هذان العلمان أهم أساسين في علم اللغة البنيوي [1].

وهكذا كانت البنيوية بداية المدارس اللغوية الحديثة التي نقلت علم اللغة من الجانب الفردي المحض، إلى الجانب الجمعي الذي يدرس اللغة العالمية دون تفريق بين هذه وتلك من اللغات، بل يتعامل معها على أنها كل متكامل ذو أصل مشترك وبناء على ذلك يدرس لغات العالم.

ويضع مارتينيه أساساً لفرضية علم اللغة البنيوي على أننا لا يمكن لنا أن نفهم جزءاً من اللغة إلا من خلال علاقته بالكل[2]، ومن خلال هذا النص يمكن لنا أن نرى بوضوح ما تراه البنيوية في التحليل اللغوي الذي يتمثل بالنظرة التكاملية للغة دون فصل أي منها عن الآخر.

كما ترتكز البنيوية في أفكارها اللغوية على النظرة الداخلية للغة، واللغة مكونة من عناصر خارجية سطحية يمكن ملاحظتها وتلمسها بسهولة، وكما أن لها أيضاً نظاماً داخليا يؤثر فيها، ويساعد في طبيعة التحليل اللغوي العميق، وكي نبين ذلك فإننا نضرب المثال الذي ضربه دي سو سير نفسه ليبين به الطبيعة الخارجية والداخلية للغة، وهو المثال الشهير لذلك وهو مثال لعبة الشطرنج، " ويمكن تمثيل ذلك بتشبيه النظام اللغوي بالشطرنج، فما هو خارجي في الشطرنج يمكن فصله بسهولة عما هو داخلي، فإذا استخدمنا أجزاء من الشطرنج مصنوعة من العاج بدلاً من الخشب؛ فإن هذا التغيير لا أثر له في نظام الشطرنج، أما إذا أقللنا أجزاء من الشطرنج أو أضفنا إليها، فإن هذا التغيير له أثر كبير في اللعبة، إذن فينبغي للمرء أن يميز بين ما هو خارجي وبين ما هو داخلي..." [3].

وبهذا المثال تتضح لنا صورة اللغة كما يراها مؤسس البنيوية في جانبيها الخارجي والداخلي، فالبنيوية إذن تحتم علينا ألا نقف في حدود سطحية اللغة

---

[1] انظر مثلاً : هلبش، جرهارد . تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة : سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ـ مصر، ط : 1، 2003 م، ص: 91 - 93 .

[2] انظر: المرجع نفسه، ص: 92، وانظر: Martinet, A . About structural sketches , In word . 194 p 14.

[3] دي سو سير، فريدينان . علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد ـ العراق، ط : 3، 1985 م، ص: 41.

فحسب، وإنما ينبغي علينا أن نغوص في مكنوناتها الداخلية التي تـرتبط بهـا مـع غيرها من اللغات المختلفة.

وأخذت البنيوية تتطور وتأخذ مكانها الأوسع في علم اللغة على أيدي علمائهـا الذين توزعوا في المدارس التي تبنّت هذا الفكر اللغوي، من أمثال: مدرسة بـراغ، ومدرسة كوبنهاجن، ومدرسة الوصفيين الأمريكيين كما أشرنا سابقاً، إلى أن بلغـت في تطورها نشوء مدرسة جديدة تعد تطوراً هائلاً للبنيوية وهي المدرسة التوليديـة التحويلية على يد العالم الأمريكي نعوم تشومسكي.

المدرسة التوليدية التحويلية وما بعدها:

وهذه المدرسة التي استقر عليها علم اللغة المعاصر، وكل ما جاء بعدها إنما كان مكملاً لما أتت به، وقد بدأت هذه النظرية بأفكارها اللغوية على يد مؤسسها العـالم الأمريكي (نعوم تشومسكي عام 1957 م).

ولكي نبين المقصود بالنظرية التحويلية علينا أن نعلم بأنه قد دار " جدل طويـل حول تعريف النظرية اللغوية التحويلية، غير أننا من أجـل التبـسيط والاختـصار نستطيع أن نتبنى وجهة النظر القائلة بأن أية قواعد تعطي كل جملة صـحيحة فـي اللغة ـ أية لغة ـ تركيباً باطنياً وتركيباً ظاهرياً، وتربط بين التركيبين بنظام خـاص هي قواعد تحويلية " [(1)].

وتبدو لنا الصورة واضحة جلية من التعريف الذي قدمه الدكتور الخولي لهـذه النظرية، ومؤداه أنها تعمد لأية لغة كانت كي نحاول من خلال هذه النظرية العثـور على بناء داخلي(deep structure) يمكن لنا مـن خلالـه أن نـربط التركيـب الظاهري أو الخارجي(surface structure) بهذا التركيب، وبهذه الطريقة يكون لدينا تحويلٌ(transformation).

إن الهدف الذي تسعى لتحقيقه هذه النظرية وغيرها من النظريات فـي الـدرس اللساني يكمن في ما قاله تشومسكي وحدده، حيث إنه يقدم لنا" أسئلة ثلاثة أو أربعـة يحدد فيها مسار البحث العلمي وأهدافه في الدرس اللساني، وهي: ما الـذي تعنيـة

---

(1) الخولي، محمد علي . قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض ـ السعودية، ط:1 ، 1981 م ، ص: 21، وانظر: الخولي، محمد علي. دراسات لغوية، دار العلوم، الرياض ـ السعودية، 1982، ص: 51.

معرفة اللغة؟ وكيف يعرف الإنسان لغته؟ وكيف يستخدم الإنسان تلك المعرفة؟ وما هو الأساس المادي لتلك المعرفة؟ " [1] .

فأية نظرية لغوية لسانية تأخذ بعين الاعتبار الإجابة عن مثل هذه الأسـئلة التـي يضعها تشومسكي ليجيب عنها الدرس اللساني، وإن هذه الأسئلة كما نرى تركـ ـز في مجملها على فهم طبيعة المعرفة اللغوية التي يكتسبها الفرد من لغته التي ينطـ ق بها، وفهم كل ما يتعلق بطبيعة هذه المعرفة من أساس هذه المعرفة اللغوية، ولمـ اذا يكتسب الإنسان هذه المعرفة اللغوية؟ وغير ذلك من الأسئلة التي لو حاولنا الإجابـ ة عنها لطال بنا الكلام فيما لسنا نحن بصدد تفصيله الآن، وإنما نكتفي بالإشارة عـ ن التفصيل.

يتضح لنا من خلال الأسئلة التي بينها لنا تشومسكي، والتي يسعى الدرس اللساني للإجابة عنها مدى تركيز الـ درس اللـ ساني الحديثـ ـ ومنـ ه المدرسـ ة التوليديـ ة التـ ـحويلية ـ على العقل وفهمه للغة، إذ إنه أساس الدراسة اللغويـ ة المعاصـ رة جمعاء، وهو الوسيلة التي يتوصل بها لتحليل اللغة وفهم طبيعتها.

وعلم اللغة علم ذو جوانب متعددة، وله نواحٍ مختلفة قد تختلط على بعضنا، وقـ د يخلط بعضنا الآخر بين ما هو لغوي وما هو ليس من صلب الدراسة اللغوية، لـ ذا فإن هذه النظرية حاولت أن تضع لنفسها ـ ولغيرها من النظريات في الدرس اللغوي ـ منهاجاً تتبعه في ذلك، وإن كانت هذه الفكرة قد بدأت بدي سو سير؛ ولكنها بلغت قمة تطبيقها على يد صاحب هذه النظرية، حيث إن القواعد اللغويـ ة التـ ي تتمثـ ل بجوانب الفونولوجيا والنحو، وجوانب المعجم تستقل بذاتها عن غيرها مما هـ و ليس من طبيعة الدراسة اللغوية، أي إن الدراسة اللغوية لا تعمد إلى المعنى، وإنما ترتكز على الجوانب القواعدية التي تحكم على بناء الجملة بالصحة والخطأ، دون أن يكون

---

[1] باقر. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمانـ الأردن، ط: 1 2002 م، ص: 19 ، وانظر: Chomsk , N. Knowledge of languag , Ite nature origin and us , New York Praeger , 1986 . p : 3 ، و : Chomsk , N. Language and problems o knowledg , Cambridg , Mas ,; M , Pres , 198 . : 3 .

للمعنى حكم عليها [1]، وهذا هو ملخص التوليد في اللغة، والذي عبر عنه تشومسكي بالطريقة الرياضية التي تتلخص بأننا لو وضعنا المعادلة الرياضية التالية:

س+ص= ز.

فإن مجموعة الحل مجموعة كبيرة وفقاً لما نعوضه من قِيم للمتغيرات الثلاثة(س ص ز)، وهذه المجموعة اللامحدودة تقابل العدد اللامحدود من الجمل الذي تنتجه قواعد لغة ما، ونقصد هنا الجمل فحسب بغض النظر عن صحة المعنى أو عدم صحته، فالمهم أن تنتجه اللغة [2].

وعندما نتحدث عن بعض مرتكزات هذه النظرية اللغوية وأفكارها نشير إلى جانبين مهمين في الفكر اللغوي لتشومسكي، إذ إنه " يرى أن اللغة لها وجهان: أحدهما ذهني خالص سماه الكفاية(competence)، والآخر عملي منطوقي مسموع، سماه الأداء(performance)، وعرف تشومسكي الكفاية بأنها القدرة على بناء أنموذج لغوي ذهني مشترك بين المرسل والمستقبل ، سداه الصوت، ولحمته الدلالة، وعلى أساسه تتمثل القواعد اللغوية " [3].

وعلى هذا تتضح لنا صورة الذهن والعقل الذي له دور كبير في الفكر اللغوي الحديث، فالكفاية هي" المعرفة الضمنية للمتكلم أو السامع بلغته، ويعني الأداء الاستعمال الفعلي للغة في مواقف معينة؛ فالكفاية ما يعرفه متكلم لغة ما معرفة ضمنية، والأداء يعني ما يفعله " [4].

وبهذا تتضح لنا فكرة ارتباط علم اللغة بالعقل والذهن ارتباطاً وثيقاً ؛ وذلك أن المتكلم بلغة ما لا يمكن له الكلام بتلك اللغة إلا من خلال مخزون ذهني يخوله

---

[1] انظر : باقر . مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 21، وانظر: Newmeyer, F. Grammatical theory, Chicago; the university of Chicago, Press, 1983, p: 2 .

[2] انظر: ليونز، جون. نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، ط: 1، 1985م، ص: 42 - 71.

[3] استيتية، سمير. اللسانيات، علم الكتاب الحديث، إربد - الأردن، ط:1، 2005 م، ص: 177، وانظر: Chomsky, N. Language and mind, N. Y, Harcourt Brace. Jovanovich Inc, 1972. p: 116 .

[4] هلبش. تاريخ علم اللغة الحديث، ص: 516، 517 ، وانظر: Chomsky, N. Aspects of the theory of syntax,Cambridge , Mass, 1965. p:4 ، و Chomsky , N Topics in the theory of generative grammar , In Current trends in linguistics , ed by the. A, Vol. the Hague \ Paris, 1966. p: 3 .

إمكانية التطبيق العملي المنطوقي المسموع للغة، والذي هو الأداء ذاته، فالعقل لـه دور كبير جداً في عملية التطبيق الحقيقي للغة ، ومن هنا فإن أي دراسة لغوية كانت بعد هذه الأفكار التي جاء بها تشومسكي لا بد لها من أن تكون ذات صـلة بالعقـل وطبيعته.

وكان مما بلغته هذه النظرية في وقتنا الحالي من تطور أخير؛ البرنامج الأدنوي الذي يمكن لنا أن نعتبره بشيء من التجوز آخر تطورات هذه النظرية، هذا البرنامج الذي ظهر في أوائل التسعينيات، والذي يعد تحولاً لنظرية القواعد التوليدية، ولـيس برنامجاً لنظرية منفردة بذاتها، وهدفه هدف الدرس اللساني ككل، يبحث في كيفيـة تعلم أو اكتساب لغة ما في فترة زمنية وجيزة كما يحصل عندما يتعلم الطفل الصغير لغته الأم [1].

هذا ما كان من علم اللغة ونشأته في العصر الحديث، رأينا أن نُجمله في ما سبق من وريقات لنمهد الطريق أمام أعيننا في هذه الدراسة، ولو أننا أردنا التفصيل لطال بنا الحديث، ولاتسعنا بما لا يخدم هدف الدراسة التي وجِدت منن أجلـه، فاكتفينـا بالإجمال والاختصار بما يفي بفكر القارئ.

لقد رأينا أن نسوق هذه المقدمة عن بعض مدارس علم اللغة - ما اشتهر منهـا خصوصاً - في هذا العصر؛ لما لدراستنا بهذه الدراسات من ارتباط في نواحٍ؛ فإن هذه الدراسة تبحث في البنية السطحية والبنية العميقة، وتمعن البحـث فـي البنيـة العميقة للغة، ونرتكز في ذلك على دور الاشتقاق في توجيه البنية العميقة، فقد أشار الكثير من الدارسين إلى دور الاشتقاق الكبير في هذه البنية، إضافة إلى أننا سنبحث في ما بين أيدينا من دراسة بطريقة عقلية بحتة، هذه الطريقة التي يرتكز عليها أيضاً علم اللغة المعاصر.

لقد وسمـنا هـذه الدراسـة بـ" البنى الصرفية للمركبات النحوية "، ونعني بـ " المركبات ": ما تتركب منه الجملة، وما يلفظ عند إعرابنا للكلام، فنقول مثـلاً: مبتدأ، خبر، فاعل...الخ، فنبحث في طبيعة بنيتها الصرفية ونناقـشها مـن حيـث

---

[1] انظر: باقر. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 189 - 191، و Chomsky, N. A minimalist program for linguistic theory, In K. Hale and J. Keyserceds. the View for Buildiuy, Cambridge, Mass.; MIT. Press, 1993.

اشتقاقها من أي فعل كان ، ونناقش زنتها الصرفية ولماذا حسن الاشتقاق بهذه الصيغة دون غيرها؟ ثم نبحث في دور المصدر أو المشتق في البنية العميقة للجملة، واستكناه خبايا تلك الجملة ، موضحين ومفسرين.

التركيب :

والتركيب تحدث عنه اللغويون العرب بصورة مختلفة عما هو الحال في حديث اللغويين المتأخرين، فقد كان القدامى يتحدثون عن التركيب على أنه " ما أُريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي نحو: قام زيد، ومركب إضافي كغلام زيدٍ، ومركب تعدادي كخمسة عشر، ومركب مزجي كبعلبك، ومركب صوتي كسيبويه" [(1)].

إذن فقد كان اللغويون القدامى يقصدون بالتركيب أو المركب نوعاً مخصوصاً بعينه من بين الأنماط والنماذج اللغوية التي هي بين أيديهم، وهو يعتمد في صورته العامة على ضم اسم إلى غيره، كالتركيب الإسنادي، والمزجي، والإضافي، والتعدادي، أو ضم صوت للاسم ، كالتركيب الصوتي، وهذان الاسمان يصبحان بمثابة اسم واحد لتركيبهما.

أما في العصر الحديث فقد اختلف الأمر ؛ فالمقصود بالتركيب كما يمكن لنا أن نطمئن إليه: كل ما يمكن لقواعد لغة ما أن تنتجه من الجمل، شريطة أن تكون هذه الجمل خاضعة لقواعد تلك اللغة.

إذن فأي مركب لا بد له من مركب أصل، ولا بد للجملة من أن تكون قد تكونت من وحدات أصغر، وهذه المركبات كما أسلفنا القول لها أثر في بنية تلك اللغة،

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد. كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، 1985 م، ص: 223، وانظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الكافية في النحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بيروت ـ لبنان، ط: 4، 1949 م، ص: 384، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح الشواهد لعبد القادر البغدادي، ت: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1975 م، ص: 152 ـ 153، و الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان(د.ت)، ص: 59 ـ 60، والسيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: 1 ، 1998 م، ج: 1 ، ص: 32.

وخصوصاً البنية العميقة، فما يبدو لنا ظاهراً إنما هو صورة سطحية لما تكونت منه الجملة، وهذا ما سنحاول بحثه في هذه الدراسة، فالفصول القادمة فيها ما فيها مـن الفائدة للقارئ إن شاء ا تعالى.

الفصل الأول

ما سُمي بالمصدر الصريح

ينهض هذا الفصل بالحديث عما اصطلح علماء العربية بتسميته بالمصدر الصريح واحداً من المركّبات النحوية التي نستعملها في أثناء إعرابنا للكلام، وبيان الوظائف النحوية للألفاظ في البنى السياقية المختلفة، ففي رأينا هذه الأسماء لم تقع على مسمياتها من المركبات النحوية بصورة اعتباطية، فلو أنعمنا النظر في المسمى النحوي أو المركب النحوي فلا ريب أننا واجدون علةً أو خيطاً متيناً يربط بين الاسم والوظيفة النحوية للمسمى، وقبل أن نخوض في تفصيل هذه المسألة يجمل بنا في هذا المقام أن نقدم لمحة عن مفهوم المصدر.

والمصدر" هو الاسم الذي اشتُق منه الفعل وصدر عنه" [1]، وفي هذا الحد تركيز على المعنى أو المفهوم الذي يدل عليه المصطلح وهي فكرة الصدور، وكما نعلم فإن هذه الفكرة ظهرت بشكل واضح عند البصريين الذين احتجوا بها على أن المصدر أصل للاشتقاق وليس الفعل، فقالوا" من الدليل أيضاً على أن المصدر قبل الفعل وأن الفعل منه، أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه... فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل لسمي صادراً لا مصدراً، وهذا بين واضح" [2].

---

(1) الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 231.

(2) الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، ط:4 ، 1982 م، ص: 56، وانظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:1، 1998 م، مسألة: 28، ج:1، ص: 219 ، و الأزهري، خالد بن عبد ا . شرح التصريح على التوضيح،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر (د.ت)، ج: 1، ص: 393، الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المطبعة الخيرية، القاهرة - مصر،ط:1،(د . ت) ، ج: 2 ص: 96.

ويمكننا من خلال ما قاله الزجاجي أن نَخلُص إلى فكرة لطيفة في هذا البـاب؛ فبما أن المصدر يطلق على المكان الذي يصدر منه الشيء، فلفظ" مصدر" ذاته اسم مكان، وهذا من ناحية صرفية، وقد كان لكل من الكوفيين والبصريين آراء كثيـرة يؤيد كل فريق منهم ما ذهب إليه من اعتقاد فيما يتعلق بأصل الاشتقاق.

ونذكر هنا فكرة سنستند إليها في كثير من الموضوعات في هذا الفصل، وستكون أساساً لنا ننطلق منه في ملاحظة البنية العميقة للجملة من خلال المـصدر، وهـذه الفكرة هي أن المصدر يدل على حدث غير مقترن بزمن[1]، أي أن المـصدر يـدل على مطلق الحدث.

وأياً يكن الأمر في المسألة الخلافية التي دارت رحاها بين الكوفيين والبصريين، وكيف حسمت هذه القضية سواء أكان المصدر هو الأصل في الاشتقاق، أم الفعـل، فهذا لا يهمنا، وإن ما يهمنا في ذلك ما اقتبسنا من آراء ستعيننا في الدراسة في هذا الفصل.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن من الملحوظ في إطار الاستعمال اللغوي العام أن المصدر الصريح أكثر المصادر والمشتقات استعمالاً في تراثنا اللغوي[2]، وهذا يدلنا على تفضيل استعمال المصدر دون غيره من المصادر والمشتقات.

وبعد هذه المقدمة المقتضبة عن المصدر الصريح، التي سقناها لنهيئ بهـا فكـر القارئ لما هو آت، ولنتكئ على بعض الأسس التي ذكرناها في إطار البحث عـن أثر المصدر في البناء الداخلي للكلام في اللغة العربية.

وسنورد فيما يلي المركبات النحوية التي كانت بنيتها الصرفية على بنية المصدر الصريح، نبدؤها بما هو عمدة بين الجملة الاسمية والفعلية، ثم ننتقل إلـى مـا هـو فضلة في الجملة.

---

[1] انظر مثلاً: الأنباري، كـمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، الـمسألة: 28، ج: 1، ص: 218.

[2] انظر: الخولي، محمد علي. التراكيب الشائعة في اللغة العربية(دراسة إحصائية) دار العلوم ، 1982 م، ص: 63.

وفي البداية نلحظ في طبيعة الظاهرة اللغوية أياً كانت، فأي ظاهرة لغوية في مجال النحو أو الصرف أو غير ذلك، فإن هذه الظاهرة كما نرى قد أطلق عليها اللغويون اسماً مأخوذاً من المصدر الصريح، ويمكننا أن نرى ذلك عند مطالعتنا في أي كتاب لغوي قديم أو حديث، فمن ذلك: الابتداء، والنداء، والاستثناء، والإضافة والاختصاص، والإغراء والتحذير، والتنازع وغيرها، كل هذه الظواهر والعناوين تسمى بالمصدر، وهذا أمر طبيعي، إذ إن القصد من وراء ذلك الدلالة على طبيعة الظاهرة، ولم تقع عيننا على ظاهرة سميت باسم جامد، أو حتى بمشتق آخر من المشتقات، والأصوب أن يستخدم المصدر في التسمية.

فالابتداء مثلاً يدل على حدث ابتداء الكلام، والاستثناء يدل على حدث يقع على جزء من الكلام يستثنى من غيره، والنداء يدل على وجود منادى، فالملاحظ أن كل ظاهرة تسمى بالمصدر تحوي أجزاء من بنية المصدر الذي سميت به، ولكننا نجد بعض المسميات في هذا الجانب لا وجود لبنية المصدر في أجزائها، فالإغراء والتحذير مثلاً لم نسمع يوماً أن هناك جزءا في الظاهرة يسمى" المغرى به "، ولم نسمع أيضاً بوجود" المحذر منه "، وهذا ينطبق على ظواهر أخرى متعددة في اللغة.

بناء على ما سبق يمكن لنا أن نصنف الظواهر اللغوية بناء على اسمها إلى صنفين اثنين هما:

الأول: صنف قد سمي بناء على طبيعة عمله، إضافة إلى معناه، ومنه: الابتداء، والإضافة، والاستثناء، والنداء وغيرها، فهذه كلها تحمل المعنى المنوط بالمصدر وحدثه، إضافة إلى أن عمله في الجملة نابع من هذا المعنى، لذلك نجد المبتدأ والمنادى، والمستثنى، والمضاف.

الثاني: صنف سمي بناء على المعنى الذي يؤديه، فما دل على معنى الإغراء حل هذا الاسم، وبقي الاسم المنصوب على الإغراء مفعولاً به على تقدير فعل محذوف، ولم يسم ذلك الاسم مغرى به، والأمر ذاته حصل مع الاختصاص، التحذير، والتنازع، وغيرها من الظواهر اللغوية المختلفة.

ولا بد لنا من طرح السؤال الآتي: من أين جاء هذا التقسيم لمسمى الظواهر اللغوية في النحو وفي غيره؟ ولماذا لم يوجد اللغويون مسمياتهم للظواهر اللغوية تحت طبيعة معينة من المسميات؟

إننا حين ننعم النظر في الاصطلاح الذي سميت به الظواهر التي صنفناها في القسم الأول من التقسيم، التي تعتمد في اسمها على المعنى والوظيفة التي يؤديها المركب في الجملة، نجد أنها سميت في بدايات التقعيد اللغوي، ونقصد ببداية التقعيد بدايات التدوين والبحث في اللغة وأوليات هذا البحث، خصوصاً أعمال الخليل بن أحمد(ت: 175هـ) وسيبويه(ت : 180 هـ)، ومن كان في تلك الحقبة الزمنية التي لم تكن القواعد فيها قد استقرت على هيئتها التامة، فالابتداء، والنداء، والاستثناء، وغيرها مما يدخل في إطار هذه التسمية كان وضع مسماها في الوقت الذي كان فيه التقعيد اللغوي قائماً، فكان الأمر على أيسر حال من ناحية الإتيان باسم الظاهرة موافقاً للمعنى، وموافقاً للوظيفة التركيبية في الجملة.

وعند التفكير في مسميات الظواهر التي أخذ طبيعتها من الناحية المعنوية دون أن تأخذها من الناحية التركيبية، فإننا نلاحظ أن مثل: الإغراء، والتحذير، والاختصاص، والاشتغال، والتوهم، وغير هذه من الظواهر قد جاءت في مرحلة متأخرة من التقعيد اللغوي، ولا نعني هنا بالمرحلة المتأخرة جداً، وإنما في المدة التالية لمدة التقعيد التي أشرنا إليها سابقاً، وجاءت مثل هذه الأفكار بعد أن استقرت القواعد اللغوية على ما هي عليه، فاستصعبوا أن يوجدوا مسمى يحمل المعنى والوظيفة، فالوظيفة التركيبية قد استوت على سوقها ولم يعد بالإمكان إيجاد وظيفة تركيبية تحمل جزءاً من هذا المسمى اللغوي، ولا يمكن لهم ذلك.

إن الحديث عن طبيعة التسمية التي لم تأخذ بطرفي المعنى والوظيفة عندما جاء متأخراً لدى علماء اللغة المتأخرين، لا يعني ذلك عدم معرفة القدماء بمثل هذه الأمور والمعاني، بل كانوا يعرفونها معرفة مؤكدة نتيجة ما استقروه من مادة لغوية، ولكن معالجتهم كانت لها في مواطن أخرى، وليس تحت اسمها الذي عرف متأخراً ، وعندما جاء المتأخرون أفردوا لها أبواباً خاصة، وسموها بأسماء تتفق والمعنى الذي

تؤديه مثل هذه الظواهر، فكان بذلك الاصطلاح الذي جاء به المتأخرون بعد تمـام التقعيد اللغوي.

1 . 1 الخَبَر:

الخبر عمدة في الجملة الاسمية والتي تتكون كما هو معروف من مبتدأ وخبـر، والخبر يأتي لتمام المعنى في الجملة، وهو المسند في تركيب الجملة الاسمية، ومـن ناحية لغوية يقول ابن منظور في معنى الخبر" والخَبر بالتحريـك واحـد الأخبـار والخَبر ما أتاك من نَبإٍ " [1]، فمن خلال هذا المعنى اللغوي نرى أن فكرة الإخبـار هي التي عليها القصد، فالخبر هو النبأ.

و الخبر في الاصطلاح اللغوي: " لفظ مجرد عن العوامل اللفظية، مسنداً إليه ما تقدمه لفظاً، نحو: زيد قائم، أو تقديراً، نحو: أقائم زيد، وقيـل: الخبـر مـا يـصح السكوت عليه " [2].

ويمكن لنا الربط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فالخبر هو النبـأ، أي أنـه تتحصل به الفكرة، ونرى من خلال التعريف الاصطلاحي أن الخبـر مـا يـصح السكوت عليه، فالنتيجة إذن واحدة من ناحية تحصل المعنى، وعلى ذلك فقد كانـت التسمية نابعة من هذه الفكرة، ونجد أن سيبويه لم يسم الخبر خبراً وإنما سماه المبني عليه إذ يقول: " واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ. فأما الذي يبنـى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولـك: عبد ا منطلقٌ "[3].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري. لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان، (د.ت)، ج: 4 ص: 223.

[2] الجرجاني. كـتاب التعريفات، ص: 101، وانظر: الكفوي، أبو البقاء. كتاب الكليات، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، 1998 م ، ص: 879.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، ت: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، 1977 م، ج: 2، ص: 127.

نرى أن سيبويه قد جرى في تسميته للخبر جريه في المبتدأ، فوافقت تسميةُ الخبر تسميةَ المبتدأ من ناحية أنهما يسميان باسم المفعول، وهذه التسمية تقوم على الوظيفة التي يؤديها الخبر في الجملة من ناحية تركيبية، بينما نجد أن التسمية الأخرى وهي" الخبر " لم يراع فيها الجري على ما كان من تسمية المبتدأ، وهو الركن الأول في التركيب الاسمي في اللغة، وإنما كانت تسميته بناء على المعنى المرتبط بوظيفة الخبر في الجملة، وذلك أنه بالخبر يكون تمام المعنى، ويحسن السكوت عليه، فلما كان الأمر كذلك استحسن اللغويون تسمية الخبر على تسمية المبني عليه، وإن كانت تسمية المبني عليه موافقة للصيغة التي سمي بها المبتدأ وهو الركن الأول قبل الخبر.

إن كلمة خبر في ذاتها مصدر صريح، وهذا المصدر كما نرى مأخوذ من الفعل "خَبِر "، والمصدر كما نعلم يحمل الدلالة على الحدث غير المقترن بزمان معين، ولو أننا نظرنا نظرة عميقة في هذه البنية التي سمي بها الركن الثاني من الجملة الاسمية في لغتنا العربية، لوجدنا أن هذا الركن يرتبط ارتباطاً مباشراً وواضحاً بفكرة الإخبار، وهي الفكرة التي يتم عندها معنى الجملة، فالخبر هو النبأ الذي ابتُدِئت الجملة حتى يخبر به.

والسؤال الذي يطرح نفسه علينا هو: ما دام الخبر هو النبأ، وبه تتحقق الفائدة والفكرة في الجملة، وبه يتم المعنى، فما دام الخبر يدل على هذه المعاني كلها في الجملة، فلماذا سمي خبراً بالمصدر، ولم يسم مخبِراً باسم الفاعل فتتوافق بالتالي التسمية مع الوظيفة؟

إننا حين نمعن النظر في الطبيعة العميقة للغة، والطبيعة العميقة للجمل في لغتنا العربية، ونحاول أن نبحث في طبيعة التسمية ببنية اسم الفاعل التي سنناقشها في الفصل التالي لهذا الفصل من هذه الدراسة، فإننا نجد أن المركّبات النحوية التي سميت باسم الفاعل تؤدي وظيفتين: معنوية ترتبط بدلالة الاسم على المسمى،

وأخرى تركيبية في الجملة، فالفاعل هو من قام بالفعل، ويتوجب ذكره [1]، ونائـب الفاعل يحل محل الفاعل، ويأخذ حكمه [2]، والفعل المـضارع، والفعـل الماضـي يرفعان الفاعل، وينصبان المفعول به [3]، والجار يجر معاني الاسماء إلى الأفعـال، وتظهر الأسماء بعده مجرورة [4]، ولما لم يكن للخبر وظيفة تركيبية فـي الجملـة، واقتصر عمله على ناحية المعنى الذي يأتي به؛ لم تستحسن السليقة العربية تـسمية الخبر بالمخبِر، ورفِض رأي الكوفيين القائل بأن الخبر يرفع المبتدأ وأن المبتدأ يرفع الخبر، فهما يترافعان [5].

1 . 2 الفعل:

والفعل بإطلاقه يسمى بالمصدر الصريح، وقد جرد اللغويون صيغة " فَعَلَ " ليدلوا بها على متغير الحدث، فهو مجرد ليـكون صورة لكل حدث كائن، كضرب، وقتلَ، وأكلَ، إلى غير ذلك من الأفعال، فهذه الأفعال عدما نريـد التعبيـر عنهـا بـشكل جماعي، فإننا نستخدم صيغة" فعل ".

والفعل في اللغة كما يقول صاحب اللسان:" الِفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد فَعَل يفْعل فَعلاً وفِعلاً " [6]، ومن هذا المعنى اللغوي نرى بوضوح فكرة الدلالة المطلقة على الحدث.

---

[1] انظر: ابـن عقـيل، عبد ا بن بهاء الدين بن عبد ا . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة ـ مصر، ط:2 ، 1999 م، ج: 2، ص: 74.

[2] انظر: المرجع نفسه، ج: 2، ص: 111.

[3] أنظر: المرجع نفسه، ج: 2، ص: 147.

[4] انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 2، الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2 ص: 2.

[5] أنظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 5، ج: 1، ص: 49، الأزهـري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 189، الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 186.

[6] ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 528.

أما الفعل في الاصطلاح النحوي" الفعل هو ما دل على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [1]، فمن هذين المعنيين نستطيع أن نرى أن الفعل يدل على مطلق الحدث، ولا بد للفعل من اقترانه بزمان معين محدد، إذ لا يتصور وجود الفعل دون دلالة على زمان، فيكون الفعل ماضياً، ويكون مضارعاً، ويكون الفعل أمراً، والفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، وكذلك فلا بد للفعل من زمن يقيد حدوثه [2].

والفعل ببنيته الصرفية كمصدر صريح فإنه يدل على حدث، وهذا الحدث هو حدث الفعل، فيكون بذلك في حدثه يدل أيضاً على متغير الحدث، وهناك ملاحظة لا نستطيع أن نمر عنها فيما يتعلق بالفعل، هي أننا لو نظرنا إلى المفاعيل التي تُشتق من لفظة " فَعلَ " نجدها: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول المطلق، وكلها جاءت على زنة اسم المفعول، وسنفصل القول فيها في بابها إن شاء الله تعالى، وما يهمنا هنا أن هذه المفاعيل قد جاءت على زنة اسم المفعول، واسم المفعول يشتق من الفعل المبني للمجهول [3]، ولا كون اشتقاق اسم المفعول إلا من اسم متعد، وذلك لأن اسم المفعول يحل محل فعله، ويأخذ نائب فاعل، ويصاغ من الفعل اللازم بإتباع صيغة اسم المفعول القياسية بشبه جملة ظرفية أو جار ومجرور أو بالمصدر [4]، فنقول مثلاً في نزل المطر: منزول عليه، وفي دخل في المدينة: مدخول فيها.

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 174، وانظر: الكفوي، أبو البقاء. كتاب الكليات، ص: 1078.

[2] انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 28، ج:1، ص: 218، و الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 393، الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2 ص: 96.

[3] انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب، ت: محمد محمد عبد المقصود وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ط: 1، 2006 م، ص: 295.

[4] أنظر مثلاً: الحملاوي، الشيخ أحمد بن محمد. شذا العرف في فن الصرف، شرحه د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، ط: 3، 2000م، ص: 96.

وبنظرة دقيقة في ما اشتق من الفعل" فَعلَ " من أسماء المفاعيل نجد أنها قد أُتِيعت بشبه جملة أو مصدر، ويمكن لنا ان نطمئن إلى الحكم بأن الفعل الـذي هـو علـى صيغة " فعل " الذي جرده النحاة للدلالة على متغير الحدث، إنما هو فعل لازم وليس فعلاً متعدياً، نستدل لهذا الرأي بأن أسماء المفاعيل التي اشتقت من صيغته قد أُتِيعت بشبه جملة أو مصدر، وهذا يدلنا على لزوم هذا الفعل، وعدم تعديه.

1 . 3 فعل الأمر:

وقد بحثنا فيما تقدم صدر هذا المصطلح النحوي الذي نستخدمه عند إعرابنا، وهو الفعل، وسنحاول في هذا الجزء من بحثنا أن نبحث في عجز هـذه التـسمية وهـو المصدر" الأمر "، فما هو الأمر؟

يقول صاحب اللسان في معنى الأمر" الأمر معروف نقيض النهـي أَمـره بـه وأَمـره " [1]، فهو إذن عكس النهي، فهو من الجذر " أمر "، ومصدره أمر، وهـذا يتناسب طبعاً مع المعنى المنوط بفعل الأمر، ويتلخص بالطلب، ونـرى فكـرة ذات أهمية أن عكس الأمر هو النهي، وسنناقش هذه الفكرة بعد أن نقدم معنى الأمر فـي الاصطلاح اللغوي كي تتضح لنا الصورة.

أما معنى الأمر في الاصطلاح اللغوي " هو قول القائل لمن دونـه: افعـلْ " [2]، ففي الجانب اللغوي كما نرى فإن الأمر يتلخص بأن تقول لشخص ما: افعلْ، وهـذه هي صيغة من صيغ الأمر.

إننا عندما قلنا إن الأمر عكس النهي، فإنما كان ذلك من الجانب اللغوي، فإنك لو قلت لمن هو دونك: افعل، فهذا أمر، وإذا قلت له: لا تفعل، فإنك أيـضاً فـي هـذه الحالة تأمره، ولكن الأمر هاهنا منهي بـ" لا " الناهية، فقلبت " لا " الناهية الفعل من المضارع إلى الأمر، فلا يكون أمرك لمن هو دون نهياً عن الإتيان بالفعل، ولكـي تتضح الصورة نطرح المثال الآتي:

1. اشرب الماء.

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 27.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 38، وانظر: الكفوي. كتاب الكليات. ص: 72.

ففي الجملة أمر بشرب الماء، ولا يكون النهي إلا بالفعل المضارع، فنقول:

2. لا تشربِ الماء.

وفي هذه الحالة فإننا نأمر المخاطب أمراً بألا يشرب الماء، فطبيعة الأمر كائنة في حالة الأمر وحالة النهي كما نرى.

والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب حصوله، ويدل على حصوله واستمرارية حصوله كقوله تعالى: " يا أيها النبي اتقِ ا " [1]، إلا أن يراد به الخبر، كأن يقال: ارمِ ولا حرج، فإنها تعني: رميت [2].

والأمر لا يكون إلا للمخاطب، ولما لم يؤمر إلا المخاطبين كان الأمر للغائبين بالمضارع الذي تدخله لام الأمر، مثل: ليأكل، ولنشرب.

1 . 4 التمييز:

والتمييز مصدر صريح من الفعل المزيد: " ميز "، وهو قد جاء على وزن التفعيل، ونجد إشارة في كتاب لغوي لفكرة وزن هذا المركب، إذ يقول صاحب الكنّاش:" والتمييز تفعيل من ميزتُ" [3]، ونبدأ بمعنى التمييز في اللغة، إذ إننا نجد" الميز: التمييز بين الأشياء تقول: مِزتُ بعضه من بعض فأنا أَمِيزه ميزاً وقد أماز بعضه من بعض ومِزتُ الشيء أَمِيزه ميزاً عزلته وفَرزتُه وكذلك ميزتُه تمييزاً " [4]،

---

[1] سورة الأحزاب: 1.

[2] انظر: السيوطي. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج: 1 ص: 7، والغلاييني، الشيخ مصطفى. جامع الدروس العربية، بعناية: د. كوكب ديب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ـ لبنان، ط:1، 2004 م، ص: 28 و السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو، دار الفكر،عمان ـ الأردن،ط:2، 2003م، ج: 4 ص: 27.

[3] المؤيد، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي بن الأيوبي. الكناش في فني النحو والصرف، ت: رياض بن حسين الخوام، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ط:1، 2000م، ج: 1، ص: 187- 188.

[4] ابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 412.

والمعنى اللغوي واضح كما نرى، فالمقصود من التمييز إزالة اللبس والإبهام عن الأشياء المختلطة.

أما معنى التمييز في الاصطلاح النحوي " فالتمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: منوان سمناً، أو مقدرة، نحو: درك فارساً، فإن " فارساً " تمييز عن الضمير في درك "[1]، ونرى من ذلك التوافق الكبير بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، إذ إن الفكرة في كلا المعنيين تدور حول إزالة الإبهام عن شيء، فيتميز بذلك من سواه، وعما يختلط به.

ويطلق أيضاً على التمييز أسماء أخرى منها التبيين والتفسير[2]، وكل هذه المسميات إنما جاءت موافقة لصيغة " التمييز " في الوزن الصرفي لهذا المصدر، وموافقة أيضاً للمعنى والوظيفة التي يؤديهما التمييز، وقصدنا للتسمية الدارجة بين اللغويين، وتسمية التمييز هي التسمية التي يستعملها جل اللغويين.

والتمييز يكون نكرة، ويأتي من أسمائه: مفسر، ومبين، ومميز[3]، وهذه التسمية تختلف عن سابقاتها في أنها تمثل صيغة اسم الفاعل، بينما لفظ " تمييز " قد جاء بصيغة المصدر الصريح.

يمكن لنا أن نقول إن الذين سموا التمييز بالمميز، والمفسر، والمبين، إنما اعتمدوا في ذلك على الوظيفة التي يؤديها التمييز في الجملة، فهو يقوم بإزالة إبهام عما سبقه، فبناء على هذه الوظيفة سمي بهذه التسمية التي هي على صيغة اسم الفاعل، ليدلوا بها على ما يقوم به التمييز من عمل.

أما الذين سموا بالمصدر إنما كان اعتمادهم في هذه التسمية على طبيعة الحدث الذي يحدِثه التمييز من التوضيح والتبيين وإزالة الإبهام، فبناء على ذلك فإنه يميز المبهم قبله، فكان الحدث أشمل وأعم في التسمية، إضافة إلى أننا قد ذكرنا في مبحث الخبر سابقاً أن التسمية باسم الفاعل إنما سمي بها ما كان له وظيفة تركيبية في

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 69.

[2] انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 80، و المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد.المقتضب، ت: د. محمد عبد الخالق عضيمة،دار عالم الكتب، (د.ت)، ج: 3، ص:32.

[3] ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 286.

الجملة، لذلك لم يسم الخبر مخبِراً، والأمر هنا مشابه، فالتمييز يقوم بوظيفة معنويـة وليس بوظيفة تركيبية، فعن قصد أو عن غير قصد نأت السليقة العربية عن التسمية باسم الفاعل دون وظيفة تركيبية لهذا المسمى.

1 . 5 الحال:

والحال هو الجزء الآتي في بحثنا، وهو فضلة في الجملة يأتي على زنة المصدر الصريح من الفعل " حالَ "، وفي المعنى اللغوي " الحالُ كِينَةُ الإنسان وهو ما كـان عليه من خير أو شر يذَكر ويؤَنث والجمع أحوال وأَحولة" [1]، إذن فالحال تدل على الهيئة التي يكون عليها صاحبها، والمعنى اللغوي بداية يدل على طبيعة عمل الحال من ناحية المعنى في الجملة.

وأما في الاصطلاح اللغوي " فالحال في اللغة نهاية الماضي وبدايـة المـستقبل، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو: ضربت زيداً قائمـاً، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائماً " [2]، ومن هنا نلاحظ الربط الوثيق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لهذا المركب النحوي.

والحال فضلة، " وشبهت الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جـاءت بعـد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيـان هيئة الفاعل أو المفعول" [3]، فالحال إذن فضلة وليست من بنية الجملة الأساسـية،" وسميت حالاً لعدم ثبوتها... ويدل على ذلك أن الحال لا يجوز أن تكون خِلقـة، ولا تكون إلا صفة غير لازمة غالباً" [4].

وهناك فكرة مرتبطة بالحال لا يمكن لنا أن نغفلها في أثناء حديثنا عـن الحـال، وهذه الفكرة أيضاً سيكون لها أثر في البنية العميقة للجملة بتأثير المصدر ووجـود

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 179.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 85.

[3] الزمخشري . المفصل في صنعة الإعراب، ص: 72، وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 242.

[4] المؤيد. الكناش في فني النحو والصرف، ج: 1 ص: 181

الحال، هذه الفكرة تكمن في أن الحال يغلب عليها أن تكون مشتقة، وإن لم تكن كذلك فتكون مؤولة بمشتق[1]، وهذا كما قلنا سيكون له اثر في البنية العميقة التي سنناقشها فيما بعد من هذا الفصل.

نرى أن الحال تدل على شيء ليس ثابتاً يتصف به الفاعل أو المفعول، وقـضية عدم الثبوت التي تدل عليها الحال هي التي دعت عـلماء اللغة أن يسموا هذا الجزء من تركيب الجملة العربية بالحال، ولما ارتبط موقع الحال في اللغـة بفكـرة عـدم الثبوت؛ كان من الأولى أن تسمى بالمصدر الصريح الذي يدل علـى الحـدث دون الزمن، فدلت التسمية على حدث الحالية.

1 . 6 التوكيد :

التوكيد تابع من التوابع [*]، وهو مصدر صريح من الفعل المزيد " وكد "، ونجد في المعنى اللغوي لهذه الكلمة أن " وكد العقْد والعهد أَوثَقَه... ووكد الرحلَ الـسرج توكيداً شَدَه " [2].

وتتضح لنا الصورة جلية من خلال المعنى اللغوي لهذا المصدر، والفكرة التـي ترتبط به هي فكرة الشدة والإيـثاق، وهي فكرة ذات مدلول كبيـر للتوكيـد فـي الجملة، فهو إنما يأتي ليؤكد الفكرة الموجودة في الجملة، وأن القصد إليهـا لا إلـى سواها.

وبعدما رأينا المعنى اللغوي للتوكيد فلا بد لنا من التعـريج علـى معنـاه فـي الاصطلاح النحوي حيث إن التوكيد " تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عن إعادة المعنى الحاصل قبله " [3].

---

(1) انـظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 244.

(*) سنتحدث عن التابع في الفصل اللاحق لهذا الفصل، وهو ما سمي باسم الفاعل.

(2) ابن منظور. لسان العرب، ج: 3 ، ص: 465.

(3) الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 51.

وعلى ذلك فالتوكيد يأتي للتشديد والتوثيق للمعنى المتصل بالمؤكد، ويكون زيادة في التأكيد، وحرراً لأن يقع في ذهن السامع شك يتعلق بناحية القصد في المؤكد، وهذه الرابطة بين المعنيين اللغوي و الاصطلاحي.

وثمة فكرة نشير إليها هنا، وهي أن " جدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته " [1].

ونعود إلى ما كان قد واجهنا عند حديثنا عن الخبر، وهذا الأمر الذي نلاحظه هنا هو أن التوكيد يقوم بوظيفة تأكيد المعنى أو نسبة المؤكد للسامع حتى لا يتطرق في نفس السامع شك فيما يتعلق بنسبة المؤكد، وما دام التوكيد يقوم بهذه الوظيفة فلماذا لم نسمه مؤكداً؟

إننا حين نعيد ما قد سبق ذكره من أن ما سمي باسم الفاعل في الظاهرة النحوية، إنما كان ذا عمل تركيبي إضافة إلى ما يقوم به من عمل معنوي، بينما لم نجد العمل التركيبي للتوكيد، وإنما يقتصر عمله بالجانب المعنوي، وليس له عمل في غيره، إضافة إلى ذلك فإننا لو أوجدنا اسم" المؤكد " لوجب علينا أن نوجد مسمى" المؤكد "، وكلا المصطلحين مستخدم في التحليل اللغوي، ولكننا لا نستخدم هذه الأسماء في أثناء إعرابنا، ويمتنع إيجاد مصطلح " المؤكد " من وجهة نظرنا أن ما يقع عليه توكيد التوكيد، وهو أثر التوكيد من حيث تثبيت المعنى، إنما يكون جزءاً من جملة، وهذا المؤكد قد وقع عليه عمل من غير التوكيد، فلا يمكن أن يستقيم لنا الأمر أن نصف مركباً لغوياً واحداً بعملين تركيبيين في آن واحد، وهذا محال.

1 . 7 الصفة :

---

[1] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 129، وانظر:ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل،دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان ،مكتبة= = المتنبي، القاهرة ـ مصر (د.ت)، ج: 3، ص : 40، و السامرائي. معاني النحو، ج: 4، ص: 112.

والصفة مصدر صريح من الفعل " وصف "، وهو من باب " يعد "، وزنـة هـذا المصدر هي: عِلة، وتُذكر بنية أخرى لهذا المركب النحوي ألا هو " النعت "، وهـو مصدر صريح ايضاً من الفعل " نعت "، ونـجد في الـمعنى اللـغوي أن " النعتُ وصفُك الشيء تَنْعتُه بما فيه وتُبالِغُ في وصفه والنعتُ ما نُعِتَ به، نَعته ينْعتُه نَعتاً: وصفه ورجل ناعِتٌ مِن قَوم نُعاتٍ... ونَعت الشيء وتَنَعته إذا وصـفْته " [1]، وهذا معنى النعت في اللغة، أما معنى الصفة في اللغة فهي من الفـعل وصـف, و" وصـف الشيء له وعلـيه وصفاً وصِفةً حلاه والهاء عوض من الواو" [2].

ولسنا هنا في هذا الموضع في صدد ترجيح أحد المصطلحين، ولا بيـان أيهمـا أصوب من الثاني، وإنما أوردنا ذلك لنرى المعنيين اللغويين لهما، ولكننا نـرى أن النعت في معناه أشمل، فهو يدل على ما تدل عليه الصفة وزيادة، فالصفة تعنـي أن تحلي الشيء، بينما النعت أن تصف الشيء وتبالغ فيه، وإن كان هذا الكلام ليس من باب الترجيح، وإنما من باب الملاحظة فحسب.

وأما المعنى في الاصطلاح النحوي فإن الصفة " هو الاسم الدال علـى بعـض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، وقصير" [3]، وأشار الكفوي في كلياتـه إلـى أن الصفة تكون بالمعرفة والنكرة، والنعت يكون للجملة [4]، وهذا التفريق الذي يـذكره الكفوي لم يلتزم به اللغويون، وإنما استُخدِمت الصفة والنعت في الإعراب على حـد سواء دون تفريق بين هذه وتلك.

وقد ذكر اللغويون أحكاماً متعددة وكثيرة تخص الصفة، مما لا حاجة لنا بتفصيل القول فيها هاهنا، ونذكر بعضاً منها للاستفادة من فكرتها في بناء فكرتنا فـي هـذه الدراسة، منها: أن النعت لا يكون إلا بمشتق أو ما يشابهه، وقـضية نعـت غيـر

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 99.

[2] ابن منظور. لسان العرب، ج: 9، ص: 357.

[3] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 138، وانظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 133.

[4] انظر: الكفوي. كتاب الكليات، ص: 960.

الواحد، [1]، وعلى ذلك فإن الصفة تكون بـشيء مـشتق ليـؤدي وصـفاً معينـاً للموصوف.

ونرى من خلال ما تقدم أن الصفة وزن لمصدر صريح من الفعل " وصـف "، وكذلك فإن النعت مثلها في المصدرية، ونشير إلى ما قد سبق ذكره من أن المصدر يشمل النواحي التي ترتبط بالحدث، وبالتالي فإن التسمية ببنية المصدر تؤدي وظيفة شاملة للمعنى المقصود إليه في الكلام.

1 . 8 البدل :

والبدل أيضاً تابع من التوابع، وهو تابع يأخذ حكم متبوعه في الإعـراب، وهـو مصدر صريح من الفعل " بدل "، وهو على زنة " فَعل "، ومعنى بدل فـي اللغـة " بدلٌ وبِدلٌ لغتان ومثَل ومِثْل وشَبه وشِبه ونَكَل ونِكْل... ولم يسمع في " فَعل وفِعل " غير هذه الأربعة الأحرف والبِديل البدل وبدلُ الـشيء غَيره... ويـقول الرجـل للرجـل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل بدلُه، أي رجل يغْني غَناءه، ويكون في مكانه " [2]، وتتضح لنا الصورة من خلال المعنى اللغوي لهذه الكلمة التي يتمثل بنية صرفية لمركب نحوي، الذي يتلخص بفكرة أن البدل هو البديل، الذي يسد مسد المبدل منه، ومن هذا المعنى تتضح لنا أيضاً الوظيفة التي يقوم بها البدل، أي أنـه يحل محل المبدل منه، ويكون بديلاً له، ولا يكون ذلك ـ فـي رأينـا ـ إلا فـي المعنى وليس في التركيب.

أما معنى البدل في الاصطلاح النحوي فيتمثل بأن " البدل تابع مقصود بما نُـسب إلى المتبوع دونه " [3].

والبدل يأخذ أحكام المبدل منه، ويتبـعه في الإعـراب، " وهـو الـذي يعتمـد بالحديث؛ وإنما ذُكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد، وتبيين

---

[1] انـظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج:3، ص: 194.

[2] ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 48.

[3] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 44.

لا يكون في الإفراد " [1]، وهذه الأحكام التي تنطبق على البدل تنطبق في بعـضها على غيره من التوابع.

إن تسمية البدل بصيغة المصدر الصريح وبنيته من الفعل" بدل " جاء ليدلل بـه للحدث المعنوي القائم في الجملة، فالبدل يأتي لتأكيد المبدل منه، ويأخـذ أحكامـه، ويجوز الاستغناء عن المبدل منه، وتمام المعنى بوجود البدل، والمعنى يكتمل بالبدل، فمثال ذلك أن تقول:

رأيت ذلك الغلام.

" فالغلام " بـدل، ولو أننا سكتنا على" ذلك " لما كان معنـى، فـلا نـستطيع أن نقول: رأيت ذلـك.(دون أن نقول : الغلام)، فالمعنى يكون ناقصاً في مثـل هـذه الجملة، إلا إذا كان المقام يعطينا معنى، كأن يشير المتكلم للمتلقي إلى معنى ذلـك، وإنما تتحصل الفائدة بـ " الغلام "، ونطرح أيضاً المثال التالي:

أعجبتني الحديقةُ رائحتُها.

فإن" رائـحتُها " بدل اشتمال من الحديقة، ولو أننا سكتنا على الحديقة لكان معنى، ولكن المعنى الذي تحصل بسكوتنا على " رائحتها " كان أعم وأشمل، ولا يتحـصل إلا بهذا البدل، فالمعنى هنا: أن الحديقة أعجبتني برائحتها وليس بأي شـيء آخـر فيـها، ولـكن لـو قـلنا: أعجبتني الحديقة، لكان المعنى أن كل ما فـي الحديقـة أعجبني.

ولما لم يكن للبدل وظيفة تركيبية تذكر كانت تسميته بالمصدر الصريح أولى من أي تسمية أخرى؛ ليدل بها على الحدث المتمثل بالبدلية مما سبقه، ولم تُستحسن مثلاً التسمية ببنية اسم الفاعل.

وهناك ملحوظة يجدر بنا أن نشير إليها فيما يتعلق بالبنية الصرفية التـي عليهـا البدل، إذ إن بنية" بدل " تُضاف إلى بنية أخرى كي تؤدي معنى جديداً فيما يتوافـق وتقسيمات البدل، فهناك " بدل المطابق، وبدل الاشتمال، وبدل البعض من الكل، وما نراه أن إضافة البدل إلى: مطابق وهو اسم فاعل من الفعل طابق، واشـتمال وهـو

---

[1] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 142.

مصدر صريح من الفعل اشتمل، والكل وهي تنوب عن المصدر هي والبعض هـذه اللواحق التي تلحق بكلمة" بدل " يكون دورها متمثلاً بتخصيص معـنى البدل.

وفي الحالات الثلاث التي ذكرناها فإن الفكرة الأولى التي دعت اللغـويين إلـى إضافة مصطلح البدل وهو من بنية المصدر الصريح إلى بنى أخرى هي القصد إلى المعنى الذي يتحصل من هذه الإضافة، فقد دللوا بإضافته إلى الاشـتمال علـى أن البدل مـشتمل للمبدل منه، أما المطابق فقد دللوا بها على أن البدل مطابق للمبـدل منه، أما كلمة بعض وكل فإن بعض تدل على جزئية من المبدل منه يتضمنها البدل، بينما كلمة " كل " فتعني أن البدل يحوي كل المبدل منه.

1 . 9 العطف :

والعطف أيضاً مصدر صريح للفعل" عطف "، وهو على زنة " فَعل "، وأما معناه في اللغة فنجد أن " عطَفَ يعطِفُ عطْفاً انصرفَ ورجل عطوف وعطـاف يحمِـي المنْهزمين وعطَف عليه يعطِفُ عطفاً رجع عليه بما يكره أو له بما يريد وتعطـف عليه وصلَه وبره وتعطف على رحِمه رق لها والعاطِفةُ الرحِم صفة غالبة ورجـل عاطِف وعطُوف عائد بفضله حسن الخُلُق " [1]، فنرى أن من معنى العطف الرجوع والعودة، سواء أكانت هذه العودة يريدها المعطوف عليه أو لا يريدها، فإن كان بمـا يكره قلنا معطوف عليه، وإن كان بما يريد قلنا معطوف له.

ومعنى العطف في الاصطلاح النحوي نجد أن" العطف تابع يـدل علـى معنـى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يـتوسط بينه وبيـن متبوعـه أحـد الأحـرف العـشرة " [2]، وهذا يعني أن المعطوف يجري عليه من العمل مـا يجـري علـى المعطوف عليه.

والعطف" اسم غير صفة " [3]، ويختلف العطف عما سواه من التوابع بأنه لا بـد له من حرف عطف يكون بينه وبين معطوفه، وحروف العطف كما ذكرنا عشرة لا

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 9، ص: 248.

(2) الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 156.

(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 144.

داعي لذكرها هاهنا، وله أحكامه المختلفة أيضاً والتي لا نقصد إلى توضـيحها فـي هذا الصدد [1]، وإنما قصدنا لبيان بنيته الصرفية التي سبق أن ذكرنا أنها من بنيـة المصدر الصريح.

وثمة قضية يشير إليها التعريف اللغوي للعطاف، وهي أننا عندما نقول: عطـف عليه، أي رجع عليه بما يكره، وعندما نقول: عطف له، أي رجع إليه بما يريد، وفي استخدامنا النحوي فإننا نقول: المعطوف عليه، فكيف إذن تستقيم الفكرة بأنه رجـع عليه بما يكره؟

إننا لو دققنا النظر في الفكرة التي نناقشها لوجدنا أن المعنى اللغوي يعطينا معنى عطف عليه في الاستخدام النحوي الخاص بالمعنى، فالمعنى اللغوي يتحـدث عـن كيفية إتباع هذا المركب النحوي بشبه الجملة في المعنى، مثله في ذلك مثل قولنـا: رغِب عنه، أي: تركه وبغضه وابتعد عنه، ورغب فيه، أي أحبـه وتقـرب إليـه وطلبه[2]، وهذا فيما يتعلق بالمعنى اللغوي الذي تحتويه المعـاجم اللغويـة، وهـذه المعاجم إنما تتعامل مع اللفظة على أساس استخدامها في الكلام اللغوي، وليس فـي مجال تقعيدها، والأمر مختلف بين هذا وذاك، إضافة إلى أن هذا المعنـى يخـتص بجانب الاستخدام.

والأمر مختلف في التقعيد اللغوي، فكما نلحظ فإن اللغويين يتبعـون المعطـوف بشبه جملة مما هو أشيع في الاستخدام، كما فعلوا ذلك عندما قالوا: مـضاف إليـه، فالفعل" أضاف " الشائع فيه أنه يتبعه شبه جملة مكونة من حـرف الجـر" إلـى " ومجروره، والأمر على ذلك هنا.

وهناك ملحوظة أخرى نراها في العطف؛ ذلك أن الاسم المعطوف يختلـف فـي بنيته الصرفية عن سائر أنواع التوابع، فالبدل والتوكيد، والنعت، كلهـا مـن بنيـة المصدر الصريح، أما المعطوف فهو اسم مفعول، واسم المفعول يدل على ما وقـع

---

[1] انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج:3، ص: 226 – 235.

[2] انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص:421.

عليه الحدث، ويبنى من فعل مبني للمجهول - على ما سنبين فيما بعد - هذا يعني أن المعطوف قد وقع عليه فعل العطف من غيره.

والعطف كما ذكرنا باللغة الرجوع، فكان المعنى اللغوي يطابق ما هو عليه الحال في البناء اللغوي للجملة، فنحن نرد المعطوف في إعرابه إلى ما سبقه من الأسماء ، فيتبعها بهذه الطريقة، ولما كان المعطوف يرد في إعرابه إلى ما سبقه ؛ كان من الأفضل أن نسميه باسم المفعول، على اعتبار أنه قد وقع عليه حدث العطف.

وثمة سؤال وهو ما دام المعطوف يرد في إعرابه لما قبله، فالتوابع كلها تُرد في إعرابها إلى ما قبلها، فلماذا إذن لم نسم التوابع بشكل عام ببنية اسم المفعول؟

وفي هذه المسألة علينا أن نعرف شيئاً، وهو أن كل التوابع تصل إلى متبوعاتها دون وساطة سوى العطف، فإن الاسم المعطوف يصل إلى متبوعه بوساطة حرف الجر، فإن حرف الجر أكسبه صفة الإتباع ، فكان بذلك قد أُوصل إلى متبوعه بهذا الحرف، وفي هذه الحالة كان من الأولى أن يسمى ببنية اسم المفعول وليس بأي شيء غيره.

1 . 10 أثر المصدر الصريح في البناء العميق للجملة :

وفي هذا الجزء من هذا الفصل سنناقش تأثير المصدر الصريح على البنية العميقة للجملة، وكيف يؤثر المصدر الصريح فيها ؟ والبحث في البنية العميقة نقصد به البنية العميقة للجملة من ناحية التركيب اللغوي، وليس من خلال المعنى، رغم أننا قد نُعرج على نواحي المعنى في بعض الأحيان، لكن الطبيعة العامة تتلخص بنواحي البنية العميقة وتأثير المصدر الصريح فيها من ناحية لغوية.

ولا بد لنا قبل الشروع في هذه الفكرة أن نتعرف على البنية السطحية والبنية العميقة، ونتعرف على طبيعتها، وكيف تؤثر في الجملة، وبناء على ذلك نسوق الآن توضيحاً مقتضباً للبنية السطحية والبنية العميقة.

1 . 11 البنية السطحية والبنية العميقة :

وهذه الفكرة من الأفكار التي شاعت في علم اللغة المعاصر، وأول من أشار إليه بمعناه الحديث هو العالم فريدينان دي سو سير، إذ نجده عندما شـبه اللغـة بلعبـة الشطرنج، " ويمكن توضيح ذلك بتشبيه النظام اللغوي بالشطرنج، فما هو خـارجي في الشطرنج يمكن فصله بسهولة عما هو داخلي، فإذا استخدمنا أجزاء من الشطرنج مصنوعة من العاج بدلاً من الخشب، فإن هذا التغيير لا أثر له في نظام الـشطرنج، أما إذا قللنا أجزاء من الشطرنج أو أضفنا إليها فإن هذا التغيير له أثـر كبيـر فـي اللغـة، إذن فيـنبغي للمرء أن يميز بين ما هـو خارجـي وما هو داخلـي"[1]، وهكذا فإن هذه الفكرة قد نشأت عند دي سو سير، ثم استمرت إلى وقتنا الحاضـر، وقد استخدمها تشومسكي في أبحاثه، وألح عليها، وهي في جملة ثنائياته فـي علـم اللغة كالكفاية والأداء وغيرها من مصطلحاته[2].

ولا بـد لنـا مـن تعريـف هـاتين البنيتـين، وتعنـي البنيـة الـسطحية أو الخارجية(surface structure):" ذلك التركيب الذي تبدو فيه الجملة في صـورتها الحالية "[3]، " والمقصود بالتركيب الداخلي للجملة(deep structure): هـو ذلـك التركيب الذي اشتُقت منه الجملة أساساً... وأما العلاقـة بـين التركيـب الـداخلي والخارجي فيسمى تحويلاً(transformation)؛ لأن التركيب الداخلي تحـول إلـى تركيب خارجي جديد "[4].

وبذلك تتضح لنا صورة البنية السطحية والبنية العميقة، وعلمنا أن العلاقـة بـين هاتين البنيتين تسمى تحويلاً، ولا بد للبنية العميقة من أثر تتركه ، نستدل به عليهـا من خلال البنية السطحية.

وهذا الجزء من البحث يحاول أن يكشف عن أي أثر تتركه البنى الصرفية التـي سُميت بها المركبات النحوية، وتبيين هذه البنية العميقة، فالمصدر له أثر في البنيـة العميقة للجملة.

---

(1) دي سو سير. علم اللغة العام، ص: 41.

(2) انظر: هلبـش. تاريخ علم اللغة الحديث، ص: 522 – 525.

(3) الخولي. دراسات لغوية، ص: 51.

(4) المرجع نفسه.

والمصدر بطبيعته التي يدل بها على الحدث، ولأن هذا المصدر يرفـع فـاعلاً، وينصب مفعولاً به، كل هذه الأشياء التي يمتاز بها المصدر تفضي بنا إلـى فكـرة البنية العميقة التي يؤثر فيها المصدر.

ونبدأ كلامنا عن فكرة لاحظناها، وهي تعريف المـصدر بـ ـ" أل "، فتعريـف المصدر بـ" أل" التعريف يقودنا إلى تساؤلات مختلفة، ولكي نبين ذلك نطرح المثال التالي:

يحب زيد البحث العلمي.

يحب زيد بحثاً علمياً.

من المعروف في لغتنا العربية أن" أل " التعريف تُكسِب الاسم النكرة تعريفاً، أما الأسماء التي ليست في باب من أبواب المعرفة فإنها تبقى نكـرة، والنكـرة تحمـل المعنى العام للاسم، ولنطرح المثال التالي كي نوضح الفكرة، فنقول:

يحب زيد رجلاً.

يحب زيد الرجل.

ففي الجملة الأولى فإن كلمة" رجل " نكرة، وتُفيدنا العموم، فلا نعرف من هو هذا الرجل، أما كلمة" الرجل " في الجملة الثانية فهي معرفة، ونستفيد منهـا أن الرجـل معروف، وليس رجلاً عاماً لا يعرف، فهو معهود لدى كل من المرسل والمتلقي.

ولكن هذه المسألة تختلف في الجملة التي طرحناها سابقاً، ففي الجملة" يحب زيد البحث العلمي " فإنه يمكن لنا أن نرى بشكل واضح أن المقـصود هاهنـا البحـث العلمي بشكل عام، وليس القصد بحثاً معيناً بذاته، وهذا يمكن لنا أن نراه من خـلال الفكرة العميقة للجملة، ومن خلال المعنى العميق والبنية العميقة التي للجملة، وعندما نُدقق النظر في الجملة الثانية" يحب زيد بحثاً علمياً"، فمع أن كلمـة " بحـث" هنـا جاءت نـكرة؛ إلا أن الـجملة لا تخلو من تعريف وإن كان بسيطاً، فلما قيل" بحثـاً علمياً "، فهذا يعني أنه وإن كانت هذه الكلمة نكرة فإن المعنى يصير واضحاً عنـد المتلقي، فزيد يحب بحثاً معيناً وليس البحث بشكل عام، ولكن كما رأينا فإن كلمـة" البحث العلمي "تدل على فكرة البحث العلمي بشكل عام، وهذا ما لا نراه في المثـال الثاني الذي طرحناه.

والسؤال الذي نطرحه: كيف حصل ذلك؟ وهل فعلاً أن المصدر اكتسب تنكيـراً من تعريفه بـ" أل " التعريف؟

إن تعريف المصدر بـ" أل " التعريف يكسب المصدر تعريفاً من ناحية اللفـظ، ولكنه في معناه العميق يكتسب تنكيراً ، فكلمة " البحث العلمي " تدل علـى البحـث العـلمي بشكل عام كمهنة ، أما تركيب " بحثاً علمياً " فهي تدل على بحـث معـين بذاته وإن كان المصدر المعرف بـ" أل " قد اكتسب تعريفاً، ولكن هـذا التعريـف كـان من ناحية اللفظ في رأيينا ، وليس من ناحية المعنـى؛ لأن المعنـى مـا زال عاماً.

ومثله في ذلك قولنا: " الحمد رب العالمين " فهي تعني الحمد كله بشكل عام ، ويدلنا أيضاً على متغير الفاعل، فالخلق كلهم يحمدون ا ، وهذه الجملة تختلف عن قولنا: حمداً " فهذه الجملة محدودة المعنى، وليست بشمول الجملة التي ذكرناهـا سابقاً، ويدلنا أيضاً على محدودية الفاعل، وليس كالجملة السابقة التي لاحظنـا أنهـا تدل على متغير الفاعل، ونحن بهذه الفكرة لا ننفي ما قد قُعد في ذلـك إنما نحـاول أن نبحث في البنية العميقة للجملة التي يؤثر بها المصدر الصريح.

ونطرح المثال التالي لنبين مدى تأثير المصدر في مثل هذه الجمل:

تعلم زيد الكتابة.

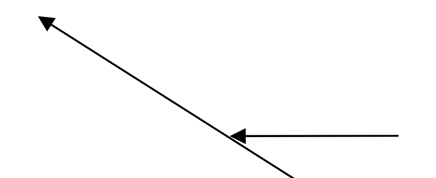
إننا حين ننظر في هذه الجملة نجد أنها في بنيتها العميقة تتكون من حدثين اثنـين هما: حدث التعلم، وحدث الكتابة، وهما حدثان متداخلان في هذه الجملة، والـسؤال الذي نطرحه: أي الحدثين أسبق في الوجود من الثاني؟

لننظر أولاً في حدث التعلم، فهذا الحدث مقيد بالزمن الماضي، وهـذا يعنـي أن الحدث قد انتهى، بينما نرى أن الحدث الثاني وهو حدث الكتابة حدث مطلـق غيـر مقيد بزمن، فالنظرة الأولية توحي لنا بأن حدث التعلم قد كان قبل حدث الكتابة.

والأمر في رأينا مختلف، فحدث الكتابة وجد أولاً قبل حـدث الـتعلم وإن كـان المعنى السطحي يوحي لنا بتقدم حدث التعلم على حدث الكتابة، واختصار القول في ذلك أنه لو لم يكن حدث الكتابة موجوداً من قبل لما كان حدث التعلم، إذ لـو كـان حدث الكتابة غير موجود لما وقع حدث التعلم.

ولو افترضنا أن حدث التعلم ينطلق من نقطة ما، فهو في لحظة مـن اللحظـات يلتقي بحدث الكتابة، ثم يقف عندها، بينما يبقى حدث الكتابة دائماً بدلالـة مـصدره غير المقيد بزمن، إذن فحدث التعلم قد تقاطع مع حدث الكتابة في زمن قبل زمـان المتكلم، وفي هذه النقطة التي التقى فيها الحدثان قد تم معنى الجملة، وهـذه النقطـة نقطة متخيلة في الفضاء، أما حدث التعلم فقد انتهى بعد تقاطعه مع حـدث الكتابـة، بينما حدث الكتابة حدث لم ينتهِ في حقيقته، وإنما تُوهم أنه قد انتهى نتيجـة البنيـة السطحية التي أوحت لنا بذلك.

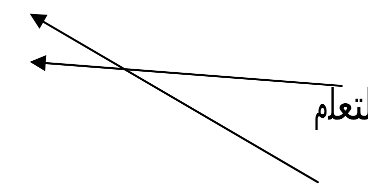
وفي الرسم الآتي نوضح الفكرة التي ذهبنا إليها



فكما نرى في الرسم السابق فإن حدث التعلم يقطع حدث الكتابـة عنـد النقطـة الموضحة في الشكل، وهذه النقطة هي التي يتم المعنى عندها، ولو حاولنا أن نغيـر في زمن الجملة، فنقول مثلاً:

يتعلم زيد الكتابة.

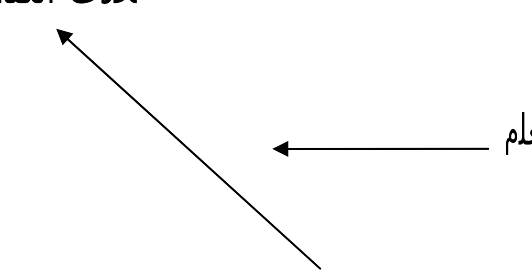
في هذه الجملة يتغير الأمر، فالحدث الأول وهو حدث التعلم محدد بزمن يتمثـل بالزمن الحاضر، وهو يدل على الحال والاستقبال، وبناء على ذلك فـإن الحـدثين يتقاطعان في نقطة ما ، بيد أن حدث التعلم هذه المرة سوف يبقـى مـستمراً ولـن يتوقف، وهذا ما يمكن لنا أن نوضحه بالرسم التالي:



وفي الحالة الثالثة التي يكون عليها زمن الحدث الأول" وهو حدث التعلم "، وهو في حالة أن يكون الفعل فعلَ أمر، ويعني ذلك أن الحدث لما يتم بعد، وإنما سيحدث مستقبلاً، وبناء على ذلك فإن الحدث في هذه الحالة لم يتقاطع بعد مع حدث الكتابة، فالجملة هي:

تعلمِ الكتابةَ يا زيد.

ويظهر لنا أن الحدث لما يتم بعد ـ نقصد حدث التعلم ـ ولكنه قد يتقـاطع مـع حدث الكتابة، وهذا التقاطع إن حصل فإنه سيكون في المستقبل؛ لأن زيداً لم يـتعلمِ الكتابة بعد، ونحن حين نتحدث بصيغة الأمر لا نقصد فعل الأمر فحـسب، وإنمـا نقصد كل ما يؤدي إلى الأمر، فالفعل المضارع عند دخول" لام الأمر " عليه يتحول إلى الدلالة على الاستقبال، والرسم التالي يبين لنا وجود هذين الحدثين في الفضاء:



وهكذا تتضح لنا الصورة جلية بهذه الرسومات التي بينت لنا طبيعة تقاطع هـذه الإحداث في الجمل، وكيف تلتقي معاً.

والسؤال الذي نطرحه الآن، كيف يمكن للعقل البشري عند تلقيه مثل هذه الجمـل أن يعالجها؟

إن العقل البشري عندما يتلقى جملاً كهذه يعمل بداية على تمثـل الحـدث الأول، وبعد ذلك يكون العقل في حالة من الانطلاق ذهنياً نحو تمام المعنى، حتـى يلتقـي الحدث الأول مع الحدث الثاني، وهناك تتوقف الجملة، ويتم الفهـم والمعنـى لـدى المتلقي، ولكن الحدث في حالة المضارع يبقى مستمراً، بينما يقف في حالة الماضي، وأما في حالة الأمر فإن الحدث يقف قبل وصوله للحـدث الثـاني، وتجـري هـذه العمليات في العقل بشكل تلقائي، وبسرعة فائقة.

وفي حالة وجود حدث واحد في الجملة ، فإن هذا الحدث يقف عند نقطـة تمـام المعنى، أو يتجاوزها في الفعل المضارع ولا يصلها في فعل الأمر.

ولا بد للجملة الفعلية من حدث واحد على الأقل، ولا بد لها أيضاً من زمن يقـوم عليه الحدث، بينما الجملة الاسمية قد تأتي بلا حدث، وتكتفي بالإخبـار، ولا يكـون فيها حدث، مثل قولنا:

الأردن وطني.

ففي هذه الجملة لا يوجد حدث، فالجملة تهدف قبل كل شيء إلى إخبار المتلقـي بأن الأردن بلادي، وفي مثل هذه الجمل يقوم العقل بتلقي المعلومة بشكل جاهز دون امتداد لحدثها، وتُوضع المعلومة بشكل مقولب داخل الذهن مباشرة.

وقبل أن ننهي هذا الفصل نتطرق بأمثلتنا إلى أن نضع مثالاً أو مثالين من اللغـة الإنجليزية لكي نبين أن ما ينطبق على لغتنا العربية ينطبق أيضاً على غيرها مـن اللغات، وخاصة اللغات المشتقة، وكما نعلم فإن فكرة المصدر الموجودة في العربية موجودة أيضاً في اللغة الإنجليزية، وله دلالة - في ظننا - على حدث آخر كما هو الحال في المصدر الصريح في اللغة العربية، والمثال التالي يوضح الجانب التطبيقي من هذا الكلام:

I like the writing .

فمن الواضح لنا أن هذه الجملة البسيطة تشتمل على حدثين حدث(like) الذي يعني المحبة، وهو متمثل بالفعل ، وحدث(writing) الذي يعني الكتابة، والمتمثل بالمفعول به في هذه الجملة.

إننا من خلال نظرتنا إلى هذه الجملة يمكن لنا أن نتبين أن حدث الكتابة قد حصل قبل حصول حدث المحبة، فمن الطبيعي أن يحب الإنسان شيئاً موجوداً، ولكن ليس من الطبيعي أن يحب المرء شيئاً ليس موجوداً، وهذان الحدثان يقعان في الدائرة الزمنية التي يمثلها الفعل(like) وهو فعل من المضارع، وعلى ذلك فإن الأحداث المختلفة تتأثر بزمن الحدث الذي يتمثل بالفعل المرتبط بالجملة، ولكن لا يعني تغير الزمن في الجملة تغير ترتيب الأحداث.

ومن خلال ما سبق فإن ما رأيناه في لغتنا العربية من تأثر الأحداث واجتماعها في جملة واحدة، يتمثل أيضاً في غير اللغة العربية، وقد اكتفينا بطرح مثال واحد من اللغة الإنجليزية لنبين فيه هذا الكلام.

ونكتفي في هذا الفصل بهذا القدر من الطبيعة العميقة للمصدر، وفي الذهي أفكار كثيرة تتبين فيها البنية العميقة التي يؤديها المصدر لو أننا ذكرناها لطال بنا المقـام بما لا يخدمنا، وبما يضيق على ما بعده من فصول، وبهذا يتم الفصل الأول من هذا البحث بحمد ا ومِنّته.

الفصل الثاني

ما سمي باسم الفاعل

وفي هذا الفصل من بحثنا نتناول المركبات التي تسمى باسم الفاعل، وهذه المركبات ما سميت بصيغة اسم الفاعل عبثاً، وإنما لا بد من رابط يربط بين هذه المركبات وأسمائها من حيث الوظيفة والتركيب والمعنى، كل ذلك سنناقشه هنا في هذا الفصل بإذن ا تعالى.

ولا بد لنا أن نتعرف اسم الفاعل، " فاسم الفاعل هو ما اشتق من" يفعل " لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث " [1]، إذن فاسم الفاعل قبل كل شيء صيغة مشتقة وليست جامدة، وهو " ما يجري على يفعل من فعله: كضارب ومكرم... ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار" [2]، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله، وهو على نسقه في الحركات والسكنات، وهذا معنى قوله: " يجري على يفعل ".

ويشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي – غالباً – على زنة" فاعل " مثل: كاتب وضارب، بينما يشتق من غير الثلاثي بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر ولو تقديراً، مثل: مكرم، ومستيقظ [3].

" ولاسم الفاعل دلالة مزدوجة القيمة : الحدث + الفاعل، وقد يكتسب من خلال بنية التركيب وسياق الحدث الدلالة على الزمن " [4]، ويظهر لنا من خلال ما سبق أن اسم الفاعل ذو قيم متعددة في مكانه في الجملة، فهو أولاً: صيغة مشتقة من فعل معين سواء أكان هذا الفعل ثلاثياً أم مزيداً، وثانياً: يدل على من قام بالحدث، وهو أيضاً يدل على الزمن من خلال التركيب وسياق الحدث، كل ذلك نحن بحاجة إليه لبيان أثر اسم الفاعل في البنية العميقة للجملة في نهاية هذا الفصل.

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 26.

[2] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 29.

[3] انظر مثلاً: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 94.

[4] عبد الجليل، عبد القادر. علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، عمان – الأردن ط: 1، 1998م، ص: 286.

أما بالنسبة لدلالة اسم الفاعل على الزمن فإننا نجد أنه يدل على الماضي في حالات وعلى الحال والاستقبال في حالات أخرى أي"... إنه يدل على الأزمنة الثلاثة... " [1]، فكل حالة يكون عليها اسم الفاعل في الجملة تحتم عليه دلالة مختلفة على زمن معين في تلك الجملة، فإذا كان اسم الفاعل مضافاً دل على الماضي، أما إذا كان منوناً فإنه في هذه الحالة يدل على الحال والاستقبال، فنقول: هذا قاتلُ حمزةَ، ولا نقول: هذا قاتلٌ حمزةَ [2].

واسم الفاعل ذو دلالات مختلفة على الزمن، فإذا اقترن بشيء فإنه يدل على زمن معين نستدل عليه من خلال القرائن السياقات المختلفة : اللفظية والمعنوية وغيرها، كذلك إذا سبق بنفي أو استفهام فإنه يدل على الزمن أيضاً، وقد لمح الكوفيون هذه الخصوصية لاسم الفاعل؛ لذلك أطلقوا عليه اسم الفعل الدائم [3].

ونحن بهذا تتضح لنا صورة الزمن الذي يدل عليه اسم الفاعل في سياقاته المختلفة في الجمل والتراكيب، وهذه الدلالة الزمنية إنما تتحدد لنا من خلال مجاورة اسم الفاعل لبعض الكلمات، سواء أكانت هذه الكلمات مضافة إلى اسم الفاعل أم معمولة لاسم الفاعل.

ومن خلال هذا كله فإن اسم الفاعل يحمل طبيعة مختلفة عن غيره من الكلمات والمشتقات، وتمكننا هذه الطبيعة من العثور على آثار عميقة لاسم الفاعل من خلال وجوده في التركيب اللغوي، فلا بد له من أثر في بنيتها العميقة، ونحن نسعى في

---

[1] ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد ا ، دار التراث العربي(د. ت)، ج: 2، ص: 511.

[2] انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1 ،ص: 164، و الفراء، أبو زكريا عيسى بن زياد. معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة ـ مصر، 1972م، ج: 2،ص: 420.

[3] انظر: الساقي، فاضل مصطفى. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، المجمع العلمي العراق، العراق، 1970م، ص: 71-72، و المنصوري، علي جابر . الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مكتبة جامعة بغداد، بغداد ـ العراق، ط:1 ،1984م، ص: 82.

هذا الفصل للكشف عن هذا الأثر العميق، ولكن قبل كل هذا بقي أن نشير إلى فكرة هي أن اسم الفاعل إن لم يضف إلى أي شيء فعلام يدل؟

إذا استعمل اسم الفاعل وحده غير متصل بشيء، فإنه لا يدل على زمن بعينه، فإنما يستعمل بذلك استعمال الأسماء الجامدة، مثل: خالد عاقل، فعاقل هنا اسم فاعل لا يدل على زمن بعينه [1]، فهو بالتالي لا يدل على زمن ، وفي هذه الحالة يكون لدينا صفة مشبهة وليس اسم فاعل؛ لأن " عاقل " تدل على ديمومة العقل لخالد فهي إذن صفة مشبهة وليست اسم فاعل، فإذا خلا اسم الفاعل من القرينة الدالة على الزمن دون غيره، دل على مطلقية الحدث، فأي الأزمنة قدرت أصبت [2].

وبعد هذه المقدمة المقتضبة عن اسم الفاعل سواء في معناه أو في دلالته على الزمن، أو في طبيعته الدالة على الحدث والفاعل، ننتقل في الجزء التالي من هذا البحث للحديث عن المركبات النحوية التي تسمى ببنية اسم الفاعل، والبحث في طبيعة عمل هذه المركبات، والربط بين مسماها واسم الفاعل بواقعه اللغوي المحتمل للنواحي التي بيناها أعلاه، سائرين فيه بالنهج نفسه الذي اتبعناه في الفصل السابق، وهو النهج الذي سنتبعه أيضاً في الفصل التالي.

وثمة ملحوظة تتمثل لنا قبل أن نبدأ الحديث عن تلك المركّبات التي أُلقي عليها اسم من بنية اسم الفاعل، هذه الملحوظة تكمن في أن التسمية باسم الفاعل في المركبات النحوية أقل من التسمية ببنية المصدر الصريح، وهي أيضاً أقل من التسمية ببنية اسم المفعول، فما سر ذلك؟

لقد أشرنا سابقاً في موضع من هذا البحث إلى أن ما يسمى باسم الفاعل في المركبات النحوية إنما يكون مستنداً إلى ناحيتين: الأولى: ناحية المعنى: فالفاعل مثلاً هو الذي يقوم بالفعل، والجار هو الذي يحدث الجر فيما بعده، والثانية: ناحية التركيب: فما يسمى باسم الفاعل له وظيفة تركيبية في الجملة، ولما كان الأمر كذلك

---

[1] انظر: الساقي. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، ص: 68، و المنصوري. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ص: 81.

[2] انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، أوند دانش، اسطنبول ـ تركيا، ط: 1، 2004 م، ج: 3، ص: 198.

قل ما يسمى باسم الفاعل، وكُثر ما يسمى باسم المفعول على اعتبار ما يقـع عليـه الحدث.

2 . 1 الفاعل :

أول هذه المركبات التي سنتحدث عنها هو الفاعل، والفاعل بلفظه هذا اسم فاعـل من الفعل" فعل "، وهو الفعل الذي جرده اللغويون للدلالة على مطلقي الحـدث، ثـم اشتقوا منه الفاعل، والمفعول.

والفاعل مأخوذ من الفعل" فعل " كما ذكرنا، و" الفِعل كناية عن كل عمل متعدٍ أو غير متعد فَعل يفْعل فَعلاً وفِعلاً " [1]، فالفاعل إذن هو القائم بالفعل، وهو الذي يقـع منه الفعل على المفعول، وهذا هو المعنى اللغوي للفاعل.

أما معناه في الاصطلاح النحوي" فالفاعل هو ما أُسنِد إليه فعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل بالفاعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله " [2]، ومن خلال هذا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي نستطيع أن نرى أن الفاعل هو القائم بالفعل، وهو الذي يسنَد إليه القيام بذلك الفعل، وهو الذي يصدر عنه الفعل.

والفاعل" هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليـه أبـداً، كقولـك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه "[3]، ومن هذا القول يظهر لنا أيضاً بعض الوجوه التي عرف بها الفاعل في الاصطلاح النحوي.

ومما نذكره هنا أن الفاعل يجب أن يكون مرفوعاً، وتعليل ذلك أن الفاعل بمنزلة المبتدأ والخبر، ويحسن السكوت عليهما، فهما يشكلان جملة تامة،وعلى ذلـك كـان كلام العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل اللغة، يقول المبـرد فـي حديثـه عـن الفاعل:" وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد ا ... وإنما كان الفاعل رفعاً لأنـه هـو

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 527.

[2] الجرجاني. كـتاب التعريفات، ص: 170-171.

[3] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 25.

والفعل جملة يحسن عليها السكوت...فالفاعل والفعل بمنزلة الابتـداء والخبـر "[1]، وإنما جعل المبرد الفعل والفاعل بمنزلة الابتداء والخبر؛ لأنه بهذين الركنين يتم لدينا الإسناد، فإذا توافر لنا المسند والمسند إليه اكتملت الجملة بعمدتيها، وبالتالي فإن شأن الجملة الفعلية كشأن الجملة الاسمية.

وما ذكرناه آنفاً هي بعض أحكام الفاعل، وهي الذكر وعدم الحـذف، والرفـع، والتأخر عن فعله، وثمة أحكام أخرى لا سبيل إلى تفصيلها هنا، من مثـل: تأنيـث الفعل مع الفاعل المؤنث، وحذف الفعل إذا دل عليـه الفاعـل، والفاعـل بعـد إداة الشرط، إلى غير ذلك من أحكام [2]، ولم نفصل فيها القول هنا إذ إن ذلك ليس مـن هدف بحثنا.

إننا عندما ننظر إلى البنية الصرفية للفاعل نجد أنه قد سمي ببنية صرفية هي اسم الفاعل، واسم الفاعل يدل على من وقع منه الحدث، والفاعل في جملته هو الذي يقوم بالفعل ولو تقديراً، ومن هنا نرى بوضوح التوافق بين التسمية بالبنيـة الـصرفية ، والعمل التركيبي الذي يقوم به الفاعل في جملته.

ولكن علينا أن نلحظ أن الفاعل يسمى أيضاً" مسنداً إليه "، فكيف بنا أن نوفق بين هاتين البنيتين الصرفيتين؟

إننا نسمي الفاعل باعتبار التركيب والوظيفة التي يقوم بها في التركيب اللغـوي، فهو يقوم بالفعل، ومن خلاله يقع الفعل على المفعول به، وعندما نسميه مسنداً إليـه إنما نسميه بذلك باعتبار المعنى، فهو في المعنى يسند إليه الفعل، والفعل يكون بذلك مسنداً.

ولما كانت التسمية بالبنية الصرفية وهي" اسم الفاعل " والتركيب والوظيفة التـي يقوم بها الفاعل في جملته متوافقتين، نجد أن التسمية باسم الفاعل صائبة فـي هـذا

---

[1] الـمبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 8، وانظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 25.

[2] انظر في ذلك مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 74 ـ 104.

الموطن، إذ إن الفاعل هو الذي يقوم بالفعل ، وهو الذي بوساطته يقع الفعـل علـى المفعول به.

ولكن ما دام الأمر كذلك لم عد اللغويون ـ وهم البصريون ـ تقدم الفاعل يجعله مبتدأً؟

لقد سبقت كلمة الزمخشري في ذلك كما ذكرنا، فالأصل أن يلي الفاعـل فعلـه، وعندما يتقدم الفاعل فإن اللغويين يقدرون فاعلاً بعد الفعل، ويجعلون الفاعل المتقدم مبتدأً، والجملة الفعلية خبراً، مثل: زيد قام، فالقيام حصل من زيد، فلماذا لا نعد" زيد " فاعلاً مقدماً؟

إن الذي يمكن لنا من خلاله أن نفسر به هذه الفكرة ليس كما قيل بإن الفاعل يجب أن يلي فعله، وإنما الفكرة التي دفعت باللغويين إلى ذلك هي فكرة الإسناد ، ويمكـن لنا أن نوضح ذلك في الآتي:

قام زيد.

" فزيد " هنا مسند إليه القيام، والقيام مسند، والجملة من حيث إسنادها إذن مكونة من مسند ثم مسند إليه، وهذا شأن الجملة الفعلية دائماً.

محمد منطلقٌ.

هذه جملة اسمية، والإسناد فيها على عكس ما هو في الجملة الفعلية مـن حيـث رتبة المسند والمسند إليه، فمحمد قد أسند إليه الانطلاق ، والجملة إذن مكونـة مـن مسند إليه فمسند، ولو قدما الفاعل على الفعل كما يلي:

زيد قام.

فزيد " الفاعل " مسند إليه القيام، والقيام مازال مسنداً، وترتيب الجملة من حيـث إسنادها في ذلك : مسند إليه فمسند ، ولما تشابهت الجملة في مثل هذه الحالـة مـع الجملة الاسمية من حيث ترتيب المسند والمسند إليه؛ اختلط الأمر بين الجملتين، فلو عددنا أن مثل هذه الجملة جملة فعلية لتشابكت الجملتان في عملية الإسـناد، ولأدى ذلك إلى خلل في جملتنا العربية، فحلت هذه المشكلة من خلال اعتبـار مثـل هـذه الجمل جملة اسمية لمشابهتها من ناحية ترتيب المسند والمسند إليه بالجملة الاسمية، وهذا في رأينا.

2 . 2 نائب الفاعل :

ونائب الفاعل من بنية اسم الفاعل في مسماه، فهو من شقين، وهو مركّب اسمي من مضاف ومضاف إليه، وكلا الشقين من بنية اسم الفاعل، وقد فصلنا الحديث عن شقه الثاني في ما سبق وهو الفاعل ، وفيما يلي سوف نتكلم في عجالة عن صدر هذا المركب النحوي ألا وهي كلمة" نائب " وهي أيضاً من بنية اسم الفاعل.

إن " نائب " مأخوذة من الفعل ناب ينوب، " ناب الأمر نَوباً ونَوبةً نزلَ "[(1)]، ومن هذا المعنى اللغوي يمكن لنا القول أن نائب الفاعل إنما كانت تسميته بذلك؛ لأنه ينزل بمنزلة الفاعل، وهذا ما يمكن لنا أن نراه، فنائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل، ويحل محله [(2)] وهذا كله يتضح لنا من خلال تسميته بـ" نائب الفاعل "، بمعنى أنه ينزل بمنزلة الفاعل في الجملة.

ومن الأمور المتعلقة بنائب الفاعل أن الفاعل يحذف في مواطن متعددة لسبب، إما أن يكون السبب لفظياً، أو أن يكون السبب معنوياً ، ويقام المفعول به - إن وجد - مقام الفاعل، أو يقام غيره إن لم يكن موجوداً [(3)].

إن نائب الفاعل عندما حل محل الفاعل في الجملة أخذ ما للفاعل من أحكام، وأصبح بالتالي ذا قيمة تركيبية في التركيب، وصار له عمل تركيبي؛ لذا فقد حسنت تسميته باسم الفاعل على هذه الأساس الذي ذكرناه سابقاً، وكان أيضاً له معنى يرتكز عليه في تلك الجملة، إذ إنه حل محل الفاعل، ولكن ثمة سؤال نطرحه، كيف يمكن للمفعول به أن يصبح هو الفاعل بما أنه ناب عنه؟

إن المفعول به قد أخذ أحكام الفاعل المختلفة، ولكن المعنى العميق للجملة يفيدنا أن هذا المفعول قد بقي كما هو من ناحية وقوع الفعل عليه بوساطة الفاعل، وقد

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 773.

(2) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 111.

(3) انظر: السيوطي. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج: 1، ص: 161-162 و الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 286، الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 61.

عملت اللغة إشارة لهذا التحول بسبب غياب الفاعل تغييراً صوتياً في بنية الفعل، ففي الفعل الماضي المبني للمجهول نضم الأول ونكسر ما قبل الآخـر، مثـل : فُـتِح، وضرب، وفي الفعل المضارع نضم الأول ونفتح ما قبل الآخـر، مثـل: يـشرب، ويستعتَب [1]، وهذا التغيير ـ في رأيي ـ ما هو إلا إشارة صوتية يومئ بها المتكلم للمتلقي كي يعلم منذُ بداية الكلام أن الفعل قد ُأسنِد إلى مفعوله وليس إلى فاعله.

2 . 3 الفعل الماضي :

والفعل الماضي أيضاً في بنيته يتكون من جزأين، وهو مركب اسمي من منعوت ونعت، أحدهما الفعل: وهو من المصدر الصريح الذي تكلمنا عنه في ما سبق مـن الفصل الأول، والثاني: وهو لفظ " الماضي " وهو من بنية اسم الفاعل، وهـو مـن الفـعل: مـضى يمضي، "مضى الشيء يمضِي مضِياً ومضاء ومضوا خلا وذهب الأخيرة على البدل ومضى في الأمر وعلى الأمر مضوا وأمر ممضو عليـه نـادر جيء به في باب فَعول بفتح الفاء ومضى بسبيله مات ومضى فـي الأمـر مـضاء نَفَذَ"[2]، ومن خلال هذا المعنى اللغوي نجد أن الأهمية في الماضي تتعلق بالانتهـاء والخلو والذهاب، وهو القصد من لفظ الماضي: أي المنتهي والذاهب.

أما إذا بحثنا عن معنى الماضي في الاصطلاح النحوي فإننا نجد أنه " الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك "[3]، فالماضي في هذا التعريف يدل على انتـهاء الحدث قبل زمان المتحدث، إلا أن هذا التعريف يحمل المعنى العام للماضي الـذي ينعت به.

والـماضي كما قلنا يدل على الزمن الذي انتهى " فـالماضي: مـا حـسـن فيـه(أمـس)، وهـو مبـني عـلى الـفتح أبـداً ، نـحو : قـام ، وقـعد،

---

[1] انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 112 ـ 114.

[2] ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 283.

[3] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 206، وانظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 330.

وانطلق، وما أشبه ذلـك " [1]، فنرى من خلال كلمة " أمس " أن الركيزة الأساسية في معرفة الماضي وتحديده هي انتهاء الحدث.

وكما ذكرنا سابقاً فإن هذه الملحوظات تقودنا إلى الماضي الـذي نعرفـه كلنـا بصيغته المبنية، ولكن ثمة صور أخرى لهذا الماضي لا تأتي على حالة " قام، وقعد" وإنما هي قسم آخر من صور الماضي، فقد يكون الماضي بصورة المضارع، وذلك عند دخول حرف الجزم " لم " عليه، وهو حرف قلب يقلب الزمن من المضارع إلى الماضي، مثل : لم يكتب، ويعني ذلك أنه ما كتب، ومن ذلك مثلاً أن يأتي الماضـي في صيغته الخارجية ليدل على المستقبل في بنيته العميقة، وذلك حين يسبق الماضي بـ" إذا "، وذلك مثل: إذا جئتني أكرمتك، ففي هذه الحالـة يـدل الماضـي علـى الاستقبال [2]، ويأتي الماضي ليدل على أزمنة مختلفة لا سبيل لذكرها هنا [3]، فكما نرى فإن الفعل الماضي قد يأتي في لفظه ماضياً، ولكنه في بنيته العميقة يدل علـى زمن آخر مختلف.

إن الأصل في الفعل الماضي الحدث الذي تم قبل كلام المـتكلم دون تخـصيص لذلك، ولكن في بعض الأحيان نخصص الحدث بالقرب أو البعد، فإن قلنا: قد خـرج زيد، فإن هذه الجملة تعني أن الحدث قد وقع منذ زمن قريب، ولكن إن قلنـا: لقـد خرج زيد، هذا يعني أن الحدث قد وقع منذ زمن بعيد، كما أن لكان وأخواتها أثـراً كبيراً في دلالة الماضي الزمنية [4].

إن صدر التسمية للفعل الماضي تأخذ بنية صرفية هي بنية اسم الفاعل، ولما كان الأمر كذلك فقد قُصد من وراء هذه التسمية بهذه البنية أن الفعل قد انتهى، ومضى،

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم. الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط: 3، 1986 م، ص: 7.

[2] انظر: استيتية. اللسانيات ـ المجال والوظيفة والمنهج ـ ص: 152.

[3] انظر في ذلك: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 9، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 8، ص: 110، 147، والسامرائي، إبراهيم. الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد ـ العراق، 1966م، ص: 30، و السـامرائي. معاني النحو، ج: 3، ص: 267-278.

[4] انظـر: استيتية. اللسانـيات ـ المجال والوظيفة والمنهج ـ ص: 148، 149.

فهو ماضٍ، وبدلالة اسم الفاعل على من قام بالحدث فإننا نرى أن معنى الماضي المنتهي، وليس هو القائم بالمضي، إذ إن ضرب زيد ، زيد هو الذي قام بالضرب ، والفعل انتهى ومضى، فكان بدلالته هذه هو المقصود بالانتهاء، بغض النظر عن فاعله، إذن إنما كانت تسمية هذا المركب الفعلي في الجمل والتراكيب النحوية ببنية اسم الفاعل بناء على معنى الانتهاء المقترن بهذا الفعل، ومعنى الانتهاء هذا منوط بالحدث الذي تدل عليه لفظة الفعل.

2 . 4 الفعل المضارع :

والفعل المضارع شأنه في التسمية شأن الفعل الماضي، فهو ذو شقين: الصدر وهو مسمى بالمصدر الصريح، والعجز الذي هو مدار بحثنا في هذا الجزء من الفصل، وهو مسمى بصيغة اسم الفاعل، وكلمة" مضارع " اسم فاعل من الفعل المزيد: ضارع، " والمضارِع المشْبِه والمضارعةُ المشابهة والمضارعة للشيء أَن يضارعه كأَنه مثله أَو شبهه " [1]، فضارع هنا بمعنى شابه، والمضارع الشبه والمشابه، ومن خلال هذا المعنى اللغوي نستطيع أن نقول: إن الفعل المضارع هو الفعل المشابه، وهذا من ناحية المعنى اللغوي.

أما المعنى في الاصطلاح النحوي للفعل المضارع، فيذكر صاحب كتاب التعريفات أن" المضارع هو ما تعقّب في صدره الهمزة والنون والياء والتاء " [2] ، فالتحديد كما نرى إنما كان من ناحية الشكل، فما كان من الأفعال مبتدئاً بهمزة أو تاء أو ياء أو نون كان فعلاً مضارعاً.

والفعل المضارع إنما سمي مضارعاً؛ لأنه ضارع الأسماء، يقول سيبويه: " هذا باب الأفعال المضارعة للأسماء " [3]، بمعنى: الأفعال التي تشابه الأسماء، والقصد في ذلك الفعل المضارع، ويقول المبرد: " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج : 8، ص: 223.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 233، وانظر: الزجاجي. الجمل في النحو، ص: 7.

[3] سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 5.

لمـضارعتها الأسـماء " [1]، يعني هذا أن سبب التسمية لهذا الفعل بالمضارع إمـا جاء؛ لأنه يشبه الاسم في نواحٍ مختلفة ومتعددة، وهو ما لا حاجة لذكره ها هنا.

إن الفـعل المضارع يدل على الحدث بطرق مختلفة، فإن قلـت: زيـد يكتـب رسالة، هذا يدل على أن زيداً يكتب في وقت كلام المتكلم، ومن دلالة المضارع على الحدث أيضاً أن يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي واستمراره إلى الـزمن الحاضر، كقولك: إنهم يقولون عنك كذا وكذا، ومن غريب دلالـة الـضارع علـى الحدث أنك إن قلت: إني أعلم ذلك، دلت العبارة على: إني علمت ذلك، وأعلمه الآن، ولكن إذا قلت: إني أعلم ذلك الآن، دلت العبارة على: إنـي أعلـم ذلـك الآن دون الماضي، وذلك بسبب الظرف الآن [2].

وللمضارع دلالات مختلفة على الزمن كما ذكرنا ذلك في الفعل الماضي، فكمـا رأينا في الفقرة السابقة أن الفعل المضارع قد يدل علـى الحـدوث فـي الماضـي والاستمرار إلى الحاضر، وكذلك إذا سبق الفعل المضارع بـ " لم " فإنه يدل علـى حدوث الفعل في الماضي.

لقد رأينا في الفعل الماضي أنه يسمى بالماضي لما له من دلالـة علـى معنـى الانتهاء الكائن في طبيعة هذا الفعل، ولكن الأمـر مختلـف بالنـسبة للمـضارع، فالمضارع يدل على الحال أو الاستقبال [3]، ولكنه يسمى بناء على شكله، فهو فـي شكله يشبه الاسم، وأعني بالشكل أنه يشبه الاسم في الحركـات والـسكنات؛ لـذلك يسمى مضارعاً، أي : مشابهاً، وعلى ذلك فإن التسمية جاءت مطابقة لـشكل هـذا الفعل، فهو في شكله يشابه الاسم، لذلك أُطلق عليه اسم مضارع بناء على ذلك.

والسؤال الذي نطرحه الآن : لماذا يسمى الفعل المضارع بناء على شكله ولـيس بناء على معناه من الحال والاستقبال؟

لقد رأينا في ما سبق من الكلام عن الأفعال الماضية والمضارعة اشتباكاً كبيـراً في طبيعة الدلالة على الزمن، فقد يدل الماضي على المضارع، والمـضارع علـى

---

[1] المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 1.

[2] انظـر: استيتية. اللسانيات ـ المجال والوظيفة والمنهج ـ ص: 150-151.

[3] انظر مثلاً: الزجاجي. الجمل في النحو، ص: 7 – 8.

الماضي إلى ، ودلالة الماضي على الحدث غير المنتهي أكبر من خروجاته إلى دلالات أخرى، بينما نجد أن الفعل المضارع يدل على أزمنة أوسع بكثير مما هو الحال في الماضي، ففي جملة:

لم يأتِ زيد.

نضع هذه الجملة في دلالة الزمن الماضي، مع أن الفعل المستعمل هنا فعل مضارع، ولكن دخول حرف القلب " لم " قلب زمان الفعل إلى الماضي.

وقد رأينا أيضاً في الأمثلة أعلاه كيف تتغير دلالة المضارع على الزمن بتغير السوابق، ولما كانت الأمور مختلطة في طبيعة الدلالة الزمنية للفعل المضارع فقد كان من الصعب قصر تسمية الفعل المضارع بدلالة دون غيرها من بين هذه الدلالات المتعددة، هذا ما دفع باللغويين إلى أن يطلقوا على هذا المركب اسماً استناداً إلى شكله لا غلى الدلالة الخاصة به، فهو في كثير من الأحيان على الأقل يدل على الحال والاستقبال؛ فكان من الأصوب اللجوء إلى مثل هذا المميز الذي ميز به الفعل المضارع بهذه البنية الصرفية، مستندين في ذلك على شكله المشابه للاسم.

وبعد مناقشتنا للفعلين الماضي والمضارع في بنيتيهما الصرفية، نشير إلى ما ذكرناه سابقاً ، فمن الملحوظ أن المركب النحوي الذي يسمى بصيغة اسم الفاعل تكون له وظيفتان: وظيفة معنوية تختص بجانب المعنى الذي يؤديه هذا المركب، كمعنى المضي، ومعنى المشابهة، وأخرى تركيبية: وتختص بالتركيب الذي يوجد فيه هذا المركب، فهما يرفعان فاعلاً وينصبان مفعولاً أو أكثر، وهي ملحوظة أشرنا لها في الفصل السابق.

2 . 5 الجار :

والجار في بنيته الصرفية اسم فاعل من الفعل " جر " فهو جار، ونجد أن المعنى اللغوي لهذا الفعل " الجر الجذْب جره يجره جراً وجررتُ الحبل وغيره أَجره جراً

وانْجر الشيء انْجذَب " [1]، فالجر في المعنى اللغوي الجذب، وعندما نقول: الجـار، فهذا يعني الجاذب.

أمـا المعنى في الاصطلاح النحوي فإن الجار ـ وهو حرف الجر ـ فكما يقول الزمخشري في حديثه عن حروف الجر: " فإن وضعها علـى أن تفـضي بمعـاني الأفعال إلى الأسماء " [2]، فالجر إنما سمي بذلك لأنه يجـر معـاني الأفعـال إلـى الأسماء " وقيل للجر جر لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء " [3]، فكما نرى مـن المعنى الاصطلاحي للجار أنه يسمى بذلك؛ لأن الجار يجذب معاني الأفعـال إلـى الأسماء.

فللجار إذن وظيفتان: الأولى: تختص بجانب المعنى، وهذا المعنى هو جذب معنى الفعل للاسم، والثانية: تختص بجانب التركيب، وهذه هي الوظيفة التي يقـوم بهـا الجار من خلال ظهور علامة الجر ـ وهي الكسرة ـ على آخر الاسم الذي بعـده، فهو بهاتين الوظيفتين كانت بنية مسماه بنية اسم الفاعل باعتبار هاتين الوظيفتين.

2 . 6 التابع:

والتابع اسم يجمع تحته أربعة أقسام: التوكيد، والعطف، والنعت، والبدل، وهـذه الأربعة قد بحثناها في الفصل السابق، أما هنا فسنقتصر في كلامنـا علـى التـابع مصطلحاً دون ما يتجزأ منه وما ينقسم إليه، والتابع كما نرى من بنية اسم الفاعـل، من الفعل: تبع، و " تَبِع الشيء تَبعاً وتَباعاً في الأفعال وتَبِعتُ الشيء تُبوعاً سِـرت في إِثْره واتبعه وأَتْبعه وتتَبَعه قَفاه وتَطلبه متبعاً له وكذلك تتَبعه وتتَبعته تتَبعـاً " [4]، فالتابع هو الذي يقفو شيئاً ما، وهذا مقتضى المعنى اللغوي.

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 125 .

[2] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 395.

[3] اليمني، علي بن سليمان الحيدرة. كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان ـ الأردن، ط:1 ، 2002م، ص: 37.

[4] ابن منظور. لسان العرب، ج: 8، ص: 24.

أما المعنى في الاصطلاح اللغوي " فهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " [1]، فمن هذا التعريف نجد أن هذه الأسماء إنما يدخلها الإعراب على هيئة من الهيئات تبعاً لما سبقها من الأسماء، وثمة تعريف ثانٍ نورده للتـابع، " هو كل ثانٍ لإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهـذا القيـد : خبـر المبتـدأ، والمفعول به الثاني، والمفعول به الثالث... " [2].

إننا حين ننظر في كتب النحو نجد أن مصنفيها يعنونون بالتوابع، ثم ينتقلون فـي بيان أقسام التوابع من عطف، ونعت، وتأكيد، وبدل، ولا يطيلون الحديث عن طبيعة التابع كتابع؛ وذلك لأن الأهمية اللغوية إنما تكمن في أقسام التوابع، وليس في التابع نفسه، فالتابع عنوان تنضوي تحته تلك الأقسام التي نعتمدها في الإعـراب، ولـيس التابع هو المعرب به، وإن كنا في بعض الأحيان نعرب أي قسم من أقسام هذا التابع بلفظ تابع، ولكن الأمر سيحتاج إلى بيان ما هذا القسم الذي أعربناه تابعاً.

وعندما نريد جمع تابع فإننا نجمعه على " توابع "، ووزن "فواعل " فـي الجمـع يطرد مع وزن " فاعلة " [3]، ولكن في هذا الجمع جاء على هذه الصيغة لكونه غير عاقل، فجاز جمعه جمعاً على زنة " فواعل ".

لقد رأينا في المعنى اللغوي أن التابع هو الذي يقفو شيئاً ما، وهذا يتطلب أن يتبع المتبوع التابع، ونحن نلحظ أن التابع يأتي بعد المتبوع في رتبة الكلام، فيتبعه فـي الجملة.

إن التابع يتبع متبوعه من ناحيتين: الأولى: من ناحية المعنـى، فالتـابع يطـابق متبوعه ويساويه في المعنى وقد يكون جزءاً منه، و الثانية: من ناحية التركيب، فهو يأتي بعد متبوعه في الجملة، إضافة إلى أن التابع يأخذ إعراب متبوعـه، وأرى أن قولتنا: إن التابع يأخذ إعراب متبوعه ليست دقيقة، فمثلاً لو قلنا:

ـ جاء زيد نفسه.

---

[1] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 129.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص : 51.

[3] انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 139.

فلا نستطيع أن نعرب " نفسه " على أنها فاعل ، ولكن - في رأيي- أن نقول: إن التابع يأخذ حركة متبوعه الإعرابية، وليس إعرابه.

ومن الناحيتين التي ذكرناهما كانت تسمية التابع ببنية اسم الفاعل تسمية متوافقة مع الطبيعة التركيبية لهذا المركب.

2 . 7 أثر اسم الفاعل في البناء العميق للجملة:

كما رأينا الأثر الذي يؤديه المصدر الصريح في البناء العميق للجملة، فإننا في هذا الفصل أيضاً نبين الأثر الذي يحدثه اسم الفاعل في البناء العميق للجملة، وسيتركز حديثنا في ما تبقى من هذا الفصل حول هذه الفكرة، إذ إننا نرى أن لاسم الفاعل أثراً كبيراً في البناء العميق، ويتمثل هذا الأثر في نواحٍ مختلفة سنحاول مناقشتها في هذا الجزء.

وقد أشار بعض الدارسين إلى دور اسم الفاعل وغيره من المشتقات في البناء الداخلي للكلام، وهذا ما سنفصل القول فيه، يقول فندريس: " يوجد من بين استعمالات الاسم والفعل استعمالات متقابلة، تعبر عن صورتين مختلفتين من صور التفكير، ولكن منها استعمالات تسير جنباً لجنب، وتنتهي بأن تختلط بعضها ببعض ، وهذه المنزلة بين المنزلتين تحتلها الجمل الاسمية الفعلية، والفعلية الاسمية، فأحياناً تكون فعلاً، وأحياناً تكون اسماً ذا صفة فعلية. اسماً أو صفة تدل على الحدث، يعني مصدراً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول " [1].

في النص السابق إشارة الواضحة إلى أن اسم الفاعل يمتاز بطبيعة فعلية بالإضافة إلى طبيعته الاسمية، وهذه الطبيعة الفعلية إنما جاءت من خلال دلالته على الحدث كما رأينا، والدلالة على الحدث لا تُناط فقط باسم الفاعل، إنما ينماز بها المصدر الصريح، واسم المفعول، وسائر المشتقات.

ولكي نستبطن أثر اسم الفاعل في البنية العميقة، لا بد لنا من الالتفات إلى أمور تتعلّق باسم الفاعل، فهو اسم يدل على الحدث، إذ كل اسم فاعل لا بد له من أن يدل

---

[1] فندريس، ج. اللغة، ترجمة: الدواخلي والقصاص، مكتبة الإنجلو، القاهرة - مصر، 1950م، ص: 169، وانظر: الساقي. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، ص: 5.

على حدث معين، واسم الفاعل وصف مشتق للدلالة على من وقع منه الحدث - كما ذكرنا أولَ هذا الفصل - فهو بالتالي يدل على من قام بالحدث الذي يتعلق به هـو، واسم الفاعل يدل أيضاً على زمن معين في جملته، فقد يكون الزمن ماضياً، أو يدل على الحال والاستقبال، وأخيراً فاسم الفاعل يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلاً وينـصب مفعولاً، هذه الأمور كلها التي تتعلق باسم الفاعل ستكون مدار عملنا في هذا الفصل؛ لنبين من خلالها الأثر العميق في بنية الجملة معتمدين في ذلك على اسم الفاعل.

وقبل أن نشرع في هذا الجانب العملي من بحثنا نتوقف عند فكرة لا بد لنا من أن نشير إليها، ولا يمكن لنا المرور عليها مرور الكرام؛ ذلك أن اسم الفاعل مشتق من مصدره، وثمة مشتقات أخرى كاسم المفعول، والصفة المشبهة، وصـيغة المبالغـة، وهذا مما ليس من باب بحثنا - عدا اسم المفعول الذي سنناقشه في الفصل التالي - وقد أشار الدارسون إلى أثر المشتقات في البناء التركيبي للغة؛ لـذا فقـد رأينـا أن نتحدث في هذه الصفحات عن المشتقات بشكل عام، ثم ننتقل لبيان الأثر العميق لاسم الفاعل في الجملة.

2 . 8 الاشتقاق:

وللاشتقاق أثره في البنية العميقة للجملة، فكل ما يشتق من أصل فإنه يدل علـى معنى الأصـل الذي اشـتُق منه بالإضافة إلى معنى جديد يضيفه إليه الاشـتقاق، فمثلاً اسم الفاعل يدل على الحدث الذي أُخذ منه بالإضافة إلى معنى الاتصاف بمـن قام بالحدث، واسم المفعول يدل على من وقع عليه الحدث...الـخ، " وثمـة فكـرة واضحـة أتم الوضوح في قضية الاشتقاق، إذ يعدون المـصدر أصـلاً - بعـض النحويين - تتفرع عنه المشتقات المختلفة، وهي فكرة غنية تجمع عدداً من الكلمات المختلفة حول معنى أصلي واحد، وتتنوع المعاني بتنوع الصيغ المأخوذة مـن هـذا الأصل مع اشتراكها في المعنى الأول، وقد تتسع دائرة التفريع على أصـل أكثـر تجديداً، فيقوم الجذر بإعطاء المعنى الأصلي الذي تتفرع منه الصيغ المتعددة بتعـدد

أنواع الزيادة وموقعها، فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة " [1].

فالنص السابق الذي ذكرناه يشير إلى الغنى الكبير في فكرة الاشتقاق من ناحية البنى اللغوية، وقد عرف العرب الاشتقاق في عصور متقدمة من الدراسات اللغوية، وجعلوا له أقساماً وأنواعاً.

" والاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة " [2]، أي أن تتغير الصيغة ويتفق المعنى في الصيغة المشتقة الجديدة مع المعنى الأصلي، "والاشتقاق: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة، كضارب من ضرب " [3].

ومما سبق يمكن لنا أن نفهم معنى الاشتقاق، فثمة صيغة متولدة من صيغة هي الأصل، فتحمل الصيغة الجديدة المعنى الأصلي، وهذا المعنى الأصلي هو صلة جميع المشتقات بمعنى الحدث، وهذا نجده مثلاً في المصدر، وتزيد الصيغ المشتقة بمعانٍ جديدة زيادة على معنى الحدث، فإذا دلت الصيغة على معنى الفاعل كانت الكلمة المشتقة اسم فاعل، وإذا دلت على زمن وقوع الحدث أو مكانه كانت الكلمة اسم مكان أو زمان، وإن دلت على من وقع عليه الحدث، كانت الكلمة المشتقة اسم مفعول [4].

---

[1] حماسة، محمد عبد اللطيف. من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة ـ مصر، ط:1، 2006م، ص: 44.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 27.

[3] السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين. المزهر، ت: محمد أحمد جاد المولى وزميلاه، دار الفكر، بيروت لبنان، (د.ت ، ج: 1، ص: 346، وانظر: ابن السراج، أبو بكر. كتاب الاشتقاق، ت: محمد صالح التكريتي، بغداد العراق، 1973م، 39، والصالح، صبحي . دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين،بيروت،ط:10، 1983 م، ص: 1

[4] انظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، دار المعارف، القاهرة، ط: 4، (د.ت) ، ص: 166.

وتلجأ اللغة بشكل عام إلى الاشتقاق لسبب أو لآخر، وقـد رأى القـدماء أن مـا اشتقته العرب وقف عليها، ولا يمكن لأحد بحال من الأحوال أن يشتق؛ لأن في ذلك فساد اللغة [1]، فيما يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الحاجة هي التي تدفع باللغة إلـى الاشتقاق [2].

وهناك فكرة أخرى تختص بقضية السبب مـن وراء الاشـتقاق، وهـي فكـرة الانسجام الصوتي للكلمة، فإن الكلمة يجب أن تحتوي انسجاماً صوتياً، وإن لم يكـن ذلك فإن اللغة تلجأ إلى التغييرات الصرفية الصوتية كي تحقق هذا الانسجام، يقـول الدكتور المبارك: " لكل كلمة عربية مكتوبة مشتقة كانت أم مصدراً مجموعـة مـن الأحرف، وبين هذه الأحرف التي تتألف منها لا بد أن يتوافر انسجام، يؤدي الإخلال به إلى اللجوء إلى ما يعرف بالتغييرات الصرفية الصوتية، التي ينتظر منها أن تعيد هذا الانسجام داخل تلك الكلمة " [3].

فمن خلال هذا النص تتضح لنا صورة القصد من وراء هذه التغييرات الـصرفية الصوتية، ويطرح المبارك مثالاً وهو: إن الكلمات التي تكون على زنة فاعل مثلاً أو مفعول تجمعها رابطة النغم الموسيقي، فكلها ذات نسق موسيقي واحد يمكن لنـا أن نلاحظه من خلال الكلام، كما يجمعها رابط ثانٍ وهو أنها تحمل النسق نفسه التزيين الكتابي، على أن الرابط الأول أبين وأوضح، وهذا يعين الطفل أو الغريب عن اللغة على معرفة أن مثل هذه الألفاظ " كلفظ فاعل " يدل على من قام بالحدث، وإن لـم يعرف المعنى الأصلي للكلمة [4].

---

[1] انظر: ابن فارس، اللغوي. الصاحبي في فقه اللغة، ت: السيد أحمد صقر، القاهرة ـ مصر، 1977م، ص:67، السيوطي. المزهر، ج: 1، ص: 346.

[2] أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، القاهرة ـ مصر، 1966م، ص: 47.

[3] المبارك، محمد. فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط:7، 1981م، ص: 64، وانظر: بو معزة، رابح. التحويل في النحو العربي ـ مفهومه، أنواعه، صوره ـ جدارة للكتاب العالمي، عمان ـ الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط: 1، 2008م، ص: 175.

[4] انظر: المبارك. فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 125.

ومن الدارسين من وسع دائرة الاشتقاق ليشمل بذلك الدراسات التاريخية للألفاظ، من أين جاءت؟ وكيف تطورت؟ وتقصي نواحي التطور فيها [1]، ففي مثل هذه الحالات تختلط الدراسة التاريخية بدراسة الاشتقاق، وهذا التوجه نشأ، ولقي قبولاً عند الغربيين، بهذا المعنى عند الغربيين، فإن الاشتقاق علم نظري تاريخي، بينما هو عند العرب علم عملي تطبيقي [2].

فكما رأينا أن الاشتقاق في كثير من ملاحظه قد اختلط بعلوم مختلفة،كدراسات الصوت، ودراسات المعجم، والدراسات التاريخية، وقد قسم الاشتقاق إلى أقسام مختلفة، فمنها الاشتقاق الصغير وهو باختصار الاشتقاق الصرفي المعروف، ومن هذه الأنواع الاشتقاق الأكبر، وهو أن تأخذ أصلاً ثلاثياً، ثم تعقد عليه وعلى تقاليبه الستة وما تفرع عنها معنى يجمعها، وإن تباعد المعنى رد إلى أصله بلطف الصنعة والتأويل [3]، وهذه الأقسام المختلفة من الاشتقاق لها معانيها المختلفة المتنوعة، وهذا مما لا حاجة لنا بدراسته هنا، فنشير إليها إشارة.

والاشتقاق علم تشترك به مباحث الصرف من حيث كونه وسيلة لتوليد صيغ جديدة ذات معنى جديد، وعلم اللغة من حيث كونه يعرف به الأصيل من الدخيل وغير ذلك، وعلم النحو من حيث كونه وسيلة للتعبير عن بعض الوظائف النحوية كالبناء للمجهول، والتعدية [4].

وبعد ما قدمناه حول الاشتقاق ومفهومه وأثره في اللغة، فإننا الآن ننتقل إلى تبيين الأثر العميق الذي يحدثه اسم الفاعل في البناء العميق للجملة، وسنقوم ببيان ذلك من خلال طرح أمثلة مختلفة من الجمل والتراكيب اللغوية التي تحتوي على اسم الفاعل،

---

[1] انظر: فندريس. اللغة، ص: 226.

[2] عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط:6، 1999م، ص: 290.

[3] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت ـ لبنان، (د. ت) ، ج: 2، ص: 134.

[4] انظر: النجار، لطيفة إبراهيم. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان ـ الأردن، ط:1، 1994 م، ص: 91، 92.

ثم نقوم ببيان أثر اسم الفاعل الموجود في الأمثلة في البنية العميقة لتلك الأمثلة، وهذا هو الجانب التطبيقي في هذا الفصل.

لقد ذكرنا فيما تقدم عن اسم الفاعل أنه يدل على أمور مختلفة، فهو يدل على من قام بالحدث واتصافه به، ويدل على الحدث المقترن به، وهو المعنى الأصل الـذي اشتق منه اسم الفاعل، ويدل اسم الفاعل أيضاً على الزمن، فقد يدل على الماضي أو الاستقبال أو الحال، كل هذا ذكرناه سابقاً، ولا حاجة لتفصيله هنا، إذ إن القصد مـن بحثنا هنا بيان الأثر لكل هذه الأمور التي تتعلق باسم الفاعل فـي البنيـة العميقـة للجملة.

ولكي نبدأ كلامنا عن هذه البنية لا بد لنا من طرح مثال ننتقل من خلاله إلى بيان البنية العميقة المتمثلة في المثال الآتي:

جاء كاتب القصة.

إن الزمن في هذه الجملة يتمثل في جزأين من: الفعل الماضي " جاء " وهو يمثل الزمن الماضي بلفظه ، فالفعل " جاء " يعني انتهاء المجيء، ونرى أيضاً أن في هذه الجملة مركباً ثانياً يدل على الزمن، ألا وهو اسم الفاعل، ولما أُضيف اسم الفاعل دل على الزمن الماضي، فكلا الزمنين يدل على الماضي.

ولما كانت الجملة تحمل قيمتين تدلان على الزمن، فأي الزمنين كان قبل الآخـر حدوثاً؟

رغـم أن الفعل الماضي " جاء " قد أتى قبل الحدث التالي لـه، " وهـو حـدث الكتابة " في رتبة الجملة، إلا أننا حين ننظر في الجملة من الناحية العميقة، نجـد أن الحدث الثاني قد تم وانتهى قبل الحدث السابق له، فمن الطبيعـي أن يـأتي كاتـب القصة، وبعبارة أخرى لو لم يكن كتابة لم يكن مجيء.

ونرى في هذه الجملة أيضاً حدثين اثنين: حدث المجيء، وحدث الكتابة، وحدث المجيء يتمثل لنا من خلال الفعل الماضي " جاء "، وهو حدث سـابق فـي البنيـة السطحية، ولكنه حدث تالٍ في البنية العميقة، بينما يتمثل لنا حدث الكتابة باسم الفاعل الذي هو يدل على الكتابة، وحدث الكتابة هو الحدث الأصل الذي اشتُق منـه اسـم

الفاعل هنا، وهذا الحدث رغم أنه جاء متأخراً في ترتيب الجملة في بنيتها السطحية، إلا أنه أسبق في الوجود من حدث المجيء.

نستطيع أن نتصور هذين الحدثين في مثل هذه الجملة على أن حدث الكتابة قد تم وانتهى قبل حدث المجيء، فالحدثان يدوران في دائرة واحدة، مع تمام حدث الكتابة قبل حدث المجيء، فقد بدأ حدث الكتابة ثم انتهى في نقطة لا تـصل إلـى حـدث المجيء، وبعد تمام حدث الكتابة بدأ حدث المجيء الذي انتهى هو الآخر قبل زمان التكلم.

وفي هذه الجملة أيضاً نرى أن هناك فاعلين: الفاعل النحوي المتمثل بفاعل الفعل " جاء "، وفاعل صرفي يتمثل باسم الفاعل " كاتب "، وقد تداخل الفاعلان، فالفاعـل النحوي هو نفسه الفاعل الصرفي، فكاتب القصة يحمل قيمتين: الأولى نحوية: تتمثل بأنه فاعل للفعل " جاء "، والأخرى صرفية: تتمثل بأنه صفة مشتقة تدل على من قام بالحدث؛ ونقصد به حدث الكتابة.

وهذا التداخل بين هذين الفاعلين - إن جاز لنا أن نقول ذلك - حـصل نتيجـة الدلالة التي ارتبطت بالمركب نفسه، فهو يحمل القيمتين معاً، وثمة ملحوظة يجدر بنا أن نشير إليها ، فالفعل " جاء " الذي يمثل حدث المجيء فعل لازم لا يـصل إلـى مفعوله، بينما حدث الكتابة حدث يصل إلى مفعوله بوساطة اسم الفاعل، فاسم الفاعل هنا قد أُضيف إلى مفعوله وهو " القصة "، ومن هذه الفكرة يطرح علينـا الـسؤال الآتي:

هل وصل اسم الفاعل إلى مفعوله قبل دخوله بحدث المجيء أم بعد دخوله؟

في حالة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله يدل ذلك على الزمن الماضـي، ودلالـة الماضي هـنا دلالة شاملة للحدث كاملاً، فإن الحدث " حدث الكتابة " بعـد أن تـم كاملاً، واستوفى مفعوله دخل في دائرة حدث المجيء.

فهذه الجملة ليست جملة بسيطة، وإنما هي صورة سطحية لطبيعة تركيبية داخلية معقدة ومتشابكة، وهذه الجملة تتأثر بتأثر المركبات، فلو حاولنا مثلاً أن نغيـر فـي زمن الحدث الأول فنجعله يدل على الحال والاستقبال، فتكون الجملة:

يجيء كاتب القصة.

لقد انتقل زمن حدث المجيء إلى الزمن الحاضر دون أن يغير في زمن الحـدث التالي له في البنية السطحية، والسابق له في البنية العميقة، فمازال حدث الكتابة قـد تم وانتهى قبل بدء حدث المجيء، إلا أن الفرق بين الجملة الحالية والجملـة التـي ناقشناها سابقاً أن حدث المجيء لم ينتهِ بعد.

لقد رأينا أن حدث المجيء لم يأخذ مفعولاً؛ لأنه لا يتعدى إلى المفعول، بينما أخذ حدث الكتابة مفعولاً؛ لأنه حدث متعد إلى المفعول، ولكن لو حاولنا أن نغير في هذه الجملة فنقول مثلاً:

ضرب كاتب القصة زيداً.

فياله من جمال تؤديه لغتنا الرائعة، فالحدثان استوفيا مفعوليهما، وإن كان حـدث الكتابة قد استوفى مفعوله قبل حدث المجيء، والجمال يكمن في عودة اللغة بـشكل لاإرادي إلى بنيتها العميقة، فحدث الكتابة في البنية العميقة حصل قبل حدث الضرب رغم أن حدث الضرب في البنية السطحية سبقه في الترتيب إلا أن حـدث الكتابـة استوفى مفعوله قبل حدث الضرب ليس فقط في البنية العميقـة وإنمـا فـي البنيـة السطحية أيضاً، وهذه الفكرة إنما نطبقها على أصل الرتبة في الكلام لا على أسـاس التقديم والتأخير الذي قد يخل بهذا الكلام، فقد نقول:

ضرب زيداً كاتب القصة.

إلا أن هذه الجملة تمتاز بالتقديم والتأخير، وهو غرض بلاغي يختص بجوانـب المعنى والدلالة، وهو ما لسنا في صدده هنا.

وبعد ما رأيناه في الجملة السابقة التي طرحناها على سبيل المثـال لنبـين فيهـا نواحي البنية العميقة التي كانت نتيجة لوجود اسم الفاعل، ننتقل الآن إلى مثال ثـانٍ نوضح فيه مدى بروز هذه الفكرة في التراكيب اللغوية، وفيه زيـادة فـي العمـق، فلننظر في الجملة التالية:

رأيت كاتباً.

على الرغم من صغر هذه الجملة كما نرى؛ إلا أننا يمكن لنا أن نرى فيها كثيـراً من النواحي التي تختص بالبنية العميقة للجملة، وهو ما رأيناه في الجملة الـسابقة في المثال أعلاه، إلا أن هذه الجملة أكثر عمقاً، فنحن نرى أن في هذه الجملة حدثين

هما: حدث الرؤية وحدث الكتابة، وكما وضحنا ذلك سابقاً فإن حدث الكتابة حصل قبل حدث الرؤية؛ ذلك أنه لو لم يكن كتابة ما كانت الرؤية، فمن هنا فإن حدث الرؤية هو الذي تقاطع والتقى مع حدث الكتابة، لتتكون لدينا المعرفة عن هذا الحدث.

أما بالنسبة للزمن فإننا نرى أن هذه الجملة تحوي الأزمنة الثلاثة، فالفعل " رأيت " يمثل لنا الحدث الماضي المنتهي، بينما يتمثل لدينا الحال والاستقبال في اسم الفاعل الذي يدل هنا على الحال والاستقبال، وهذا كله ذكرناه سابقاً في المثال الذي طرحناه قبلاً، فالرؤية تمت، غير أن حدث الكتابة كان قبل حدث الرؤية، ولكنه ما زال ماثلاً حتى لحظة تحدث المتحدث بهذه الجملة، فحدث الرؤية قد تم وانتهى، بينما حدث الكتابة بدأ ولما ينتهِ بعد، والذي دلنا على ذلك صيغة اسم الفاعل التي تدل على الحال والاستقبال.

قد نوهم من خلال النظرة السطحية في هذه الجملة تعطينا أنها تحوي فاعلاً واحداً، وهو الفاعل النحوي المعروف، والذي يتمثل في هذا الجملة بضمير المتكلم " تُ "، ولكننا نجد في معنى الجملة العميق أنها تحتوي على ثلاثة فاعلين هي:

أ ـ الفاعل النحوي " تُ ".

ب ـ صيغة اسم الفاعل " كاتب " التي تدل على من قام بالحدث.

ج ـ والضمير المستتر الذي هو فاعل لاسم الفاعل، وتقديره هو.

هؤلاء الفاعلون كل منهم يختص بحدثه، فالتاء فاعل للحدث الأول وهو حدث الرؤية، بينما نجد أن الحدث الثاني ـ سطحياً ـ له فاعلان: صيغة اسم الفاعل التي هي لفظ مشتق للدلالة على من قام بالحدث، والضمير المستتر في هذه الصيغة لأن اسم الفاعل هنا عامل.

لقد سبق فاعل حدث الكتابة فاعلَ حدث الرؤية في الوجود؛ لأن حدث الكتابة تم وانتهى قبل حدث الرؤية، ومن مستلزماته أن يكون فاعله قد تم معه، لذا فإن الحدث الثاني أسبق في الوجود من الحدث الأول، إضافة إلى أن فاعل الحدث الثاني أسبق في الوجود من فاعل الحدث الأول.

ويمكن لنا أن نغير في زمن هذين الحدثين، فنقول:

أرى كاتباً.

فالحدث الأول ـ حدث الرؤية ـ قد صار في زمن الحال، بينما بقي زمن الحدث الثاني ـ حدث الكتابة ـ في إطاره الزمني المتمثل بالحال والاستقبال، ويمكن لنـا أيضاً أن نقول:

انظر كاتباً.

فالزمن في الحدث الأول وهو حدث النظر زمن مستقبل لم يقع بعـد،فربما يقـع وربما لا يقع، بينما بقي الزمن الثاني وهو زمن الكتابة كما هـو دالّ علـى الحـال والاستقبال، ويمكن لنا أن نغير التغيير التالي في الجملة فنقول:

رأيت كاتب القصة.

ففي هذه الجملة صار الزمنان ماضيين، فكلا هذين الزمنين زمن مـاضٍ، وممـا نقوله هنا: إن التغيير في زمني هذه الجملة لن يؤثر في الترتيب العميق للجملة، ففي الحالات جميعها يبقى حدث الكتابة وما اتصل به من فاعل ومفعول أسبق في الوجود من حدث الرؤية وما اتصل به من فاعل ومفعول.

ونبقى في إطار هذه الجملة، ونجري عليها التحويل التالي بإضافة حدث جديد إلى الحدثين السابقين، لتصبح الجملة:

رأيت كاتب القصة يمشي.

لقد زدنا حدثاً جديداً إلى الجملة، وهذا الحدث " حدث المشي " مصحوب بفاعلـه، وزمنه، ونحن هنا لن نناقش قضية الزمن في الحدث الجديد ولا قضية الفاعل فيـه؛ لأننا قد بينا ذلك فيما سبق من الأمثلة ولا حاجة لإعادته هنا، ولكننا سوف نتحـدث عن الحدث الجديد، فهو حدث يتعلق بصاحب الحدث الثاني " حدث الكتابة "، فجملة " يمشي " حال من " كاتب القصة "، ولكن الغريب الذي نلحظه أن حدث المشي يـأتي بعد حدث الرؤية، فترتيب الأحداث في بنيتها العميقة تصبح على هذا النسق: الكتابة ثم الرؤية ثم المشي.

لقد صارت هذه الأحداث إلى هذا الترتيب بالطريقة المنطقية التالية: فقد كان فـي البداية كاتب، ثم رأى المتكلم هذا الكاتب، فكان الكاتب يمشي؛ لذا كان حدث المشي

آخر هذه الأحداث الثلاثة في الوجود رغم أنه ذو ارتباط بالحدث الأول الأسبق في الوجود، ولكن لما أثر فيه حدث الرؤية أصبح آخراً في الوجود، وفي رأيي أن هذا الترتيب للأحداث لن يتغير حتى وإن غيرنا في زمن وقوع حدث المشي، كأن نقول مثلاً:

رأيت كاتب القصة وقد مشى.

فأمر بدهي أن أرى كاتب القصة قبل تمام المشي وانقضائه، ولو قلنا أيضاً:

أرى كاتب القصة يمشي.

فالترتيب في ظني بقي كما هو؛ لأن القصد في تعلق الحدث الأول في الترتيب السطحي بحدث الكتابة لا بحدث المشي، فيتقاطع حدث الرؤية مع حدث الكتابة قبل تقاطعه مع حدث المشي.

ونستطيع أن نلحظ في الجملة السابقة من المثال السابق كيف أن الأحداث تتجاور، وكيف أن حدثي الكتابة والمشي يدوران في دائرة تؤثر بهما سطحياً، ألا وهي دائرة حدث الرؤية، فيبقى ذهن السامع مرتبطاً بالحدث السابق في الذكر ليرى في أي شيء أثّر ومع أي حدث تقاطع هذا الحدث حتى يتم له المعنى المرتبط بهذا الحدث.

وننتقل إلى مثال جديد نوضح فيه ما مدى تأثير اسم الفاعل في البنية العميقة للكلام، فمثلاً نقول:

أعطيتُ كاتب القصة درهماً.

نرى الحدثين الماثلين أمامنا في هذا المثال : حدث الإعطاء، وحدث الكتابة، وحدث الكتابة أسبق في الوجود من حدث الإعطاء كما ذكرنا في الأمثلة السابقة، وحدث الكتابة يتمثل لنا بصيغة اسم الفاعل، التي تدل على المعنى الأصل الذي اشتق منه، وعلى معنى جديد يتمثل في الدلالة على من قام بالحدث.

أما فيما يتعلق بالفاعل في هذه الجملة فقد أشار النحاة القدماء إلى فكرة أن في مثل هذه الجمل التي تبدأ بفعل من باب " أعطى " فإن المعرفة وهو المفعول الأول فاعل في المعنى، لأن كاتب القصة قد أخذ الدرهم ، وأشاروا لها تحديداً بشكل

مفصل في باب ما ينوب عن الفاعل في حالة البناء للمجهول [1]، فهذا الفاعـل فـي المعنى فاعل لفعل غير موجود وهو الأخذ، وينطبق هذا الفاعل في المعنى كما ذكره القدماء على أي مفعولين يدخلان باب " أعطى "، دون أن يكـون أحـد المفعـولين مشتقاً، سواء أكان اسم فاعل أم غير ذلك، فلو قلنا مثلاً:

أعطيت زيداً درهماً.

" فزيد " هنا أيضاً فاعل في المعنى، وهو اسم علم وليس مشتقاً، ولكن في مثـل جملتنا التي ذكرناها فإن الفاعل في المعنى " كاتب القصة " هو ذاته اسم فاعل يـدل على من قام بالحدث، وله فاعل مستتر، وله مفعول قد استوفاه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وأضف إلى ذلك فاعل الحدث الأول " حدث الإعطاء " وهو الـضمير التاء" تُ "، كل هؤلاء الفاعلين في إطار هذه الجملة التي تتكون من نظـام داخلـي متشابك نستطيع ملاحظته حين نفصل هذه الجملة كما رأينا، فالفاعلون في مثل هـذه الجملة أربعة : التاء، واسم الفاعل، وكلمة كاتب وهو المفعول به للفعل الـذي يـدل على حدث" الإعطاء "، والضمير المستتر في " كاتب القصة ".

والسؤال الذي نطرحه الآن: كيف يمكن لمركب واحد أن يجمـع بـين الفاعليـة والمفعولية في آن واحد؟

إن دلالة مثل هذه المركبات على حالتين إعرابيتين من الفاعلية والمفعولية ليست على سبيل الإعراب الظاهر الذي نعرفه، بل هي من ناحية البنية العميقـة للجملـة، إضافة إلى أن هذا المركب الذي يجمع الفاعلية من جهة والمفعولية من جهة أخـرى يكون مفعولاً في النحو، وفاعلاً في بنيته الصرفية، فيجتمع لدينا الصفتان من كل علم من هذين العلمين.

أما فيما يتعلق بمثالنا السابق فلا حاجة لنا أن نعيد الكلام في الحدثين، وفي الزمن المتمثل في الجملة وفي تقليبات هذا الزمن، وإنما نكتفي بهذا الكلام عن هذا المثال ؛ لأن ما انطبق على سابقه من الكلام ينطبق عليه أيضاً.

---

[1] انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 123، و السيوطي. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج: 1، ص: 162، و الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 292.

إننا في الأمثلة السابقة ركزنا حديثنا على الجملة الفعلية دون الاسمية؛ ذلـك لأن الجملة الفعلية لا بد لها من حدث، بينما الحملة الاسمية قد تخلو من الحدث، فرأينـا أن تـتركز أمثلتنا على الجملة الفعلية لأن الحدث هـو أسـاس الكـلام فـي هـذه التطبيقات، وهذا لا يعني أن الجملة الاسمية لا تخضع للتطبيق الـذي رأينـاه فـي الأمثلة السابقة، بل هي في كثير من ملاحظها تحتوي الحدث خصوصاً في الخبـر؛ لأن الخبر يأتي جملة فعلية، أما المبتدأ فيقتصر أثره في حالة كونه المبتـدأ مـشتقاً، كأن نقول مثلاً:

كاتب القصة مجتهد.

نرى في هذه الجملة حدثين : حدث الكتابة وحدث الاجتهاد، ولكن الـصورة الآن تنعكس عما كانت عليه في الجمل الفعلية، فحدث الكتابة أسبق في الوجود من حدث الاجتهاد، وهذا على عكس ما كنا نلاحظه في الجمل الفعلية من أن الحدث الثاني في البنية السطحية يكون أسبق في الوجود من الحدث الأول في البنية العميقة، فحـدث الكتابة بدأ، ثم كان الاجتهاد، ونكتفي بهذا المثال الذي يحتوي حدثين يتمـثلان فـي المبتدأ والخبر.

لقد كنا في الأمثلة التي سبق أن طرحناها نعتمد على حدثين اثنين في بيان البنيـة العميقة التي يؤثرها اسم الفاعل في الجملة، وسنقوم الآن بطرح مثال يحتوي ثلاثـة أحداث مختلفة يؤثر بعضها في بعض لاسم الفاعل فيها أثر كبير في بنيتها العميقـة، وسنقتصر الحديث على مثال واحد فقط كي لا يطول بنا المقام فيكون ذلك من بـاب التكرار وضياع الفائدة، والمثال يقول:

شكر كاتب القصةِ قارئَها.

تتمثل الأحداث الثلاثة في هذه الجملة: بحدث الشكر، وحـدث الكتابـة، وحـدث القراءة، وكل حدث من هذه الأحداث استوفى فاعله ومفعوله، فحدث الشكر كان من الكاتب للقارئ، بينما حدث الكتابة كان من الشخص الذي يكتب للقصة، وكان حدث القراءة من الشخص الذي يقرأ للقصة أيضاً.

وتترتب الأحداث في مثل هذه الجملة على النحو التالي: كتب الكاتب قصة، ثـم قرأ القارئ تلك القصة، ثم شكر الكاتب نفسه قارئ تلك القصة، وعلى ذلك تتسلـسل الأحداث لا على الأساس السطحي الذي نراه في الجملة.

ونستطيع أن نرى بشكل واضح أن الكاتب قد قام بحدثين، حدث الشكر، وحـدث الكتابة أصلاً، وهذه الأحداث كلها تدور في الزمن الماضي، إذ إن اسم الفاعل فـي كلا الموضعين يدل على الماضي من خلال إضافته إلى مفعولـه، والحـدث الأول أيضاً يدل على الزمن الماضي من خلال فعله الماضي.

ومن خلال ما سبق من الأمثلة التي طرحناها لبيان الأثر العميق في الجملة مـن خلال اسم الفاعل، يتبين لنا ما يحدثه اسم الفاعل في الجملة من بنية عميقـة، ومـا يؤديه من عمل حتى وإن كان ليس بعمدة في تلك الجملة.

وثمة إشارة نشير إليها هنا وإن كانت ليست من صلب حديثنا إلا أنها ذات صـلة من قريب أو من بعيد بموضوعنا، ذلك أن بعض الأفعال في اللغة لها قولة خاصـة في التأثير على زمن الحدث، وفي التأثير على طبيعة الحدث ، نذكر منها على سبيل المثال: الفعل " قال "، فهذا الفعل إذا ابتُدئ به الكلام بصيغة الماضي فكل حـدث يليه يأخذ طابع الماضي وإن كان من الأفعال المضارعة، أو من أفعال الأمر، فمثلاً:

قال زيد : نحن نمشي معاً.

فحدث المشي قد انتهى؛ وذلك لأن الحدث الذي سبقه وهـو حدث القول قد أثـر فيه، فزيد قال وانتهى فكل كلام بعده يتأثر بقوة هذا الفعل، وفي هذه الجملـة أيـضاً دلالة على الحال والاستقبال، فقد يكون كلام زيد مشتملاً للوقت الحاضر، كل هـذه الاحتمالات قد نشأت بهذا الفعل الذي دخل الجملة ، وما ينطبق على الفعـل "قـال "ينطبق على كثير من الأفعال مما لا حاجة لنا بذكره ها هنا، إضـافة أن للأفعـال الناقصة أثراً كبيراً في طبيعة الحدث الذي يليها، وتؤثر في زمن الأحـداث ، وقـد ابتعدنا في بحثنا هذا عن ذكر أمثلة على هذه الأفعال الناقصة؛ لأننا لو فعلنـا ذلـك لطال بنا الكلام، ولابتعدنا عن الفائدة المرجوة.

ويستطيع العقل البشري استيعاب كل هذه المتغيرات بطريقة عجيبة جداً، كيف لا وهو السر الإلـهي الذي أودعه الإنسان، فهو ذو قدرة هائلة على التركيـز أثنـاء

وجود الأحداث المختلفة، ويبقى مرتبطاً بكل حدث حتى تكتمل صورته كاملـة فـي الذهن، وبالتالي يستوعب الإنسان المعاني والتراكيب المختلفة.

وقبل أن ننتهي من حديثنا عن الأثر العميق الذي يحدثه اسم الفاعل فـي البنـاء العميق للجملة، يجمل بنا أن نطرح مثالً أو أكثر لنبين فيه الأثر العميق لما يشِبه اسم الفاعل في لغتنا العربية ولكنه في اللغة الإنجليزية، ففي صيغ مختلفـة مـن اللغـة الإنجليزية إذا تلا الفعل لاحقة من اللواحق الآتية فإن الكلمة تدل على من يقع منـه الفعل أو على صاحب هذه المهنة، ومن هذه اللواحق(or , er , ist)وغيرهـا مـن اللواحق التي لا حاجة لنا بذكرها ها هنا، ولنبين الأثر العميق لمثل هذه الكلمات التي تُلحق بمثل هذه اللواحق نطرح المثال الآتي:

The writer came to the home.

فإن هذه الجملة تحتوي حدثاً متمثلاً بالفعل(came)وهو فعل من التصريف الثاني في اللغة الإنجليزية، أي: إنه يدل على الماضي، وهذا الحدث محكوم بحدث آخر في الجملة نفسها وهو الحدث الذي يفهمه المتلقي تلقائياً من خلال سياق الكلام، والـذي يتمثل بكلمة(writer)وهذه الكلمة تدل على شيئين هما: حدث الكتابة، والكاتب الذي قد يكون ممتهناً للكتابة، ولكن ثمة ملاحظة مختلفة عما رأيناه في اللغة العربية فـي مثل هذه الجملة، ألا وهو أن حدث الكتابة السابق لحدث القدوم في المعنى العميـق للجملة سبقه أيضاً في البناء الخارجي للجملة أيضاً، والحقيقة أن هذا الأمر عائد في ظننا إلى طبيعة بناء الجملة من حيث إنها اسمية لا فعلية، والفكرة ذاتها قد تظهر لنا في بناء الجملة العربية الاسمية، فنقول:

الكاتب قادم.

فمن الطبيعي أن يكون الكاتب سابقاً للقدوم من حيث البنية العميقة، وهـو أيـضاً متقدم عليه في البناء السطحي لهذه الجملة أيضاً.

وتتضح لنا فكرة جديدة من خلال هذا المثال، هذه الفكرة تتمثل بأن الحدث الـذي يرتبط بالتركيب الاسمي أسبق في الوجود من الحدث المرتبط بالتركيب الفعلي، هذا يعني أنه لو اجتمع حدثان أحدهما مرتبط بمركب اسمي، والآخر مـرتبط بمركـب فعلي، فإن الحدث المرتبط بالتركيب الاسمي أسبق في الوجود من الحدث المـرتبط

بالتركيب الفعلي حتى وإن سبق الحدث المرتبط بالتركيب الفعلي الحـدث المـرتبط بالتركيب الاسمي في البنية السطحية.

ونطرح مثالاً آخر من اللغة الإنجليزية:

The writer gave Ali a book.

إن معنى هذه الجملة هو: الكاتب أعطى علياً كتاباً، فثمة فاعل ظـاهر لنـا فـي الجملة ألا وهو(writer)، وهذا الفاعل يحمل قيمة مزدوجة على الفاعلية ، فهو يقوم بحدث الكتابة، وهو الذي أعطى علياً، و(Ali)أخذ من الكاتب الكتـاب، فهـو بهـذا المعنى فاعل عميق للجملة، وكما سبق وذكرنا فإن حدث الكتابة المرتبط بالمركـب الاسمي(writer)أسبق في الوجود من حدث الإعطاء المتمثل لنا في هـذه الجملـة بالفعل الماضي(gave).

ولنعمل تحويلاً صغيراً في بناء هذه الجملة حتى نتبين الاختلاف، فننقل علي من موقف الأخذ إلى موقف الإعطاء، لتكون الجملة على النحو الأتي:

Ali gave the writer a book.

ففي هذه الجملة تتضح لنا صورة مقلوبة، فمعنى الجملة: علي أعطى الكاتب كتاباً، فثمة حدثان في الجملة أحدهما ذو قيمة مزدوجة، الحدث الأول حدث الكتابة الذي يتمثل لنا بكلمة(writer)، وهو اسم يدل في معناه العميق على حدث الكتابة ، والحدث الثاني ذو القيمة المزدوجة فهو حدث الإعطاء المتمثل لنا بالفعل ذي الدلالة على الماضي وهو الفعل(gave)ودلالته المزدوجة تأتي من خلال دلالته على حدث الأخذ المرتبط بحدث الإعطاء، وكما رأينا فإن حدث الكتابة قد سبق حدث الإعطاء في الوجود، وإن كان حدث الإعطاء قد تقدم عليه في البناء السطحي للكلام، وثمة أمثلة أخرى من اللغة الإنجليزية، ولكن لا مجال ولا حاجة لذكرها هنا إذ إن الدراسة للغة العربية قبل كل شيء، وغنما سقنا هذه الأمثلة لنبين فيها أن ما ينطبق على اللغة العربية قد ينطبق على غيرها من اللغات خاصة اللغات المشتقة منها، ونكتفي بهذا القدر من اللغة الإنجليزية.

هذا ما رأينا أن نجمله عن الأثر الذي يؤديه اسم الفاعل في البنية العميقة للجملة، لا نجد في نهاية هذا الفصل أبلغ من قوله تعالى في لغتنا: (إنا أنزلناه قرآن عربيـاً لعلكم تعقلون) [1].

[1] سورة يوسف، آية: 2.

الفصل الثالث

ما سمي باسم المفعول

وفي هذا الفصل نناقش ما سمي ببنية اسم المفعول من المركبات النحوية، وتتميز هذه المركبات النحوية بأنها أكثر عدداً مما سمي باسم الفاعل مـثلاً، أو بالمـصدر الصريح، فمنها مثلاً: المبتدأ، والمفاعيل الخمسة، والمجرور، والمضاف، والمنادى، والمستثنى، وسنناقش كلاً منها في موضعه من هذا الفصل إن شاء ا تعالى.

واسم المفعول هو " ما اشتُق من يفعل لمن وقع عليه الفعل " [1]، " وهو الجـاري على يفعل من فعله، نحو: مضروب؛ لأن أصله مفعل... ويعمل عمل الفعل [2]،وهذا من صياغة اسم المفعول.

ومن هذه التعريفات نجد أن اسم المفعول يشتقّ من فعل مبني للمجهـول، فهـو بالتالي يرفع نائباً للفاعل، مثل قولنا: مضروب، فهذا مشتق من الفعل " ضرب" فيأخذ نائب فاعل، وهذه الفكرة سنعود لها في أثناء كلامنا في الأجزاء القادمة مـن هـذا البحث لنبين أثرها في البنية العميقة.

إن ما سبق من كلامنا يعني أن اسم المفعول لا يكون إلا من فعـل متعـدٍ إلـى مفعوله كي يتسنى له أن يأخذ نائب فاعل، ولكن كيف نشتق اسم المفعول من فعـل لازم؟

في هذه الحالة يتبع اسم المفعول بشبه جملة سواء أكانت جاراً ومجروراً أم شـبه جملة ظرفية، أو بمصدر، كي نستطيع اشتقاق اسم المفعول [3].

هذه الأفكار وغيرها سوف نستخدمها في مكان أو آخر من هذا الفصل من بحثنا هذا، فنحن سنقيم بينها وبين المسمى النحوي الذي سُمي بها شـيئاً مـن المقارنـة

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 26، وانظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 96.

[2] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 295.

[3] انظر مثلاً: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 96.

والبحث، ونوعاً من الموازنة بين الوظيفة النحوية، وطبيعة هذه الأمور التي تتعلـق باسم المفعول.

ولاسم المفعول دلالة على الزمن، شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل الذي بيناه فـي الفصل السابق، فاسم المفعول إذا عرف بـ " أل " التعريف دل على مطلقية الزمن، بينما إذا نون فإنه يدل على زمن الحال والاستقبال [1]، وهذا مما سيؤثر في البنيـة العميقة للجملة التي تتولد من اسم المفعول كما رأينا مع اسم الفاعـل فـي الفـصل السابق، وسنبين ذلك في نهاية هذا الفصل.

وكما قلنا فإن المركبات النحوية التي تُسمى باسم المفعول أكثر عدداً من تلك التي تسمى بالمصدر الصريح أو اسم الفاعل، وذلك أن أغلب هذه المركبات مـن بـاب المنصوبات، فهي يقع عليها فعل الفاعل، ومن ثم فإنها تسمى باسم المفعول لا بغيره من المشتقات والبنى، وأما التي لم تكن من باب المنصوبات فقد سميت بنـاء علـى المعنى المنوط بها، وهذا ما سنبينه في مكانه إن شاء ا .

والمنصوبات التي تسمى باسم المفعول هي: المفعول المطلـق، والمفعـول بـه، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه، وهذه سنتكلم عن كل واحد منها علـى انفراد في مضانها، وإنما ذكرناها هنا على سبيل التعداد؛ لِنسأل السؤال التالي: مـا دام الفاعل الذي وقع به الفعل على هذه المنصوبات معروف فـي الجملـة ولـيس مجهولاً، فلماذا سمينا هذه المنصوبات باسم المفعول الذي هو مشتق من فعل مبنـي للمجهول؟

إنه وإن كان الأمر كما ذكرنا من ناحية أن الفاعل معروف في الجملـة، كقولنـا مثلاً:

ضرب زيد عمراً.

فزيد هو الفاعل وهو معروف لدينا، ولكن المسألة في ناحية التسمية ببنيـة اسـم المفعول مختلفة إلى حد ما، فنحن عندما نقول: مفعول به، فهو مشتق من " فُعِـل " وهو مبني للمجهول، وليس مشتقاً من " ضـرب "، أي بعبـارة أخـرى إن هـذه المركبات التي سميت ببنية اسم المفعول إنما اشتقت من الجذر " فَعلَ " لا من الفعل

---

[1] انظر: المنصوري. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ص: 85.

المذكور في جملتها، وهي تدل على مطلقية المفعولية، لا على تحديدها بفعـل دون غيره، دلنا على هذه الفكرة صيغة هذا الاشتقاق التي هي من مفعول.

وبعد هذه المقدمة التي سقناها عن اسم المفعول وما يتعلق به من قضايا، ننتقـل الآن إلى مناقشة المركبات النحوية التي تسمى ببنية اسم المفعول، لنبين الرابط بـين هذا المسمى، والوظيفة أو المعنى المنوط بالمركب في جملته.

3 . 1 المبتدأ:

أول هذه المركبات المبتدأ، وهو صدر الجملة الاسمية، وهو من الفعـل المزيـد المبني للمجهول " ابتُدِئ " وشتق منه اسم مفعول على زنة " مفتعل "، وابتدئ مـن الجذر الثلاثي " بدأ "، وبدأ في اللغة نجد أنه " في أَسماءِ اللّهِ عز وجل المبدئ هـو الذي أَنْشَأَ الأَشياء واخْتَرعها ابتِداء من غيرِ سابقٍ مثال، والبدء فِعـلُ الـشيءِ أَولُ، بدأَ بهِ وبدأَه يبدؤُه بدءاً وأَبدأَه وابتَدأَه، ويقالُ: لك البدء والبدأَةُ والبدأَةُ والبدِيئـةُ " [1]، فمن هذا المعنى اللغوي نجد أن المبتد أ ما يبتدأ به.

هذا فيما يتعلق بالمعنى اللغوي لكلمة " المبتدأ " الذي هو مركب نحـوي للجملـة الاسمية، أما معنى المبتدأ في الاصطلاح النحوي " فهو الاسم المجرد عن العوامـل اللفظية، مسنداً إليه الصفة الرافعة بعد ألف الاستفهام أو حرف نفي رافعة لظـاهر، نحو: زيد قائم، أقائم الزيدان، ما قائم الزيدان " [2].

هذا فيما يتعلق بالتعريف في الاصطلاح اللغوي، وثمة ملحوظات سجلناها عـن المبتدأ في نواحٍ مختلفة قد يصلح بعضها لأن يكون تعريفاً للمبتدأ، ولكن منهجنا في هـذا الـبحث في اعتماد تعريفات الجرجاني هو الذي قدمناه علـى مـن سـواه، " والمبتدأ هو كل اسم ابتُدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يـكون إلا بمـبني علـيه، فالمـبتدأ الأول والـمبني ما بعده عليه، فهـو مـسند ومسند إلـيه " [3]، ففي هذا النص لسيبويه نرى أنه يتكلم عن الابتداء بشكل عـام،

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 26.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 208.

[3] سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 126.

ومن خلاله ذكر المبتدأ، " والمبتدأ والخبر: هما الاسمان المجردان للإسـناد، نحـو قولك: زيد منطلقٌ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هـي: " كـان وإن وحسبتُ " وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهمـا... وكونهمـا مجـردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى إلا بطريقين: مسند ومسند إليه "[1].

إذن فإن المبتدأ والخبر يشكلان جملة تامة المعنى من حيث إنهما مـسند ومـسند إليه، والمبتدأ يمثل صدر هذه الجملة، وله أحكام كثيرة من الذكر والحذف، والتقـديم والتأخير، وهذا مما لسنا في مجال الحديث عنه هنا.

والمبتدأ كما ذكرنا على زنة " مفتعل " وهو من فعل مزيد، وهو أيضاً من بنيـة صرفية هي بنية اسم المفعول، فلماذا سمي باسم المفعول ولم يسم باسم الفاعل؟

إن المبتدأ سمي باسم المفعول؛ لأنه هو الذي يبتَدأ به الكلام، ولو قلنا إنـه مـن صيغة اسم الفاعل، فنقول عنه: المبتدِئ، فهذا يعني أنه هو الذي يبتدئ الكلام، وهذا ليس ممكناً، إذ إن المتكلم هو الذي يتكلم وليس المبتدأ، ففعل الكلام يقع من المـتكلم على الكلام؛ لذا فقد حسن أن يسمى المبتدأ باسم المفعول على اعتبار وقـوع فعـل المتكلم بالكلام عليه، ولم يحسن أن يسمى باسم الفاعل على اعتبار أنه هو من يقوم بفعل الكلام.

وثمة سؤال ثانٍ نطرحه: لماذا عددنا كلمة " مبتدأ " اسم مفعول ولم نعـدها اسـم زمان، أو اسم مكان، أو مصدراً ميمياً، فالبنية الصرفية في حال أن يكـون الفعـل مزيداً مشتركة بينها؟

إننا لو عددنا المبتدأ اسم زمان فعلينا أن ننظر في دلالة اسم الزمان، فهـو يـدل على زمن حدوث الحدث، فهل يستقيم المعنى إذا عددنا المبتدأ يعني الزمن الذي يبتدأ

---

[1] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 30، وانظر: ابن الحاجب. الكافية في النحو، ص: 386، و ابن مالك، محمد بن عبد ا . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1967م، ص: 44، و الاستراباذي. شرح الكافية في النحو، ج: 1، ص: 86.

به؟ نظن أن ذلك ليس ممكناً؛ لأن الكلام يحصل بأي وقت، وبالتالي فلا يمكن لنا أن نعد كلمة " مبتدأ " من بنية اسم الزمان.

وإذا عددنا كلمة " مبتدأ " من بنية اسم المكان، فاسم المكان يعني المكان الذي تـم فيه الحدث، فهل من الممكن أن نعد معنى كلمة " مبتدأ " مكان الابتداء؟ أظن أن ذلك ليس ممكناً؛ لأننا، وباختصار نتكلم حيث كنا، فمبتدأ الكلام ليس مكاناً محدداً، وبنـاء عليه فلا يمكن لنا أن نعتبر بنية هذا المركب من بنية اسم المكان.

أما المصدر الميمي فهو يدل على ما يدل عليه المصدر الصريح، فهل يمكن لنـا أن نعتبر معنى مبتدأ بمعنى الابتداء؟

للوهلة الأولى نجد أنه لا تعارض إن عددنا المبتدأ من بنية المصدر الميمي أو من بنية اسم المفعول، ولكننا حين نرى أن ظاهرة الابتداء والمبتدأ جـزء منهـا، ولهـا مكون ثانٍ هو الخبر، فتسميتُها بهذا الاسم قد يبعدنا عن أن نعد المبتـدأ مـن بنيـة المصدر الميمي، ولكن لا ينفي أن يكون من بينة المصدر الميمي، فما زال احتمـال كون كلمة " مبتدأ " من بنية المصدر الميمي قائماً، ولكن اسم المفعول فيه معنى يزيد من قوة احتماله، وهو أنه يدل على حدث وقع على مفعول من فعل مبني للمجهول، فهو يدل على أن فعل الابتداء قد وقع من فاعل مجهول على الكلام نفسه، وبعبـارة أخرى: قد ابتُدئ بالمبتدأ من فاعل غير معروف. وهذا ما يرجح اعتبار أن المركب " المبتدأ " من بنية اسم المفعول لا من بنية المصدر الميمي في رأينا.

وثمة سؤال أخير أيضاً: لماذا اشتق هذا المركب من فعل مبني للمجهول ولـيس من فعل مبني للمعلوم؟

رغم أن المتحدث يكون معلوماً لدينا، إلا أن مصطلح " مبتدأ " إنما وضع للدلالة على المبتدأ بشكل عام في التركيب اللغوي، لا على فعل معين دون غيـره للدلالـة عليه، ووضع أيضاً ليكون فاعله بشكل عام مجهولاً لدينا، فكل شخص يـستطيع أن يبتدئ الكلام، فهو إذن مبتدأ به من شخص أياً كان هذا الشخص، ثم علـى الناحيـة المفردة للجمل يمكن لنا معرفة هذا الشخص، أما في ناحية العموم فلا علم لنا بهـذا الشخص المبتدئ بالكلام.

3 . 2 المفعول:

وهذا العنوان عنوان يضم تحته خمسةَ أجزاء، وقد رأينا أن نجعلها كلها تحت هذا العنوان لاشتراكها فيه، فصدر كل مركب من المركبات التي سنذكرها الآن هو " مفعول " ثم يأتي بعده شبه جملة أو مصدر يبين نوع هذا المفعول، فهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وسنبين كل منها على حدة، ثم نُجمل الحديث فيها كاملة.

3 . 2 . 1 المفعول المطلق:

لقد بينا في ما سبق عند حديثنا عن الفعل والفاعل المادة اللغوية والجذر الذي أُخِذت منه مادة هذه المركبات، وهذا مما لا حاجة لنا بذكره هنا، فنكتفي إذن بذكر معنى هذه المركبات في الاصطلاح اللغوي.

" المفعول المطلق: وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل، احترز بقوله: ما صدر عن فاعل فعل عما لم يصدر عنه... وبقوله مذكور عن نحو: أعجبني قيامك، وإن قيامك ليس مما فعله فعل فاعل مذكور " [1].

والمفعول المطلق " هو المصدر؛ سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل " [2]، ففي هذا القول نجد أن المفعول المطلق قبل كل شيء مصدر وليس شيئاً آخر، فهو ليس بمشتق.

ومما يذكر عن المفعول المطلق أن الأفعال كلها متعدية إليه، " اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان الفعل يتعدى الفاعل، أم لم يتعد، نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقام زيد قياماً "[3].

وسمي المفعول المطلق بالمطلق؛ لأنه أطلق من القيود بعده، وهو بذلك يختلف عن سائر المفعولات، فالمفعول به مقيد بالباء، والمفعول فيه مقيد بفي، والمفعول

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 241.

[2] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 40.

[3] ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 110.

معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له مقيد باللام، أما هذا المفعول فهو ليس مقيداً بقيـد فهو المفعول الحقيقي للفعل[1].

فهذا المفعول مطلق من قيد شبه الجملة، يختلف بهذه الخصيصة عما سواه مـن المفعولات، وهو يكون بلفظ الفعل، فكما ذكرنا في المثال: ضربتُ زيداً ضرباً، فكما نرى أن مـادة المـفعول المطلق في هذه الجملة هي مادة الفعل نفـسها، وهـي " ضرب "، وهو أيضاً بهذه الخصيصة يختلف عن غيره من المفعولات.

3 . 2 . 2 المفعول به:

ونتحدث في هذا الجزء عن المفعول به، وهو في شق تسميته الأول الصدر، اسم مفعول من الفعل " فُعِل " وهو فعل ثلاثي؛ لذا كانت صياغة اسم المفعول منه علـى زنة " مفعول ".

" والمفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بوساطة حرف الجر " [2]، فهذا المفعول قد وقع عليه فعل الفاعل، وذلك نحو قولك: ضرب زيد عمراً، فقد وقع فعل الضرب من زيد على عمرو، ويقول الزمخشري: " وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل نحو قولك: ضرب زيد عمراً... وهو الفـارق بـين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي... ويجيء منصوباً بعامـل مـضمر مـستعمل إظهاره، كقولك: اضرب شر الناس زيداً، أي اضرب زيـداً شـر النـاس، أو لازم إضماره، كقولك في المنادى: يا عبد ا ، أي أريد عبد ا أو أعني عبد ا "[3].

فكما نرى فإن المفعول به قد وقع عليه فعل الفاعل، لذلك سمي مفعولاً به، ومـا دام الأمر كذلك لماذا لم يسم مفعولاً عليه؟

---

(1) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 169.

(2) الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 241.

(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 44، وانظر: ابن الحاجب. الكافية في النحو، ص: 389، و ابن الحاجب، عثمان بن عمر. شرح الوافية نظم الكافية، ت: موسى العليلي، مطبعة الآداب في النجف، العراق، 1980م، ص: 189.

إن حـرف الجر " على " يفيد الاستعلاء، سواء أكان هذا الاسـتعلاء حقيقـة أم مجازاً، فلو سمي بذلك لما جاز، ذلك أن الفعل " فُعِل " يأخذ الباء للدلالة علـى مـن وقع عليه الفعل، فحرف الجر على متعلق بالفعل الذي نأتي به لتعريف المفعول به، وليس متعلقاً بالفعل الذي اشتق منه اسم المفعول الذي سمي به المفعول به.

3 . 2 . 3 المفعول فيه:

وهذا المفعول أيضاً على بنية اسم المفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهـول " فُعِل "، وهو بلفظ آخر ظرفا الزمان والمكان.

المفعول فيه: " ما فُعِل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً " [(1)]، فكما نرى من خلال هذا التعريف فإن المفعول فيه قد أُتبع بحرف الجر " في " وهو الحرف الـذي يـدل على الظرفية المكانية أو الزمانية؛ لتتوافق بذلك التسمية مـع طبيعـة معنـى هـذا المركب، فهو يتلخص " بأنهما ظرفا الزمان والمكان "[(2)].

إذن فهذا النوع من المفعولات يختص بطبيعة محددة يختلف بها عن غيره، هـذه الطبيعة هي أنه يختص بنوعي الظرف، سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكـان، ولكن ما ذا نعني بالظرف؟

يقول ابـن يعيش: " اعلم أن الظرف ما كان وعاء لـشيء، وتـسمى الأوانـي ظروفاً؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظـروف؛ لأن الأفعـال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها "[(3)].

فمن خلال ذلك يمكن لنا القول بأن ظرف المكان هو المكـان الـذي فُعِـل فيـه الحدث، وأن ظرف الزمان هو الزمان الذي فُعِل فيه الحدث، فهما يحويان الحـدث الذي هو متمثل بالفعل.

3 . 2 . 4 المفعول له:

---

(1) الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 242.

(2) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 65.

(3) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 41.

ولهذا المركب دون غيره من المفعولات أسماء أخرى، فمن ذلك: المفعول لأجله، والمفعول من أجله، وكلها تدل الدلالة نفسها على المعنى المقصود بهـذا المفعـول، وهو أيضاً مشتق من الفعل الثلاثي المبني للمجهول " فُعِل " شأنه شأن ما سواه مـن المفعولات.

وتعريفه في الاصطلاح النحوي " والمفعول له هو علة الإقدام على الفعل، نحـو: ضربته تأديباً له " [1]، فالمفعول له هو الذي يأتي لبيان السبب الذي من أجله حـدث الفعل، ومن أجله قام الفاعل بالفعل، " وهو جواب لِمه، وهو قولك فعلتُ كذا مخافـةَ الشر " [2]، إذن فهذا المفعول هو العلة أو السبب الذي حدث الفعل لأجله.

" ولا يكون إلا مصدراً؛ لأنه سبب لوقوع الفعل وداعٍ له، الـداعي لا يكـون إلا عيناً " [3]، ولما كان الأمر في المفعول له بهذا الشكل كان إتباعـه بـشبه الجملـة المكونة من حرف الجر اللام الذي يدل على بيان العلة، فهي إذن لام للتعليـل فـي شبه الجملة " له "، أو شبه الجملة " لأجله "، أو يتبع هذا المفعول بشبه جملة صدرها حرف الجر " من " وهي في هذه الجملة تدل على السببية، وتتبع بشبه الجملة " مـن أجله "، وبالتالي كانت شبه الجملة متناسبة ومتوافقة مع المعنى المنوط بالمفعول له.

3 . 2 . 5 المفعول معه:

وآخر هذه المفعولات هو المفعول معه، وهو متبوع بشبه جملة مكونة من الظرف " مع " ثم مضافه، وهو كالتي سبقته من المفعولات مشتق من فعـل ثلاثـي مبنـي للمجهول وهو " فُعِل "، وهو يدل على المصاحبة والمعية.

" المفعول معه: وهو المذكور بعد الواو لمصاحـبة معمول فعل لفظـاً، نحـو: استوى الماء والخشبة، أو معنى، نحو: ما شأنك زيداً "[4].

---

[1] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 242.

[2] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 72.

[3] ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 52.

[4] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 242.

" وهو المنصوب بعد السواو الكائنة بمعنى مع، وإنما ينصب إذا تضمن الكـلام فعلاً، كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلتُ أسير والخيلَ... أو ما هو بمعناه، نحـو: مالك وزيداً " [1]، فشبه الجملة هنا تفيد المصاحبة؛ لأن هذا هو معنى الظرف " مـع "، فجاءت شبه الجملة هذه لتتوافق وتتلاءم والمعنى المنوط بالمفعول معه.

والسؤال الذي نطرحه هنا: لماذا تسمى هذه المركبات باسم المفعول الـذي هـو مشتق من الفعل المبني للمجهول على الرغم من أن كل شيء لدينا في الجملة واضح ومعروفٌ؟

إن تسمية هذه المركبات إنما جاءت باسم المفعول للدلالة على مطلقيـة الحـدث الذي يـقترن بعـموم ومطلقية الفعل الذي اشتقت منه هذه المشتقات، ألا وهو الفعل " فعل " الذي قلنا إن النحاة قد جردوه للدلالة على عموم الفعل، وليس الأمـر كمـا يظهر لنا من سطحية الجملة من أن الفعل الموجود في الجملة ليس مبنياً للمجهـول، كقولنا: ضربت زيداً، فالفعل هنا ليس فعلاً للمجهول، وهو ينصب المفعول به " زيداً "، ولكن هذا الفعل يدخل في دائرة الفعل العام " فعل " وهذا الفعل هو الـذي اشـتق منه: الفاعل، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعـول المطلق.

ونستطيع أن نخلص من خلال ذكرنا لهذه المفعولات والبحث في بنيتها الصرفية التي كانت من بنية اسم المفعول إلى القول بأن هذه المفعولات جاءت متوافقـة فـي التسمية مع المعنى المرتبط بالجملة، فالمفعول به وقع عليه فعل الفاعل، والمفعـول فيه وعاء لحدوث الفعل فيه، سواء أكان هذا الوعاء زمانياً أم مكانياً، والمفعول لـه علة في حدوث الفعل، والمفعول معه مصاحب لمعمول العامل، والمفعول المطلـق مفعول حقيقي للفعل؛ لذا جرد من قيد شبه الجملة، وبناء على ذلك فالعلة في التسمية هي علة المعنى المرتبط بهذه المركبات.

وثمة فكرة أخرى نذكرها هنا وإن كنا قد ذكرناها في الفصل الأول عند حـديثنا عن الفعل ، إلا أن الفائدة والارتباط الشديد مع المفعولات تقتضي أن نعيدها ، وهي

---

[1] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 68، وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 48، و ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 202-206.

أننا نشتق اسم المفعول دون إتباعه بشبه جملة عندما يكون الفعل الذي يشتق منه اسم المفعول فعلاً متعدياً إلى المفعول، فنقول مثلاً:

ضرب زيد عمراً، فعمرو مضروب.

بينما إذا كان الفعل لازماً، فإننا نُتبع اسم المفعول بشبه جملة حتى يستقيم لنا الأمر، فنقول:

نزل المطر على الأرض، فالأرض منزول عليها.

واستناداً إلى هذه الفكرة فقد رأينا أن جل المفعولات التي اشتقت من الفعل الثلاثي المبني للمجهول، وهو الفعل " فُعِل " قد أتبعت بشبه جملة أو مصدر، هذا مما دفعنا إلى القول بأن الفعل " فعل " الذي جرده اللغويون للدلالة على مطلقية الحدث فعل لازم وليس فعلاً متعدياً.

3 . 3 المنادى:

وننتقل للحديث عن مركب نحوي آخر من المركبات التي تسمى ببنية اسم المفعول، وهذا المركب هو المنادى، والمنادى على زنة " مفاعل " وهو اسم مفعول من الفعل المزيد المبني للمجهول " ينادى "، وهو من المزيد بالألف بعد الفاء وفعله الماضي " نادى " على زنة " فاعلَ "، ومعنى النداء في اللغة " والنداء والنداء الصوت مثل الدعاء والرغاء وقد ناداه ونادى به وناداه مناداة ونِداء أي صاح به وأَنْدى الرجلُ إذا حسن صوته " [1]، فالنداء هو إذن الصياح بالشخص المقابل، وهذا ما نجده في تركيب النداء، فهو يحتوي على أداة للنداء فيها حرف من حروف العلة كي يمتد معه الصوت؛ ليكون بالتالي بمثابة الصياح، ونجد ذلك أوضح ما يكون مع " يا " أداة النداء.

ومعنى المنادى في الاصطلاح النحوي " هو المطلوب إقباله بحرف مناب أدعو لفظاً أو تقديراً " [2]، فمعنى الإقبال يتحصل باستخدام هذا الحرف الذي يكون

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 309.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 250.

للنداء، ويكون الحرف ملفوظاً، كقولنا: يا زيد، أو مقدراً، كقولنا: زيد أقبلْ، فالتقدير في هذه الجملة: يا زيد أقبل.

ويقول سيبويه: " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب "[1]، ويشير سيبويه في كلامه هذا إلى أمور، وهي أن المنادى المضاف يكون منصوباً على إضمار الفعل، فيأخذ حكم النصب، أما إن لم يكن المنادى مضافاً فإنه يبقى مرفوعاً في محل نصب، فالتعريف بالمنادى جاء عند سيبويه من خلال طبيعة هذا المركب اللغوي، وجاء التعريف متوافقاً مع حكم المنادى من الرفع والنصب، وهذا أمر بدهي أن يكون؛ لأن سيبويه كان في بداية التقعيد اللغوي، أي أن المصطلحات اللغوية لم تستقم على سوقها بعد.

وللمنادى أحكام أخرى متعددة، لسنا في مكان توضيحها وتبيينها؛ لأن القصد في بحثنا ليس إلى ذلك[2].

لقد لاحظنا في الأجزاء السابقة من هذا الفصل أن سبب التسمية بنية اسم المفعول للمفعولات كان نتيجة للمعنى العام للفعل " فعل " فليس هناك معنى يختص بالمفعول به دون غيره من المفعولات حتى أطلقنا عليه هذا الاسم ببنية اسم المفعول، وإنما هو يشترك مع غيره من المفعولات بالمعنى المطلق للفعل " فعل " فاشتركت هذه المفعولات جميعاً في هذه البنية، ثم افترق كل منها بمعناه الخاص الذي يدل عليه من خلال شبه الجملة أو المصدر الذي أُتبع اسم المفعول به.

ولكننا نرى الأمر مختلفاً مع المنادى، فكما نرى فإن المنادى قد أطلقت عليه هذه التسمية من خلال المعنى المنوط به هو كمنادى، وليس بمعنى عام للفعل، فالمقصود بالمنادى من وقع عليه النداء من غيره، فكانت التسمية بناء على معنى الفعل المشتقّ منه المنادى فحسب، وفي المعنى فإن المنادى قد وقع عليه فعل النداء من غيره، فطابق بذلك المعنى أيضاً طبيعة التسمية؛ لذا كانت التسمية ببنية اسم المفعول صائبة مع المنادى.

---

[1] سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 182.

[2] انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 255.

3 . 4 المستثنى:

وهذا المركب النحوي المخصوص أيضاً يسمى ببنية اسم المفعول، وهو على زنة " مستفعل " من الفعل المزيد المبني للمجهول " يستثنى "، وهو من الفعل الماضي المزيد " استثنى " ، وهو من الجذر الثلاثي " ثني " ومعناه " ثَنَى الشيء ثَنْياً رد بعضه على بعض وقد تَثَنى وانْثَنَى وَأَثْناؤُه ومثانِيه قُواه " [1]، ومن هذا المعنى اللغوي نجد أن " ثنى " بمعنى رد الشيء على الشيء أو على بعضه، ونحن حين نستثني نرد الكلام على بعضه بإخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها، كأن نقول: جاء القوم إلا زيداً، فنحن بذلك رددنا الكلام إلى حكمه الأول لإخراج زيد من الحكم، فكأننا نقول: جاء القوم، وما جاء زيد، فالكلام مثني على بعضه.

أما إذا بحثنا في المعنى في الاصطلاح النحوي للاستثناء، " فالاستثناء هو إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكماً، ويتناول المنفصل حكماً فقط "[2].

والاستثناء ذو طبيعة مخصوصة في الكلام العربي، فلا بد من وجود المستثنى، والمستثنى منه، وأداة الاستثناء، وأداة الاستثناء في مفهومها الضيق يمكن أن تكون " إلا " وما جاء بمعناها، وقد جاء بمعنى إلا أسماء وأفعال وحروف، " فحرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات " [3]، وثمة قواعد تحكم أسلوب الاستثناء في اللغة، وهناك أيضاً أنواع مختلفة ومتعددة من الاستثناء لسنا في صدد تبيينها وتوضيحها؛ لأنها لا تخدم فكرة البحث الأساسية[4].

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 115.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 23.

[3] سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 309.

[4] انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج:2، ص: 209-238.

والاستثناء ظاهرة لغوية قد تحدثنا فيها بشكل عام في أثناء حديثنا عما يسمى بالمصدر الصريح من المركبات النحوية، وحديثنا الآن سيكون عن المستثنى كبنية صرفية لاسم المفعول، فهذا المركب النحوي كما نرى مسمى باسم المفعول، وهو يدل على من وقع عليه الفعل دون معرفة الفاعل، هذا بحكم أن اسم المفعول يشتق من فعل مبني للمجهول، ولقد ذكرنا أن التسمية هذه إنما جاءت بصيغة اسم المفعول مع أن الفاعل يكون معروفاً لدينا في الجمل، إلا أن القصد ليس الجملة المفردة بل الجمل التي تتولد بشكل عام فتضم في تركيبها مستثنى، فالمستثنى في بنيته هذه يدل على المستثنى ككُلٍّ في التراكيب اللغوية.

والمستثنى في بنيته الصرفية جاء من بنية الفعل استثنى، فوافق بهذه التسمية المعنى المرتبط بالفعل الذي اشتق منه، وهو كما ذكرنا في كلامنا عن المنادى يخالف الطبيعة التي اشتقت منها المفعولات، التي كما رأينا أنها اشتقت من المعنى العام المطلق للفعل الذي جرده اللغويون للدلالة على مطلقية الحدث " فَعلَ ".

3 . 5 المجرور:

والمجرور أيضاً يسمى ببنية اسم المفعول، وهو من الفعل الثلاثي المبني للمجهول " جر "، وهو على زنة مفعول، والمجرور مشتق من الجذر الثلاثي المتعدي " جر " و " الجر الجذْب جره يجره جراً وجررتُ الحبل وغيره أَجره جراً وانْجر الشيء انْجذَب " [1]، فالمجرور في اللغة المجذوب.

أما المعنى في الاصطلاح النحوي، فإن " المجرور هو ما ما اشتمل على علم المضاف إليه " [2]، " ولا يكون المجرور إلا بالإضافة، والعامل فيه حرف الجر الظاهر أو المقدر " [3].

فمن خلال المعنى في الاصطلاح النحوي نجد أن العامل في الاسم المجرور هو حرف الجر، كأن تقول: دخل في المدينةِ، فهنا حرف الجر ظاهر، بينما يكون حرف

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 125.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 213.

[3] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 103.

الجر مقدراً في حالة الإضافة، وقد عد اللغويون الجـر بحـرف الجـر، والـجر بالإضافة من باب الإضافة؛ لذلك سموا حروف الجر بحروف الإضافة، وقد " قيـل للجر جر؛ لأنه يضيف معاني الأفعال إلى الأسماء " [1].

يعني ذلك أن حروف الجر تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وإن هذه الحـروف إما أن تكون ظاهرة كحالة الجر المباشرة، أو أن تكون ليست ظاهرة كحالـة الجـر بالإضافة، وفي كلتا الحالتين فإن عامل الجر في الاسم هو حرف الجر.

ولكي ندقق النظر في هذا الكلام علينا أن نضع المثال التالي:

جاء زيد إلى المدينةِ.

بناء على ما ذكرناه فإن حرف الجر " إلى " المتعلق مع مجروره بـ " جاء " قد جر معنى المجيء إلى المدينة، فالذي قام بجره الحرف هو معنى الفعل، ولم يجـر معنى الاسم الذي يليه، فيخرج لدينا السؤال التالي: ما دام الحرف يجر معنى الفعـل إلى الاسم، فلماذا إذن نسمي الاسم مجروراً؟

لقد جاءت التسمية للاسم الذي يلي حرف الجر ليس من المعنى المـرتبط بجـر معنى الفعل إلى الاسم، وإنما كانت هذه التسمية من الحركة الإعرابية التـي تظهـر على نهاية الاسم الذي يقع بعد حرف الجر، فسمي بذلك مجـروراً علـى اعتبـار الحركة الإعرابية التي هي في آخره، رغم أن معنى الجار جر معنى الفعـل إلـى الاسم، إلا أن ذلك لا شأن له في إعرابنا لهذا الاسم الذي يلي حرف الجر، والمحرك بالكسر، فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، هذا يعني أن الاسم المجرور قد سمي بناء على شكله الإعرابي لا على أساس المعنى المرتبط بمفهوم الجر سواء في اللغة أم في الاصطلاح.

ولما كان حرف الجر هو العامل في الاسم المجرور بعـده، فلمـاذا إذن اشـتق مصطلح " مجرور " من فعل مبني للمجهول؟

ونعود أيضاً في هذه الفكرة إلى ما سبق ذكره من نواحي التـسمية ببنيـة اسـم المفعول للمركبات النحوية المختلفة، فإنما سمي المجرور مجروراً؛ لأن المقـصود هنا معنى الجر عموماً في أي جملة كانت، وليس القصد جملة دون غيرها، فالمعنى

[1] اليمني. كشف المشكل في النحو، ص: 37.

عام، ولما كان المعنى هكذا عاماً كان من الأصوب أن يـسمى الاسـم المجـرور مجروراً ببنية اسم المفعول من فعل مبني للمجهول.

3 . 6 المضاف والمضاف إليه :

والمضاف والمضاف إليه من المركبات النحوية التي تسمى ببنية صرفية هي بنية اسم المفعول، وهما مشتقان من فعل مزيد مبني للمجهول، وهو الفعل " يـضاف "، وهما على زنة " مفعل "، والفتحة في لفظ مضاف ومضاف إليه فتحة مقدرة علـى الألف، والجذر الذي اشتقا منه، وهما مشتقان من مصدر الفعل " أضـاف "، ونجـد المعنى في اللغة لهذا الفعل "أَضفْتُه وضيفْتُه: أَنْزلْتَه عليك ضـيفاً، وأَملْتَـه إليـك وقَربتَه؛ ولذلك قيل هو مضافٌ إلى كذا: أَي ممالٌ إليه، ويقال: أَضافَ فـلان فلانـاً فهو يضيفُه إضافةً، إذا أَلجَأه إلى ذلك " [1]، ومن هذا المعنى اللغـوي نـستطيع أن نرى أن كلمة المضاف تعني المنزل بمنزلةٍ من شيء آخر، أو الملتجأ، أو أنه وقـع عليه الدنو لشيء آخر، وهذا كله نستطيع أن نلمسه بوضوح في طبيعـة المـضاف والمضاف إليه التركيبية في الجملة.

أما معنى المضاف والمضاف إليه في الاصطلاح النحوي، " فالمضاف كل اسـم أُضيف إلى اسم آخر، فإن الأول يجر الثاني، وسمي الجـار مـضافاً، والمجـرور مضافاً إليه... والمضاف إليه كل اسم نُسِب إلى شيء بواسطة حرف الجـر لفظـاً، نحو: مررت بزيدٍ، أو تقديراً، نحو: غلام زيدٍ، وخاتم فضةٍ " [2].

فهذا هو مجمل المعنى الاصطلاحي للمضاف والمضاف إليه، وهمـا مترافقـان، وقد أجاز العلماء حذف أحدهما وإقامة الثاني مقامه في حالات معينة [3]، لهما أيضاً أحكام أخرى لا حاجة لنا بذكرها ها هنا.

وثمة ملحوظة يجدر بنا أن نشير إليها، فالمضاف إليه مسمى بهذا الاسم الذي هو من بنية اسم المفعول، وهو أيضاً في إعرابه يسمى مضافاً إليه، ونعربه مضافاً إليه،

---

[1] ابن منظور. لسان العرب، ج: 9، ص: 209.

[2] الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 232.

[3] انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3 ، ص: 76-78.

بينما نرى أن المضاف ينعت فقط بأنه مضاف دون الإعراب، فلم نسمع إعراباً أنه مضاف، ولكننا نقول في إعرابنا مثلاً: فاعل مرفوع وهو مضاف، فهو فاعل، ولكننا نصفه بأنه مضاف توطئة لما بعده من المضاف إليه، بينما لا يحصل ذلك مع المضاف إليه، فإعرابه واحد وهو المضاف إليه، فما تفسير ذلك؟

لقد عرفنا أن الجر يحصل للمضاف إليه من حرف جر ظاهر أو مقدر، فعندما يكون حرف الجر ظاهراً فلا خلاف في هذه الفكرة ن فالمضاف إليه هو الاسم المجرور، أما إذا كان حرف الجر مقدراً فالأمر يختلف، فالمضاف يكون موصوفاً بأنه مضاف على اعتبار حرف الجر المقدر الذي سيوجد المضاف إليه، وبالتالي فالإعراب دخل على المضاف إليه من خلال حرف الجر، لا من خلال المضاف، أو من خلال عامل مشترك بين المضاف والمضاف إليه حتى يؤثر بهما معاً، فكانت تسمية المضاف على سبيل التوطئة للمضاف إليه، وعلى اعتبار التركيب الذي ضمهما بسبب غياب حرف الجر.

ونلاحظ أيضاً أن المركّبات النحوية التي تسمى ببنية اسم المفعول بشكل عام من المنصوبات والمجرورات، عدا المبتدأ وقد بينا أنه سمي بناء على معنى الابتداء فيه، بينما ما سواه من المركبات كما ذكرنا فهو من المنصوبات والمجرورات، فما السر في ذلك؟

إن تفسيرنا لهذه الفكرة يرتبط بفكرة العامل في النحو، فكما نعلم فإن العامل في الرفع عامل معنوي، وإنما جيء بذلك ليدل النحاة على العامل في اللغة، بينما المنصوبات والمجرورات لا بد لها من عامل لفظي، فعامل النصب أو الجر في الاسم هو العامل اللفظي، ولما كان الأمر كذلك فإن أي اسم منصوب أو مجرور فهو معمول لعامل موجود أو مقدر في الجملة، فهذه المجرورات والمنصوبات لما وقع عليها عمل العامل كان من الأصوب أن تسمى ببنية اسم المفعول، وكانت من فعل مبني للمجهول للدلالة على عموم الحدث من عموم الفاعل.

3 . 7 أثر اسم المفعول في البناء العميق للجملة :

واسم المفعول بدلالته على الحدث وعلى نائب الفاعل يؤثر فـي البنيـة العميقـة للجملة، شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل الذي بيناه في الفصل السابق، فكلاهمـا مـن الـمشتقات، والمشتقات لها دلالتها على الحدث وعلى شيء آخـر بالإضـافة إلـى الحدث، فالمعنى الأصلي هو معنى المصدر، ويقول فندريس: " يوجـد مـن بـين استعمالات الاسم والفعل استعمالات متقابلة، تعبر عن صورتين مختلفتين من صور التفكير، ولكن منها استعمالات تسير جنباً لجنب، وتنتهي بأن تختلط بعضها ببعض ، وهذه المنزلة بين المنزلتين تحتلها الجمل الاسمية الفعلية، والفعلية الاسمية، فأحيانـاً تكون فعلاً، وأحياناً تكون اسماً ذا صفة فعلية. اسماً أو صفة تدل على الحدث، يعني مصدراً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول " [1].

" وفكرة واضحة أتم الوضوح في قضية الاشتقاق، حيث يعدون المـصدر أصـلاً تتفرع عنه المشتقات المختلفة، وهي فكرة غنية تجمع عدداً من الكلمـات المختلفـة حول معنى أصلي واحد، وتتنوع المعاني بتنوع الصيغ المأخوذة عن هذا الأصل مع اشتراكها في المعنى الأول، وقد تتسع دائرة التفريع على أصل أكثر تجديداً، فيقـوم الجذر بإعطاء المعنى الأصلي الذي تتفرع عنه الصيغ المتعددة بتعدد أنواع الزيـادة وموقعها، فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة " [2]، فمن هذا النص نرى أن للمشتقات دلالتها العميقة على معنى المصدر الذي اشتُقت منه.

وكما رأينا فإن المشتقات ذات دلالة على معنى الأصل الذي اشتقت منه، ولـيس ذلك فحسب وإنما تتجاوزه بل تزيد الصيغ المشتقة بمعانٍ جديدة زيادة علـى معنـى الحدث، فإذا دلت الصيغة على معنى الفاعل كانت الكلمة المشتقة اسـم فاعـل، وإذا دلت على زمن أو مكان وقوع الحدث كانت الكلمة اسم مكان أو زمـان، وإن دلـت على من وقع عليه الحدث، كانت الكلمة المشتقة اسم مفعول[3].

ومن خلال هذه الأفكار التي ترتبط بالمشتقات ككل، وباسم المفعول بشكل خاص نستطيع أن نلحظ الأثر الذي يحدثه اسم المفعول في الجملة فيكون بالتـالي ذا دليـل

---

[1] فندريس. اللغة، ص: 169.

[2] حماسة. من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص: 44.

[3] انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 166.

علـى بنيتها العميقة، وسننتهج في بيان ذلك أسلوبنا الـذي قـدمناه فـي الفـصلين السابقين، من حيث طرح المثال، ثم التعليق عليه وبيان الأثر العميق فـي تركيـب الجملة من خلال دلالات اسم المفعول، وأول مثال نطرحه، ونقول:

حضر مضروب زيدٍ.

فكما نرى فإن هذه الجملة تحتوي حدثين: حدث الحضور، وحدث الضرب، وكلا الحدثين يدل على الزمن الماضي، فحدث الحضور يتمثل بالفعل الماضي، وهو يدل على الزمن الماضي أو المنتهي قبل كلام المتكلم، وحدث الـضرب متمثـل باسـم المفعول المضاف، وهذه الحالة تعني أن اسم المفعول يدل علـى الـزمن الماضـي أيضاً.

وحدث الحضور الذي يسبق حدث الضرب في الشكل الخارجي للجملـة، إلا أن هذا الحدث حصل بعد حدث الضرب، فحدث الضرب كان أولاً، ثـم كـان حـدث الحضور، فبداية كان حدث الضرب، ولو لم يكن حدث الضرب مـا كـان حـدث الحضور.

إن بنية اسم المفعول " مضروب " التي تتمثل لنا في الجملة في موقع رفع فـاعلاً للفعل " حضر "، وهو الحدث الأول، بينما هي تدل على من وقع عليه الحدث الثاني سطحياً، وهو الحدث الأول في البنية العميقة، وهو حدث الضرب، فكما نرى فـإن هذه الكلمة " مضروب " واقع عليها حالتان: حالة الفاعلية، وحالة المفعولية، فكيـف استقام ذلك؟

إن عملية التناقض بين الحالتين السابقتين مـن الفاعليـة والمفعوليـة ليـست إلا سطحياً، فالحدث السابق في الوجود وهو حدث الضرب كان قبل حدث الحـضور، فوقع بالتالي على المضروب ثم حضر المضروب، هذا يدلنا على انقـضاء حـدث الضرب قبل ابتداء حدث الحضور.

إن بنية اسم المفعول تدل على من وقع عليه الحدث، ويكـون الحـدث مجهـول الفاعل، فيشتق اسم المفعول من مصدر فعل مبني للمجهول؛ لذا فهـو يأخـذ نائـب فاعل، وفي جملتنا السابقة نجد أن اسم المفعول " مضروب " قد أخذ نائـب فاعـل، والجملة في حدوثها العميق كانت: ضرب زيد هو، وإذا نظرنا في الجملة نجـد أن

زيداً موجود في الجملة، فلماذا اشتق هذا المشتق من فعل مبني للمجهول ما دام الفاعل " زيد " مذكوراً في الجملة ومعروفاً لنا؟

إن الجملة التي مثلنا بها قد تحتمل في بنيتها العميقة معنى أن زيداً قد ضرب شخصاً، والذي نعبر عنه بالضمير المستتر " هو " لكن هذا الاحتمال ليس وحده الموجود في هذه الجملة وفي معناها العميق تحديداً، فالمضاف والمضاف إليه اللذان نراهما في الجملة، هما " مضروب زيدٍ " قد استفاد المضاف تخصيصاً من إضافته لزيد، والتخصيص لا يعني أن " زيداً " هو الذي قام بالضرب، فقد يضرب زيد شخصاً فنقول لهذا الشخص إنه مضروب زيد، أي أن زيداً هو الذي ضربه، وقد يضرب شخص ما غلام زيد، فنقول: مضروب زيدٍ، الغلام، على اعتبار أن الغلام يخص زيداً ولا يخص شخصاً غيره، وقد يقع حدث الضرب من أي شخص على أي شيء يخص زيداً، فنقول عن هذا الشيء الذي يخص زيداً أنه مضروب زيد ولما كانت الجملة في بنيتها العميقة تحتمل المعنيين معاً فلا نستطيع أن نقصر هذه الجملة على أحدهما دون الآخر إلا حين تتبين لنا الدلالة.

فما الحل إذن لهذه القضية؟

إن الأصل في بناء اسم المفعول أن يكون للمجهول سواء أعرفنا الفاعل أم لم نعرفه، فنحن نعلم أن الفاعل يحذف لأسباب ومنها العلم بهذا الفاعل، فكذلك الأمر ها هنا فقد يبنى اسم المفعول من فعل مبني للمجهول ونحن نعلم الفاعل، ولكن طبيعة الصياغة في اسم المفعول تقتضي أن يصاغ من فعل مبني للمجهول، أضف إلى ذلك أنه لا توجد صيغة مشتقة تدل على من وقع عليه الحدث سوى صيغة اسم المفعول، فلما اقتُصِر الأمر عليها دل بها على المجهول وعلى غير المجهول، وهذا كله من ناحية البنية العميقة للجملة، وليس من ناحية البنية السطحية.

ولو حاولنا أن نغير في الزمن الذي يؤثر في الجملة فلن يتغير ترتيب الحدثين في بنيتهما العميقة، فلو قلنا مثلاً: يحضر مضروب زيدٍ، فكما نرى أن زمن حدث الحضور زمن حالي واستقبالي إلا أن الأمر بقي كما هو من ناحية ترتيب الحدثين، فما زلنا نلاحظ أن حدث الضرب حصل قبل حدث الحضور، فهو كان أولاً، ولا يؤثر فيه التقليبات في البنية السطحية.

إن ما بيناه في المثال السابق من بنية عميقة للجملة التي تولدت من بنيـة اسـم المفعول التي كانت في تركيب الجملة، قد انطبق في كثير من النواحي مع ما بينـاه في الفصل السابق من ناحية البنية العميقة التي يؤثرها اسم الفاعل في الجملة، وهذا أمر طبيعي جد؛ لأن كليهما مشتق، ويحمل من الدلالات ما يحمل الآخر مع بعـض الفروقات البسيطة بينهما.

وبعد أن بينا البنية العميقة للجملة التي طرحناها في المثال السابق ننتقل إلى جملة جديدة ومثال جديد، يقول المثال:

عرف زيد المضروب.

ففي هذه المثال أيضاً تتضح لنا الصورة الواضحة للحدثين الظاهرين لنا وهمـا: حدث المعرفة، وحدث الضرب، ونعيد الفكرة التي سبق وذكرناها في أمثلتنا السابقة، وهي أن هذين الحدثين قد وجِدا بترتيب معين، فالحدث الأول في الترتيب الخارجي للجملة هو الحدث الثاني في الترتيب الداخلي للجملة، فحدث الضرب حـصل قبـل حدث المعرفة؛ لأنه لولا وجود حدث الضرب، لم يكن حدث المعرفة.

وكلمة " المضروب " التي هي في الجملة السابقة التي طرحناها للمثال تدل على من وقع عليه حدث الضرب على سبيل عدم معرفة الفاعل، وهي أيضاً وقع عليهـا فعل المعرفة الحاصل من زيد، بينما الزمن في حدث المعرفة زمن ماضٍ، بينمـا لا يدل اسم المفعول على زمن معين دون غيره من الأزمنة، ولكن ما نراه فـي هـذه الجملة أن فكرة معرفة الفاعل التي رأيناها في الجملة السابقة غير موجودة، فـنحن في هذه الجملة لا نعرف من هو الفاعل، وهذا ما يؤيد الفكرة التي ذكرناها سابقاً من أن الفاعل قد نعرفه وقد لا نعرفه، فبالتالي كان من الأولى أن تكون الصياغة مـن بنية اسم المفعول.

ولو حاولنا أيضاً أن نغير في زمن هذه الجملة أيضاً فلن يغير ذلك مـن ترتيـب الحدثين في البنية العميقة للجملة، فلو قلنا: يعرف زيدٌ المضروب، فلن يغير ذلـك من طبيعة ترتيب الحدثين، فما زلنا نلاحظ أن حدث الضرب حـصل قبـل حـدث المعرفة، وإن كان ذلك في البنية السطحية يوهم بتقدم حدث المعرفة علـى حـدث الضرب.

وننتقل إلى مثال آخر من الأمثلة التي نوضح بها الأثر الذي يحدثه اسم المفعول في البناء العميق للجملة، يقول المثال:

عرفَ كاتب القصة مضروب زيدٍ.

إن هذه الجملة تمتاز عن سابقتيها بالزيادة في العمق بالإضافة إلى البنية العميقة التي بيناها في المثال السابق وهو: حضر مضروب زيد، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجملة تحتوي على ثلاثة أحداث هي: حدث المعرفة المتمثل بصيغة الفعل الماضي " عرف "، وحدث الكتابة المتمثل بصيغة اسم الفاعل، والحدث الثالث حدث الضرب المتمثل بصيغة اسم المفعول.

والزمن في هذه الأحداث الثلاثة يتمثل بالزمن الماضي، فالفعل الماضي يدل على انتهاء الحدث قبل كلام المتكلم، واسم الفاعل إذا أضيف دل على الزمن الماضي، واسم المفعول شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل من دلالته على الزمن الماضي؛ لأنه مضاف.

أما الترتيب العميق للأحداث الثلاثة من حيث الوجود نجد أنه يتمثل بأن حدث الكتابة كان قبل حدث المعرفة كما ذكرنا، لأنه لو لم يكن كتابة لما كانت معرفة، ولكن الأمر المحير أي الحدثين التاليين كان أسبق في الوجود، أحدث الكتابة أم حدث الضرب؟

لو نظرنا بإمعان إلى هذه الجملة يمكن لنا أن نعبر عنها بالقول التالي: كان الكاتب ثم عرف هذا الكاتب مضروب زيد، فالكاتب قام بفعل المعرفة قبل أن يتمثل له المضروب، ولكن ليس من المعقول أن يعرف الكاتب شيئاً قبل حدوثه، فلو لم يكن المضروب موجوداً لما عرفه الكاتب، فيكون بالتالي حدث المعرفة آخر هذه الأحداث حدوثاً.

ولكن أي الحدثين سبق الآخر: حدث الكتابة أم حدث الضرب؟

في ظني أن حدث الضرب حصل قبل حدث الكتابة، وهو بالتالي أسبق في الوجود من حدث الكتابة، وبالطبع فهو أسبق في الوجود من حدث المعرفة، فيكون ترتيب الأحداث الثلاثة على النحو التالي، حدث الضرب حصل أولاً، ثم تبعه حدث الكتابة، ثم تلاه حدث المعرفة.



ولو حاولنا أيضاً التغيير في زمن الحدث الأول، فلو قلنا مـثلاً: يعـرف كاتـب القصة مضروب زيد. فهذه التغيير في الزمن لم يؤد إلى تغيير فـي ترتيـب هـذه الأحداث.

وقد تركزت أمثلتنا في الجمل السابقة على الجمل الفعلية؛ ذلك لأن الجمل الفعلية تمتاز بأنها تحتوي الحدث أبداً، بينما الجمل الاسمية قـد تحتـوي الحـدث وقـد لا تحتويه، وسنطرح المثال التالي لبيان المثال في الجملة الاسمية "

كاتب القصة محبوب.

وهذه الجملة التي بيناها في مثالنا تحتوي حدثين: حدث الكتابة، والذي يتمثل باسم الفاعل، وحدث المحـبة، والمتمثل باسم المفعول، وحدث الكتابة ذو زمـن مـاضٍ، بينما حدث المحبة ذو زمن الحال والاستقبال.

ولو نظرنا نظرة مدققة في طبيعة هذين الحدثين لنتبين ترتيب الحـدثين، وأيهمـا أسبق بالوجود، فحدث الكتابة قد حصل أولاً، ثم ارتبط بهذا الحدث حـدث المحبـة، فهذا يعني أن حدث الكتابة أسبق في الوجود من حدث المحبة، وحدث المحبة ثانٍ في الوجود، وعلى ذلك تتوافق البنية السطحية مع البنية العميقة فـي ترتيـب حـدوث الحدثين.

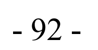
نستطيع أن نرى من خلال هذه الأمثلة التي ذكرناها أن الجملة الفعلية إذا احتوت الأحداث المختلفة فإن الترتيب يكون بطريقة شبه عكسية في كثير من الأحيان، بينما إذا احتوت الجملة الاسمية على غير حدث فإننا نرى أن هذه الأحداث تترتب حسب طبيعة متشابهة تقريباً مع البنية السطحية، فتتوافق بالتالي البنيتين في الجملة الاسمية، البنية السطحية مع البنية العميقة.

وعلينا أن نشير إلى فكرة أشرنا إليها سابقاً في الفصل الثاني، وهذه الفكرة مفادها أن بعض الأفعال له قوة تؤثر فيما سواه من الأفعال والأحداث، وقد ضـربنا مثـالاً لذلك بالفعل " قال " وما كان في معناه، فهذا الفعل بقوته يؤثر فيما بعده من أفعـال، وهذا التأثير الذي يحدثه الفعل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنى الفعل، فالفعل قال يعنـي انتهاء القول، وبناء عليه فإن هذا الفعل إذا دخل جملة كان الحدث الذي يليه متـأثراً بهذا الفعل، فيدل على انتهاء الحدث بانتهاء فعل القول، وثمة أفعال أخرى ذات قـوة

تأثيرية فيما سواها من الأفعال، وخاصة الأفعال الناقصة، ولكننا كما أشرنا سابقاً أننا لم نتحدث عن هذه الأفعال لما تتماز بالتوسع في فكرتها، ولو فعلنا ذلك لطـال بنـا المقام بما لا يخدم الفكرة الأساسية من الدراسة.

إننا حين نوضح البنية العميقة التي يتميز بها المشتق في لغتنا العربية يتبين لنـا كيفية معالجة العقل البشري العربي لمثل هذه الجمل، فالعقل يربط هـذه الأحـداث بالتركيز إذا وجدت في جملة ما، حتى يتبين له كل متعلقاته من الزمن والدلالة على الحدث، والدلالة على المتصف بالحدث، أو الذي وقع عليه الحدث، والتي بيناها في اسم الفاعل واسم المفعول.

وفي نهاية هذا الفصل نطلب من ا   أن نكون قد قدمنا الفائدة التي نسعى لإيصالها إلى القارئ، ونتمنى أننا قد بينا الأثر الذي يحدثه اسم المفعول مثلاً في البناء العميق للجملة التي تحتويه، والحمد   رب العالمين، له المِنّة والفضل.



الخاتمة

وبعد أن تمت لنا هذه الدراسة بحمد ا ومنهِ وكرمه لا بد لنا أن نورد ما توصلنا إليه من نتائج هي في حقيقتها ثمرة لهذه الدراسة، ولا بد أن تكون النتائج بقدر ما قُدم من جهد، ولقد رأينا أن جميع التركيبات النحوية في لغتنا العربية تنضوي تحت مسمى صرفي ذي بنية صرفية مخصوصة، وهذه البنى التي تندرج تحتها هذه المركبات تتلخص ببنى ثلاث هي بنية المصدر الصريح، وبنية اسم الفاعل، وبنية اسم المفعول، وتتوزع المركبات النحوية على هذه البنى المختلفة.

إن هذه الدراسة كانت تحاول في بعض ملامحها أن تُخرج الصرف من طبيعته الجامدة، وقد سعينا إلى تحقيق ذلك من خلال إضفاء صفة المرونة على بعض الجوانب الصرفية الداخلة في إطار هذه الدراسة، وذلك من خلال مرونة علم النحو، فكانت هذه المحاولة في ظننا ناجحة؛ لأنها أضفت شيئاً من المرونة على علم الصرف الجامد، وكان ذلك من خلال استغلال ما يتكون منه النحو في جمله من خلال علاقة الفعل بالفاعل والمفعول، والمبتدأ بالخبر وغيرها من العلاقات، ودلالة الحدث، ودلالة الفاعلية، وغير ذلك.

إن البنية الصرفية التي تُبنى منها المركبات النحوية لم تكن عبثاً دون هدى، ولم تكن التسمية النحوية بشكل اعتباطي، وإنما كان ذلك وفق آلية عمل هذا المركب أو ذاك في الجملة من ناحية إعرابه، وهكذا فقد كان لكل من هذه المسميات لمركباتها المختلفة ارتباط مع طبيعة عمل المركب في جملته.

لقد كانت تسمية الظاهرة النحوية أو اللغوية بالمصدر الصريح؛ لأنه يدل على عموم الحدث، ولا يخصص بصفة الفاعل أو المفعول أو غيرها من التخصيصات، فكانت تسمية الظاهرة النحوية بالمصدر الصريح أفضل من غيرها من التسميات، وكانت بعض التسميات ذات ارتباط بطبيعة عمل المسمى في جملته، كالابتداء، والمفعولية والإضافة، والجر، وغيرها، وأخرى لا ارتباط لها بالمركب في جملته، كالإغراء، والتحذير، والاشتغال وغيرها، والسبب راجع في رأينا إلى أن التسمية للقسم الأول كانت في المدة الأولى من تقعيد اللغة فكان اختيار المسمى بناء على ما تحته من التفريعات، ثم بعد أن استقرت القواعد أخذت تتفرع أفكار جديدة، فلم تسم

تفريعاتها بطريقة ذات ارتباط بالظاهرة، وإنما حمِلت على المسميات فـي تقعيـدها الأول.

يؤثر المصدر الصريح في بناء الجملة من ناحية بنيتها العميقـة، وهـذا العمـق ناشـئ من دلالة المصدر على الحدث المطلق، وهذا الحدث يحمل في عمقه فـاعلاً له، ودلالة الحدث تتغير من خلال مجاورته لأحـداث تتبعـه أو تـسبقه، وترتيـب الأحداث يكون في كثير من الأحيان ذا اختلاف بين البنية العميقة والبنية الـسطحية، فليس بالضرورة أن الحدث اللاحق في الترتيب السطحي لاحقٌ أيضاً في الترتيـب العميق، بل قد يكون سابقاً في ترتيبه العميق.

والمصدر الصريح إذا دخلته " أل " فإنها تُكسبه تنكيراً من ناحية البنية العميقـة، بينما إذا جرد من " أل " فإنه يكتسب تعريفاً في بنيته العميقة.

لا بد للجملة الاسمية من حدث واحد على الأقل، بينما الجملـة الاسـمية قـد لا تحتوي الحدث بشكل واضح جلي، وقد لا تحتويه أصلاً، وذلك ناشئ مـن طبيعـة معناها الذي يركز على الإخبار.

إن الفعل " فَعلَ " الذي جرده اللغويون للدلالة على متغير الحدث، ولكونـه بيئـة للتمثيل لأي حدث كان، فعل لازم وليس متعدياً، وهذا الرأي إنما توصلنا إليـه مـن خلال اسم المفعول الذي اشتُق من بنية هذا الفعل، فكل أسماء المفعولين التي اشتُقت من هذه الفعل قد أُتبِعت بشبه جملة أو مصدر، وفي اشتقاق اسم المفعول من الـلازم فإنه يتبع بشبه جملة أو مصدر لأنه ليس له مفعول به، ولما كانت أسماء المفعولين التي اشتُقت من هذا الفعل كلها قد أُتبعت بمثل هذا كان استنادنا إلى ذلك كي نعد هذا الفعل فعلاً لازماً.

يطلق اسم الفاعل في مصطلحاتنا النحوية واللغوية على المركب النحوي إذا كان هذا المركب ذا جانبين من ناحية العمل: جانب المعنى، وجانـب التركيـب، فـإذا استوفى المركب هذين الشرطين كانت تسميته باسم الفاعل.

لقد كان السبب الذي دفع بعض اللغويين للقول بأن الفاعل إذا تقدم على فعله فإنه يكون مبتدأً عائد في رأينا إلى رتبة المسند والمسند إليه، فلو قلنا للفاعل المتقدم على فعله أنه مسند إليه، لاختلطت رتبة الإسناد بين الجملتين الاسمية والفعلية، فالاسـمية

تتكون من مسند إليه فمسند، والفعلية من مسند فمسند إليه، فعندما يتقدم الفاعل وهو المسند إليه على الفعل، تصبح رتبة الجملة الفعلية من حيث الإسـناد: مـسند إليـه فمسند، وهذا الترتيب يشبه رتبة الجملة الاسمية، بل هو ذاته، وهذا الأمر هو الـذي دفع بعض اللغويين للقول عن الفاعل المتقدم عن فعله مبتدأ.

يحمل اسم الفاعل دلالة عميقة في بنية الجملة العميقة، وهذه الدلالة ناشـئة مـن دلالة اسم الفاعل على الحدث، وعلى فاعل الحدث، وصيغة اسم الفاعل أيضاً تأخـذ فاعلاً وتعمل عمل الفعل الذي اشتُقّت منه.

تُسمى أكثر المنصوبات ببنية اسم المفعول، ومن بين هذه المركبات: المفعـولات والمستثنى والمنادى، ولا يسمى ببنية المصدر الصريح من المنصوبات سوى الحال والتمـييز، وهذا راجع في ظننا إلى أثر العامل فيها، فهي قد وقـع عليهـا عمـل العامل، ولما كان الأمر كذلك كانت تسميته ببنية اسم المفعول أفضل من تسميته بأي بنية أخرى.

يحمل اسم المفعول دلالة عميقة في بنية الجملة، وهذه الدلالة والأثر ناشـئ مـن دلالة اسم المفعول على حدث، وعلى من وقع عليه الحـدث، ومـن اشـتقاق اسـم المفعول من فعل مبني للمجهول، كل هذه الأمور كان لها تأثيرها في بنيـة الجملـة العميقة.

يسبقُ الحدث المرتبط بالتركيب الاسمي الحدثَ المرتبط بالتركيـب الفعلـي فـي الترتيب العميق للجملة، ويظهر هذا الترتيب في البنية السطحية من خـلال الجملـة الاسمية إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو اسماً آخر من المشتقات التي تدل على الحدث.

يشتق المركب النحوي من اسم المفعول المشتق من فعل مبني للمجهـول، وهـذا البناء لا يدل على أن المتكلم مجهولاً؛ لأن المتكلم قد يكون معروفاً لدينا، وإنما يـدل في كثير من النواحي على عموم الحدث، وعموم من وقع عليه الحدث؛ لأن التسمية إنما وجدت لتدل على الكلام ككل وليس على جملة دون غيرهـا، وبالتـالي كانـت التسمية باسم المفعول.

ما ينطبق على اللغة العربية من الأثر العميق للمصدر الصريح ولاسـم الفاعـل ولاسم المفعول قد ينطبق على لغات أخرى كاللغة الإنجليزية مثلاً، خاصة إذا كانت اللغة المقصودة بالبحث لغة تحتوي مركبات تحمل صفة الحدث، كاسم الفاعل مـثلاً في العربية.

إن العقل البشري حين يتلقى الجملة يبقى ذا ارتباط بأحداثها حتى تكتمل الصورة لديه كي يكون المعنى داخله، وهذا ما يمكن لنا أن نعده تمام المعنى الذي أشار إليـه اللغويون القدماء.

المراجع

أ ـ المراجع العربية:

الأزهري، خالد بن عبد ا (د. ت). **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975 م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(د. ت). **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

استيتية، سمير شريف (2005م). **اللسانيات ـ المجال والوظيفة والمنهج** ـ عالم الكتاب الحديث، إربد ـ الأردن، الطبعة الأولى.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين بن محمد بن عيسى (د. ت). **شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، ضمن حاشية الصبان، علي بشر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بيروت ـ لبنان.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد ا (1998م). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

أنيس، إبراهيم (1969م). **من أسرار اللغة**، القاهرة ـ مصر.

باقر، مرتضى جواد (2002م). **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى.

بو معزة، رابح (2008م). **التحويل في النحو العربي ـ مفهومه وأنواعه وصوره** ـ جدارة للكتاب العالمي، عمان ـ الأردن، وعالم الكتب الحديث، أربد ـ الأردن، الطبعة الأولى.

التوتنجـي، محمد. و الأسمر، راجي(1993 م). **المـعجم المـفصل في علــوم الـلغـة (اللسانيات)**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف (1985 م). **كتاب التعريفات**، مكتبـة لبنـان، بيروت ـ لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجـار، دار الهدى، بيروت ـ لبنان.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر (1949 م) .**الكافية في النحـو**، (ضـمن كتـاب مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بيـروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر (1980 م). **شرح الوافية نظـم الكافيـة**، تحقيـق: موسى العليلي، مطبعة الآداب في النجف، العراق.

حسان، تمام (د. ت). **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار المعـارف، القـاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

حسن، عباس (2004 م). **النحو الوافي**، أوند دانش، اسطنبول ـ تركيا، الطبعـة الأولى.

حماسة، محمد عبد اللطيف (2006 م). **من الأنماط التحويلية في النحو العربـي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (2002 م). **شذا العرف في فـن الـصرف**، شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنـان، الطبعـة الثالثة.

الخولي، محمد علي (1981 م). **قواعد تحويليـة للغـة العربيـة**، دار المـريخ، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى.

الخولي، محمد (1982 م). **التراكيب الشائعة في اللغة العربية** (دراسة إحصائية) دار العلوم للطباعة والنشر.

الخولي، محمد (1982 م). **دراسات لغوية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الريـاض ـ السعودية.

دي سو سير، فريدينان (1985 م). **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيـة، بغـداد ـ العراق، الطبعة الثالثة.

الزجاجي، أبو القاسم(1982م). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة.

الزجاجي، أبو القاسم(1986 م). **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم جار ا محمود بن عمر بن محمـد بـن أحمـد(2006 م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: محمد محمد عبد المقـصود، وحـسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة ـ مصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الساقي، فاضل مصطفى(1970 م). **اسم الفاعل بين الاسمية والفعليـة**، المجمـع العلمي العراقي.

السامرائي، إبراهيم(1966 م). **الفعل زمانه وأبنيتـه**، مطبعـة العـاني، بغـداد ـ العراق.

السامرائي، فاضل صالح(2003 م). **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ـ الآردن، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر(1973 م). **الاشتقاق**، تحقيق: محمد الصالح التكريتي، بغداد ـ العراق.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(1977 م). **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1998 م). **همع الهوامـع شـرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(د . ت). **المزهر**، تحقيـق: محمـد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفـضل إبـراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

الصالح، صبحي(1983 م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيـروت ـ لبنان، الطبعة العاشرة.

الصبان، محمد بن علي(د . ت). **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيـة ابن مالك**، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان(1999 م). **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة.

عبد الجليل، عبد القادر(1998 م). **علم الصرف الصوتي**، دار أزمنة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد ا بن بهاء الدين بن عبد ا (1999 م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمـد محيي الـدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القـاهرة ـ مـصر، الطبعـة الثانية.

الغلاييني، مصطفى(2004 م). **جامع الدروس العربية**، بعناية: كوكب ديب ديـاب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد(1977 م). **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة ـ مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(1972 م). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسـف نجاتي و محمد علي النجار، القاهرة ـ مصر.

فندريس، ج(1950 م). **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمـد القـصاص، مكتبة الإنجلو، القاهرة ـ مصر.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(1998 م). **كتـاب الكليـات**، تحقيـق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

ليونز، جون(1985 م). **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمـة: حلمـي خليـل، دار المعرفة، الطبعة الأولى.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (1967 م). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصـد**، تحقيـق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي.

المؤيد، عماد الدين أبو الفداء – إسماعيل بن الأفضل علي بن الأيوبي –(2000م). **الكنّاش في فني النحو والصرف**، تحقيق: د. رياض بـن حـسين الخـوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

المبارك، محمد(1981 م). **فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، الطبعة السابعة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(د . ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخـالق عظيمة، دار عالم الكتب.

المنصوري، علي جابر(1984 م). **الدلالة الزمنية في الجملـة العربيـة**، مكتبـة جامعة بغداد، بغداد – العراق، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المـصري(د . ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان.

النجار، لطيفة إبراهيم(1994 م). **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، دار البشير عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف الأنصاري. **مغني اللبيب عـن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمـد ا ، دار التـراث العربي.

هلبش، جرهارد(2003 م). **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. **شرح المفصل**، دار عالم الكتـب، بيـروت – لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر.

اليمني، علي بن سليمان الحيدرة(2002 م). **كشف المشكل فـي النحـو**، تحقيـق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

ب ـ المراجع الأجنبية:

Chomsky, N(1965). **Aspets of the theory of syntax**. Cambridge, Mass .

Chomsky, N(1966). **Topics in the theory of generative grammar**. In Current trends in linguistics, ed. by the. A, Vol. the Hague \ Paris .

Chomsky, N(1972). **Language and mind**. N . Y, Harcourt Brace. Jovanovich. Inc .

Chomsky, N(1986). **Knowledge, of language**, Ite nature origin and use, New York Praeger .

Chomsky, N(1988). **Language and problems of knowledge**, Cambridge, Mass,; MIT, Press .

Chomsky, N(1993). **"A minimalist program for linguistic theory "**. In K. Hale and J. Keyserceds. the View for Buildiuy, Cambridge, Mass.; MIT. Press.

Martenet, A(1949). **About structural sketchs In word** .

Newmeyer, F(1983). **Grammatical theory**. Chicago; the university of Chicago, Press .